مَوسُوعَة

الدكتور

محضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الثاني

التحدي

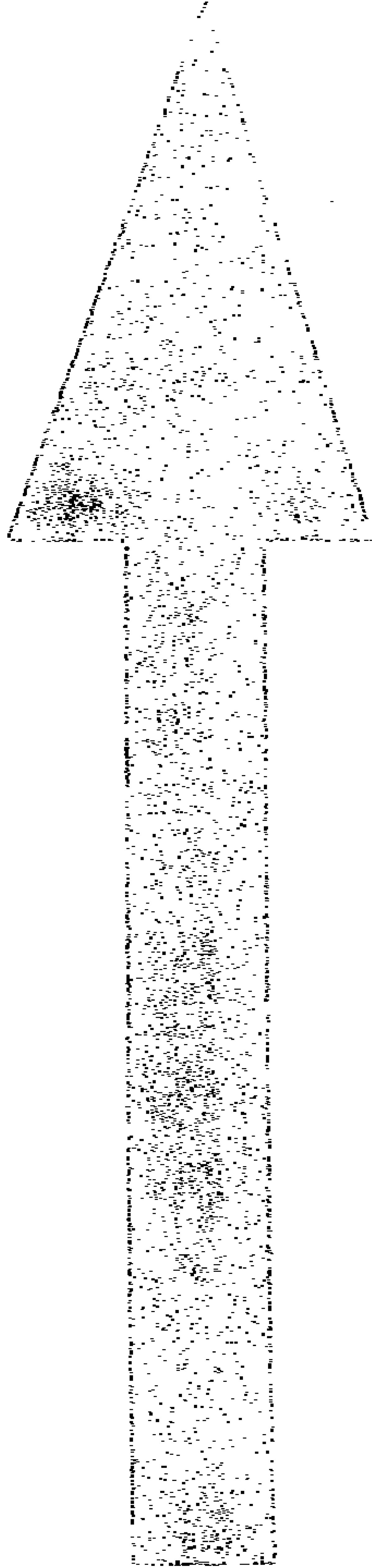
الناشرون

دار الكتاب المصري
القاهرة

دار الكتاب اللبناني
بيروت

دار الكتاب - ماليزيا

دار الفكر - كوالالمبور



اهــــــداء2004

د.محضر بن محمد

ماليزيا

موسوعة

الدكتور

محاضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الثاني

موسوعة

الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا

١	الإسلام والأمة الإسلامية	1
٢	التحدي	2
٣	آسيا	3
٤	العولمة والشراكة الذكية والحكم	4
٥	ماليزيا	5
٦	العولمة والواقع الجديد	6
٧	العلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان	7
٨	السياسة والديمقراطية وآسيا الجديدة	8
٩	التنمية والتعاون الإقليمي	9
١٠	قضايا معاصرة	10

● الترجمة والمراجعة
نخبة من كبار المترجمين والأساتذة المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر والأسكندرية وعين شمس وحلوان.
د. عبدالرحمن الشيخ
د. ياسر شعبان
أ. فاروق لقمان
أ.طلعت الشايب
د.توفيق علي منصور
أ.احمد محمود
أ.عبدالحميد دابوه
د.رمضان بسطاويسي
أ.احمد عبدالحميد
أ. محمد رشدي

دار الكتاب المصري
٣٣ شارع قصر النيل تليفون : ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١ / ٣٩٢٤٦١٤
القاهرة ص.ب: ١٥٦ عتبة الرمز البريدي ١١٥١١ - برقيا: كتا مصر - القاهرة
فاكسيملي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)
Fax: (202) 3924657 القاهرة Att: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني
بيروت
شارع مدام كوري - تجاه فندق بريستول - بيروت
تليفون: ٧٣٥٧٣٢ / ٧٣٥٧٣١ ص.ب ٨٣٣٠ - ١١
بيروت - لبنان . برقيا: داكلبان - فاكسيملي ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)
Fax: (9611) 351433 بيروت Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – Kuala-Lumpur
دار الفكر - كوالالمبور
العنوان:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur
Tel:- 603-26981636 / 603 – 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H
الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
I.S.B.N 977-238-738-7
رقم الإيداع ٢٠٠٣/٩٧١٢

المحتويات

مُقَدِّمَة

الهدف من الكلمات هو الاتصال ، إلا أنها تستخدم أحيانا لإحداث سوء اتصال ، الأمر الذى يؤدى إلى الارتباك والفوضى ، وقد شعرت بذلك كثيرا بالنسبة لكلمات مثل الحرية والمساواة والديمقراطية والاشتراكية والشيوعية والمادية والعلمانية والروحانية . . إلخ .

ولكى تجد الحقيقة الكامنة وراء كلمات كتلك ، وتتخذ القرار المناسب متحررا من الوهم والتشويه وسوء التفسير ؛ فذلك تحدٍّ يواجه العالم الحديث بعامة ومجتمع أبناء الملايو فى ماليزيا بخاصة .

لقد خرج أبناء الملايو من التخلف منذ فترة طويلة ، فقط لكى تتجاوزهم توجهات مختلفة بواسطة قوى متصارعة ، بعضها يحاول أن يحطم كل ما تحقق من تقدم ، ويدخل المجتمع بأكلمه إلى عصور الظلام .

آخر المفارقات الساخرة والمؤسفة فى العصر الحديث هى أن الإسلام ، تلك العقيدة التى جعلت المؤمنين بها ذات يوم متقدمين وأقوياء ، هذه العقيدة تستخدم الآن لإحداث تراجع من شأنه أن يجلب الضعف والتدهور فى النهاية ، قوة من قوى التنوير يتم تحويلها إلى أساس منطقى لضيق الأفق ، إلهام نحو الوحدة يلوى لكى يصبح أداة للفرقة والتدمير .

إن الجهل بما تمثله الروحانية والفشل فى رؤية الفرق بين المادية والانخراط الصحى فى الأمور الدنيوية ، يجعل بعض قطاعات المجتمع الملايوى (المسلم) عرضة لمفهوم أن الإسلام يحض المؤمنين به على أن يديروا ظهورهم للحياة ، وفى الوقت نفسه نجد قطاعات أخرى تُصَاب بالارتباك بمحاولات المساواة بين الإسلام والاشتراكية ، مستغلين الغموض الكامن فى كلمات مثل العدالة والمساواة والإخاء .

وفى هذا الكتاب سأحاول أن أوضح سوء الفهم هذا مستخدمًا الدليل الثنائى المقبول فى دراسة الإسلام : الدليل العقلى ، والدليل النقلى ؛ أى التناول العقلانى مع مقتطفات من القرآن الكريم (الكتاب الذى يقدسه المسلمون) والحديث الشريف (سنة النبى صلى الله عليه وسلم) ، وقد رجعت بالنسبة للأخير (الحديث) إلى الترجمات والتفسيرات المعتمدة ، كما استرشدت بآراء علماء المسلمين .

إن سوء تفسير الإسلام ما هو إلا واحد من أشكال عدة للارتباك الذى يهدد أبناء الملايو اليوم ، والتحدى هائل لدرجة أنه يهدد وجودنا ذاته .

مهاتير محمد

الفصل الأول
الجـــدال

الجدال جزء من تراث أبناء الملايو ؛ حيث لا يوجد تقريبا فكرة ما لم تكن عرضة لجدال ومناقشة طويلة وعميقة . وفي النقاش الدائر ، لا يكتشف فقط أن الفكرة غير مقبولة بعد كشف ما فيها من نقائص بواسطة من يعارضونها ، بل إن آراء كل النقاد تناقش لكي يتم تعرية نقاط الضعف في طرحهم . والنتيجة النهائية لكل سلسلة من الجدال هي اكتشاف أن الفكرة الأصلية والآراء المطروحة في النقاش كلها ليست مقبولة .

وحيث إن الأفكار كلها ليست مقبولة فلا يمكن اتباع أيٍّ منها ، وهكذا يبقى الأمر دائما على ما هو عليه رغم أن ذلك عيب واضح وينبغي تغييره . أما الأسوأ من ذلك فهو أن الآراء المتصارعة التي يتم التعبير عنها أثناء الجدال لا تصنع شيئا سوى أنها تضيف إلى ارتباك المجتمع . وعند دراسة النقد والجدال يكتشف أنها ليست فقط غير مفيدة ، ولكنها تضيف كذلك إلى صعوبة التخلص من التحديات التي تواجه مجتمع أبناء الملايو على نحو خاص .

وفي تاريخ الملايو ، لقي كثير من الأفكار البناءة مثل هذا المصير ، في كل مرة تناقش فكرة ، تستخدم الطاقات والأفكار ، لا من أجل تطبيقها وإنما لإخضاعها لنقاش ممتد ومناظرة طويلة . لقد أصبحت عادة المجادلة جزءاً من أبناء الملايو لدرجة أن هناك البعض ممن يكتبون الكتب لمجرد إثارة القضايا الجدلية ، والمفترض أن الجدال يشحذ العقل أو أنه تدريب ذهني ؛ فهل ينبغي أن ينفق أبناء الملايو وقتهم في تدريبات ذهنية؟ أليس من الأهم أن يعملوا للتغلب على الألف مشكلة ومشكلة التي تواجههم؟

المقالات التالية لم تكتب لإثارة سلسلة أخرى من الجدال ، وإنما هي تعبير عن أفكار

الكاتب بحثا عن وسائل لتغيير التوجهات وتصحيح القيم التي تعتبر مهمة في مواجهة تحديات هذا العصر . من حق القارئ أن يقبل هذه الأفكار أو يرفضها كما يشاء ، المهم هو ألا يتفحصها بحثًا عن نقائص التي يمكن أن يجدها المرء بسهولة إذا حاول البحث عنها ، المهم هو أن يقبل ما يمكن أن يكون مقبولاً ، ولو أن فكرة واحدة من الأفكار الكثيرة في هذا الكتاب وجدت قبولا لدى قارئ واحد ، فسيكون الكتاب قد حقق الهدف منه .

إن أحد التوجهات غير المستحبة هو انتظار الطرف الآخر دائما لكي يتخذ الخطوة الأولى ، يتضح ذلك – بشكل جلي – في الموقف من قضية انتشار تعاطي المخدرات بين الشباب في مجتمع أبناء الملايو . عندما كانت ظاهرة تعاطي المخدرات في بدايتها ، قال أحد القيادات الطلابية : «وما تعاطي المخدرات بين الشباب إذا نحن قارناه بالعدد الكبير من الكبار ومن القادة الذين يتناولون المسكرات؟» وهناك أيضا شخصيات بارزة بمن فيهم بعض علماء المسلمين الذين يرون هذا الرأي .

صحيح أن تناول المسكرات خطأ ينبغي ألا يكون ، ولكن هل ينبغي أن يكون تناول البعض للمسكرات سببًا للتهوين من خطورة تعاطي المخدرات . إن الشر شر ، ويجب القضاء عليه لأنه كذلك ، وإذا كان علينا أن نستأصل الشر بعد استئصال غيره ؛ فما الشر الذي ينبغي أن نبدأ به؟ لو انتظر كل فريق أن يتحرك غيره فلن يبدأ أحد بالخطوة الأولى . . وهكذا تستمر كل الشرور . كلمة الزعيم الطلابي تعني أنه إلى أنه يتوقف الكبار عن تناول المسكرات يجب ألا نلوم الشباب على تعاطي المخدرات ، وحيث إنه لا يوجد احتمال لأن يتوقف كل الكبار عن تناول المسكرات ؛ فإن تعاطي المخدرات سوف يستمر ؛ فهل هذا ما نريده؟ ألا نتذكر وقتًا عندما كان كثير من الكبار يتناولون المسكرات بينما الشباب لم ينغمسوا في تعاطي المخدرات؟ إن شباب الخمسينيات لم يكونوا منغمسين في هذا الشر بالرغم من أن عددا كبيرا من الكبار كانوا يتناولون المسكرات في ذلك الوقت . إن هذا النمط من التفكير هو الذي يشجع على الانحلال الأخلاقي .

المقالات التالية تحتوى على عدد من الأفكار والمقترحات ، وقد يجد القارئ فكرة أو اثنتين من بينها مقبولة ، ولكنه إذا كان سينتظر آخرين لكى يقبلوها ويمارسوها قبله فلن يكون قبوله لها أفضل من رفضه بأى حال ، ولن يكون الكتاب قد حقق أى هدف .

وهذا الكتاب قد كتب بهدف محدد . يقول «هانج توا» : «إن أبناء الملايو لن يختفوا من على وجه الأرض» ، وليس المقصود بهذا القول أن نردده فى القصائد والخطب لطمأنة الناس ، إنه بالأحرى يمثل أملاً سواء أصبح هذا الأمل الذى يتمناه «هانج توا» حقيقة أو لا ، وذلك يتوقف على أبناء الملايو أنفسهم . هدف هذا الكتاب هو التحليل والتأكد من حدوث حدث بعينه مع اقتناع بأن التشخيص هو الخطوة الأولى نحو العلاج . حينئذ ، ربما لا يبقى أمل «هانج توا» مجرد أمل .

فى تاريخ أى جماعة من البشر ، هناك المراحل المظلمة والمراحل المضيئة ، ولا يمكن أن تظل أمة متخلفة إلى الأبد ، كما أنه لا توجد أمة متقدمة على الدوام . لقد مرت إمبراطوريات مثل اليونان وروما وفارس وسري فيجايا وميلاكا وبريطانيا بالمراحل المختلفة نفسها . كانت فى وقت ما متقدمة وقوية ، وما كان لأحد أن يتصور أنها سوف تسقط ذات يوم ، إلا أنها اضمحلت واختفت كلها من الوجود .

وسوف تكشف لنا الدراسة أن دورة «الضعف والتقدم والضعف» لها علاقة محددة بنظام القيم فى أمة ما . وعندما يكون هناك إعلاء من شأن الكد والكفاءة والأمانة والنظام وغيرها من القيم الجيدة ، وعندما تمارس تلك القيم فلابد من أن يتحقق التقدم ، ولكن عندما نقلل من شأن تلك القيم ، أو حتى تكون محل تقدير دون ممارسة لها ، فلابد من أن تتخلف الأمة فى النهاية .

وفى أيامنا هذه يقدر أبناء الملايو هذه القيم النبيلة ، بيد أن كلاً منهم ينتظر الآخر لكى يمارسها . الكد والمثابرة مثلا قيم جيدة ، ولكن لأن بعض أبناء المجتمع من الذين يعترفون بذلك هم أنفسهم غير مجدين ، وفى الوقت نفسه هناك الكثيرون من الذين يسخرون من

المجدين فى دراستهم أو المثابرين على النجاح . هذه حقيقة واضحة ، وما دام أولئك الناس غير مستعدين للاعتراف بذلك ، فسوف يبقون فى ورطتهم الحالية . إن مصيرهم بأيديهم ، والخطأ قد يكون فى الآخرين ، ولكن على أبناء الملايو أن يشكلوا مصيرهم الخاص .

إن الله لن يغير مصير أمة إلا إذا حاولت الأمة نفسها أن تتحسن ، ولكى تتحسن فإن الشيء المهم ليس هو استعراض المهارة فى الجدال ، وإنما أن تقبل ما يكون مقبولا وتضعه موضع التنفيذ . وإذا كانت هناك أى أفكار فى المقالات التالية تستحق التنفيذ فعلينا أن نطبقها ، ويمكن أن يترك الباقى على جنب ، وأى محاولة لتحدى الكاتب لكى يبين الناقد مهارته فلن يلتفت إليه . يمكن للناقد - إذا أراد - أن يكتب مقالاته أو كتبه لكى يؤثر على المجتمع بأفكاره الأصلية ، والمثل يقول : «الذين يستطيعون . . يعملون ، أما الذين لا يستطيعون فينتقدون» .

الفصل الثاني

الفقراء أكثر فقرا.. الأغنياء أكثر غنى

أثرت الأيديولوجيا والمنطق المادى بسهولة شديدة على المجتمع الإنسانى فى المرحلة الأخيرة ، وهى نتيجة مباشرة لتأثير الفكر الغربى ونظام القيم اللذين يركزان - بشكل متعصب- على المادة كأساس للحياة . القيم التى تعتمد على الجانب الروحانى والسلام الذهنى والإيمان بمشاعر أسمى من الرغبة لا مكان لها فى العقل الغربى .

لقد انتشرت القيم المادية الغربية ، وضربت جذورها بين مسلمى ماليزيا ، وخاصة أبناء الملايو ؛ فالناس أنفسهم الذين ينادون بنظرة روحانية أكثر من المادية ، أصبحوا يستخدمون المعايير المادية للحكم على القيمة التى تعتمد على الجانب الروحانى ، أى القيمة المادية التى تعطى لعمل ينادى بالروحانية أو للأنشطة التى تحتوى على عناصر روحانية .

وفى وضع تسود فيه المادية ، لن يكون غريبا أن تستخدم القيم المادية للتحكم فى حركة وأنشطة المجتمع .

المجتمع المادى يعتبر ملكية الثروة أو عدمها الأساس الرئيسى للسعادة أو الشقاء الإنسانى ، كلما زادت الثروة التى يملكها المرء أو يستطيع الحصول عليها ، يكون المرء أكثر سعادة . هذا هو المفهوم الشائع ، وفى المقابل ؛ فإن قلة الملكية أو عدم وجود مصدر للثراء يعنى الفقر والعار والمعاناة . وعلى أساس هذه المفاهيم والقيم المادية تم تلفيق مقولة للتأثير على عقول وقلوب البشر ، والمقوله هى : «الفقراء أكثر فقرا والأغنياء أكثر غنى» . هذه المقولة أو الشعار الذى صنعه الاشتراكيون فى الغرب ، انتشر ليصيب بقية العالم بالعدوى ، ومن بين الذين وقعوا فى هذا الفخ أبناء الملايو فى ماليزيا .

الأيديولوچية الشيوعية تسيطر عليها مسائل الثروة والفقر ، والدين الذى يعطى قيمة

للجانب الروحانى بين الآثار المادية فى العالم ، يسميه الشيوعيون «أفيون» ، وذلك لأنه يعترف بقيمة أسمى من المادية كمصدر للسعادة والسلام النفسى . هذه القيمة ، أو الروحانية تحرر عقول المؤمنين من هوس الثروة والفقر الذى هو أساس الفلسفة الشيوعية ، وحيث إن الدين يجلب السلام العقلى والنفسى عن طريق القيمة السامية التى يعطيها للجانب الروحانى ، يفقد الصراع بين الفقراء والأغنياء حدته . إن الشيوعيين يعادلون حالة الصفاء التى يحققها الدين بتلك الى يحدثها الأفيون ، ويبغضون الدين لأن ذلك الصفاء العقلى يمكن أن يؤثر على صراع القوة والظلم اللازمين لقضيتهم .

لكن الشيوعية – بشجبها الواضح للدين وإنكارها لوجود الله – لا يمكن أن تجد انتشاراً سهلاً بين المؤمنين بالدين بشكل عام وبين المسلمين خاصة . وبالرغم من المحاولات الشيوعية لإظهار أن الإسلام والشيوعية ليسا فى حالة صراع حقيقى ، وأن هناك عناصر مشتركة بينهما ، إلا أن المسلمين يظلون غير مقتنعين بالشيوعية ، ويرفضونها كأيديولوچيا وكنظام سياسى ، لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للاشتراكية ، التى لا تعارض الدين بشكل مباشر وتبدو أحيانا متساوقة معه بما فى ذلك الإسلام . الإيمان بالأخوة والمساواة بين الناس ليست متساوقة مع الإسلام فقط ، بل إنها جزء لا يتجزأ منه ، إلا أن المفهوم الاشتراكى لهما (الأخوة والمساواة) يقوم على المادية ، ولا يولى أهمية للجانب الروحانى ، وهو مختلف فى ذلك كل الاختلاف عن الرؤية الإسلامية .

الأيديولوچيا الاشتراكية لا تكتفى بالمفهوم الذى يرى أن الناس جميعا يولدون متساوين ، وهى تصر على المساواة المادية الفعلية قبل أن يقال إن العدل قد ساد ، وحيث إن المساواة المادية هى هدف الاشتراكيين فإنهم يقيسون دائما ويقارنون الثروة والممتلكات لدى مختلف أعضاء المجتمع ، وفى كل مرة يجرون فيها مقارنة لابد من أن يجدوا قدراً من عدم التوازن أو الفروق ؛ لأن ذلك موجود حتمًا فى أى مجتمع إنسانى . وهكذا فإن المجتمع الاشتراكى منهمك على الدوام فى عملية مصادرة وإعادة توزيع الثروة .

الاشتراكيون يؤمنون بالتأميم كوسيلة للمساواة فى الثروة ، وهذا نابع من مفهوم أن تأميم التجارة والصناعة سوف يرفع مستوى دخل العامل ما دامت الدولة- باعتبارها صاحب العمل- لن تحتفظ بالأرباح كلها لنفسها . إلى جانب أن الفجوة بين دخل كبار العاملين وصغارهم سوف تضيق أو تختفى تماما ، وهذا محض خيال ؛ ففى المقام الأول ، عندما تحصل الدولة (الحكومة) على أرباح صناعة ما ؛ فهى لا تستطيع أن تقسم هذه الأرباح على العاملين فى هذه الصناعة . الدولة (الحكومة) مسئولة عن جميع العمال ، أو بالأحرى عن الشعب كله ، وإذا كانت جميع الدخول ستصبح متساوية فى المجتمع الاشتراكى فإن أرباح أى صناعة يجب أن تحسب كلها مع خسائر الصناعات والعمليات التجارية الأخرى المملوكة للدولة ، وكذلك مع دخل الحكومة من أى مصادر أخرى ، ثم تقسم بعد ذلك .

ولسوء الحظ ، فإن العمال فى صناعة ما تكون رابحة ، ليسوا مستعدين للتخلى عن الأرباح لتصبح جزءا من دخل الدولة ؛ لأن ذلك – فى نظرهم – سيكون بمثابة ضريبة الدخل المفروضة على أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص فى النظام السابق . العمال يريدون الأرباح لأنفسهم وليس من أجل إعطائها لعمال صناعة أخرى خاسرة أو من أجل بقية الدولة . ومن ناحية أخرى فإن فى صناعات الدولة الخاسرة يطالبونها –باعتبارها صاحب العمل– بأن تقوم بتغطية هذه الخسائر بما يكسبه من مصادر أخرى ، وحيث إن جميع الصناعات قد أممت فلا وجود لضرائب دخل على الشركات ، ولكى تغطى الحكومة خسائر إحدى الصناعات ، سيكون عليها أن تعتمد على أرباح صناعات أخرى ، ولن يكون العاملون بها سعداء بالمرة مع إجراء من هذا القبيل .

وبينما تمثل هذه المشكلة تحديا بالنسبة للإدارة فإن مسألة التباين فى الدخل سوف تستمر لتكون خطرا يهدد الدولة الاشتراكية بقيمها المادية . العمال كلهم يريدون دخولا متساوية أو قريبة من ذلك . ومن سوء الحظ أن مهام ومسئوليات العمال المتخلفين ليست متساوية ، ولا يمكن أن تكون متساوية ، وبينما يريد العاملون الصغار إزالة الفارق بينهم وبين

أصحاب الدخول المرتفعة ، نجد كبار العاملين يريدون أن تعطى قيمة اقتصادية (مادية) للوظائف الأكثر أهمية وللمسئوليات الموكلة إليهم . وإذا ما تمت مساواة الدخول فإن كبار العاملين سوف يفقدون الاهتمام بأعمالهم . ومن ناحية أخرى ، ما دام هناك تباين فى الدخول فإن العاملين الذين يحصلون على رواتب منخفضة سوف يصابون بالإحباط ويصبحون خطرا يهدد استقرار الدولة .

الإدارة تحتاج إلى أموال من أجل التنمية القومية ، ورفع ومساواة دخول الناس لا يحقق شيئا إذا كان ذلك يعنى العمل دون وجود تسهيلات وخدمات . وإذا أممت جميع الصناعات فسوف يكون على الإدارة (الحكومة) أن توفر الطرق والمساكن والمدارس والمستشفيات والماء والكهرباء وغيرها من احتياجات أخرى كثيرة لازمة للحياة فى المجتمع ، وذلك كله لابد من أن يمول من الصناعات المؤممة ، لكن هذه المنافع والمزايا سوف يطالب بها العمال فى الصناعات الرابحة والخاسرة على السواء . ولو أن الإدارة اعتمدت على هذه الأرباح لتمويل تلك التسهيلات والخدمات فإن العمال لا يمكن أن يقسموا كل الأرباح بينهم ليحصلوا على عائد أعلى نتيجة عملهم ، لابد أن تحصل الإدارة (الحكومة) على جزء من مكاسب الصناعة لتمويل خدمات أخرى .

وبعد أن تواجه الحكومة مشكلة تمويل الخدمات العامة ، ستكون مضطرة إلى أن تفرض ضريبة على دخول الناس بطرق مختلفة . وبالرغم من أن العمال قد يحصلون على دخول مرتفعة فى الدول الاشتراكية ، إلا أنهم -كلهم تقريبا ، بمن فيهم أصحاب الرواتب المنخفضة- لابد من أن يدفعوا ضرائب على الدخل ، وهذا يجعل دخلهم الحقيقى منخفضا وغير كاف . وفى بعض الدول الاشتراكية نجد أن دخول العمال - بعد دفع الضرائب- أقل منها لدى المتعطلين الذين يحصلون على إعانة من الحكومة . ونتيجة لذلك يفضل كثيرون البطالة ، الأمر الذى يؤثر على النمو الاقتصادى للدولة . وبصرف النظر عن هذه المشكلات وفشل الدولة الاشتراكية فى أن تساوى بين دخول الناس ، هناك نزعتان فى المجتمع

الاشتراكى : الأولى هى سيطرة القيم المادية تماما على عقول الناس وتأثيرها على مجمل حركة الفرد والمجتمع ، وبالتالى فإن القيم الأخرى - مثل القيم الروحانية - تدمر بسبب التكريس الكامل للمادية . أما النزعة الثانية فهى وجود ميل واضح نحو الأيديولوجيا الشيوعية .

وفى مجتمع تسوده الاشتراكية نجد أن المعايير المادية تحكم كل شىء ؛ فهى مستخدمة فى كل وقت وفى كل مجال . أمور الفقر والثروة هى بؤرة الاهتمام الدائم . الثروة هى هدف الجميع ، وحتى عندما تتحقق فإن المقارنة - بمن هم أكثر ثراء (وليس بمن هم أقل أبدا)- تخلق نوعًا من عدم الرضا أو السخط ، ولتأكيد أن مثل هذه المقارنات يحدث دائما ، تتردد شعارات من قبيل «الفقراء أكثر فقرا والأغنياء أكثر غنى» ، وهكذا لا يمكن أن يشعر المجتمع بالرضا على الإطلاق .

وتكون هذه المعايير متناقضة وشائنة على نحو خاص عندما تكون متعلقه بالسعادة أو الشقاء الإنسانى بشكل مباشر ، الدخل المرتفع - فى نظر المجتمع المادى- يعنى السعادة ، والمنخفض يعنى الشقاء الذى يتنوع مباشرة مع انخفاض الدخل ، وبمعنى آخر نجد أن السعادة أو البؤس يعتمدان على الملكية والدخل ، ويقاسا بهما .

ويشعر القادة المتأثرون بالاشتراكية بالحزن عندما يرون الجماعات ذات الدخول المنخفضة سعيدة ، وكلما رأوا ذلك يعقدون المقارنة بينهم وبين ذوى الدخول المرتفعة ، وعندما تضيق الفجوة يشعرون بالقلق ، ويتحولون إلى معايير أخرى لبيان أن «الدخل الحقيقى» قد نقص . ومهما حدث أى تحسن فى مستويات الدخول سيثبتون ، على أية حال ، أن «الفقراء أكثر فقرا والأغنياء أكثر غنى» ، وبهذا الأسلوب يمكنهم أن يحولوا السعادة إلى شقاء وسخط .

والحقيقة أنه فى دولة نامية مثل ماليزيا ليس من السهل أن نجد وضعًا يمكن أن نقول فيه - بشكل عام - إن الفقراء يصبحون أكثر فقرا . إن دخل رجل فقير لا يمكن أن يقل

بسهولة عن ذى قبل إلا إذا توقف عن العمل ويقى متعطلا . لابد أن دخله سوف يرتفع مهما كان مصدره (الراتب ، الإنتاج الزراعى ، تربية الحيوانات ، أرباح من تجارة . . إلخ) ؛ لأن قيمة مصدر الدخل تظل دائما فى ارتفاع . المشكلة تنبع من حقيقة كون احتياجاته ومطالبه تنمو أسرع من دخله ؛ فعلى سبيل المثال ، إذا كان مزارع معتادا على الذهاب إلى المدينة مرة كل شهرين أو ثلاثة أشهر ، فإن الرحلة سهلة وأرخص الآن ، ولذلك فإنه يذهب مرة كل أسبوع . وإذا كان ذات يوم قد رضى بمصباح كيروسين فإنه اليوم يريد مصباحا كهربائيا وجهاز راديو . . . إلخ . ويعرف ذلك بثورة التوقعات المتزايدة ، الأمر الذى يجعل الدخول غير كافية باستمرار . ويصبح الأمر أكثر سوءا عندما يكون هناك أناس محور اهتمامهم هو الفجوة بين المتحقق والمتوقع . وعند مقارنة رغبة القلب بالقدرة على تحقيقها فسنجد أن الكل فقراء ، ولكن عند مقارنة الدخل السابق بالحالى فسنجد أن من كان فقيرا قد أصبح غنيا ، وبالطبع عندما تتم المقارنة بالأغنياء الذين أصبحوا أكثر غنى بنفس الطريقة ، فإن الفقراء سيبدون أكثر فقرا .

أولئك الذين لديهم أهداف شخصية يحبون دائما أن يلفتوا الأنظار إلى الفقر أكثر من الثروة ، والذين لا يريدون أن يؤكدوا عليه هو أن الأغنياء فى المجتمع الحديث عليهم أن يدفعوا ضرائب عالية للمساعدة فى إعالة الفقراء . ولو قارنا الدخول الحقيقية (أى بعد دفع الضرائب) فسنجد أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى الدخل ليست كبيرة بالمرة ، بالإضافة إلى أنه لولا الأغنياء لأصبح الفقراء أكثر فقرا ؛ حيث إن جهدهم وناتج عملهم لن يجد سوقا جيدة .

ولكى نرى بوضوح كيف أن الأغنياء يستغلون من قبل المجتمع لإعالة الفقراء ، دعونا نحلل دخل الفرد الذى يحصل مثلا على نصف مليون رينجت فى السنة . ضريبة الدخل المفروضة عليه تصل إلى ٤٠٪ على جزء كبير من هذا الدخل ، إذن فهو يدفع حوالى ١٥٠٠٠٠ رينجت ضريبة دخل . ومن المبلغ المتبقى لديه وهو ٣٥٠٠٠٠ ربما يدفع لموظفين

خصوصيين لديه مثل السائقين وعمال الحديقة والخدم والطباخين . . . معنى ذلك أن دخل الشخص الغنى يوفر فرص عمل لأولئك الذين يمكن ألا يجدو عملا فى مكان آخر .

وبواسطة المتبقى من دخله يشترى كثير من الضروريات والكماليات كل شهر وجميع هذه السلع تقريبا عليها ضرائب . والضرائب الأعلى هى تلك المفروضة على السلع الترفيهية التى يغرم بها الأثرياء . ومشترواتهم من الضروريات والكماليات تعنى دخلا للحكومة عن طريق الضرائب ومكاسب لأصحاب المحلات (وهذه المكاسب تحصل الحكومة ضرائب عنها أيضا) فرص عمل فى المحلات والمصانع التى تقوم بتصنيع واستيراد وتوزيع السلع التى يشتريها الأغنياء . ولنقل إنه بعد أن يشترى كل ما يريد يتبقى لدى الشخص الغنى بعض المال ؛ فكيف يؤثر ذلك على هذا المجتمع؟ لو أنه احتفظ به فى أحد البنوك – بالإضافة إلى زيادة مبلغ القرض الذى يمكن أن يقدمه البنك – فإن الأموال تحقق الضريبة المفروضة على الفائدة ، ولو استثمر الأموال فى صناعة فإن فرص العمل تزيد من أجل مساعدة المتعطلين ، كما أن أرباح الاستثمار سيدفع عنها ضريبة ، ولو اشترى عقارا مثلا فإن البائع سوف يدفع ضريبة للحكومة عن أرباحه ، ولو احتفظ بأمواله فى المنزل فسوف يموت يوما ما ويكون على ورثته أن يدفعوا ضريبة تركات ، وبعد ذلك ينفقون ما ورثوه ، وكل مرة ينفقون فيها شيئا سوف تحصل الحكومة ضريبة عنه ، وهكذا تخلق فرص عمل ، ويحقق رجال الأعمال أرباحا ، وتكون هناك فرص أمام كثيرين للعمل والكسب .

والحقيقة أنه فى الدولة التى يوجد بها إدارة عادلة وتفرض ضرائب حسب مستوى الثروة ، نجد أن الأغنياء مجبرون على إعالة الفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر . فرص العمل التى تنشأ والأرباح التى يحصل عليها رجال الأعمال نتيجة إنفاق الأغنياء تمثل دعمًا مباشراً للآخرين . الضرائب التى يدفعونها – بشكل غير مباشر – تدعم الأقل ثروة عن طريق خدمات مثل المستشفيات والمدارس والطرق والخدمات والتسهيلات الأخرى التى تقدمها الحكومة .

فى ماليزيا ، يوجد خمسمائة ألف فقط من بين إجمالى عدد السكان البالغ ١٢ مليون نسمة ، (أى نسبة ١ من بين كل ١٢ من الكبار) يدفعون ضريبة دخل ، ويصل إجمالى ما يدفعونه إلى قرابة ٢٥٠٠ مليون رينجت سنويا . عدد قليل فقط هو الذى يدفع ضريبة الدخل ؛ لأن مليونين ونصف المليون من العاملين معفيون ودخولهم تعتبر منخفضة . وفى الدول ذات التوجهات الاشتراكية مثل بريطانيا نجد أن كل العاملين من ذوى الدخول الثابتة يدفعون ضرائب ، ومن الطبيعى أن تحصل الدولة بذلك على دخل أعلى ، لكن العاملين من ذوى الرواتب المنخفضة مثقلون بالضرائب ، ولذلك فهم يطالبون بزيادة الأجور باستمرار . وفى ماليزيا لا يشعر أصحاب الدخول المنخفضة بهذا العبء لأنهم لا يدفعون ضرائب ، كما أن الفجوة بينهم وبين أصحاب الدخول المرتفعة لا تتسع باضطرارهم لدفع ضرائب .

وسياسة فرض ضريبة دخل على أصحاب الدخول المرتفعة فقط هى سياسة صحيحة وعادلة . وعن طريق هذه السياسة فإن ذوى المهارة فى تحقيق الثروة مجبرون على الإسهام بجزء من ناتج هذه المهارة من أجل المجتمع ، وخاصة لأولئك الأقل مهارة والأقل حظاً . والنتيجة أن الفجوة لا تضيق فقط بين الأغنياء والفقراء ، ولكن الكل يستطيع أن يستمتع بمزايا الحياة الاجتماعية ومنتوجات الموارد الطبيعية والإبداع الإنسانى . . . . أى بكل نعم الله . كلما زادت ثروة قطاع من المجتمع زادت الفوائد والمزايا التى تجنيها القطاعات الأخرى الأقل حظا .

وربما يقول البعض لو أنهم كانوا أيضا أغنياء ، لكانوا على استعداد لدفع ضريبة دخل ، وهكذا إذا أصبح الجميع أغنياء فإن الحصيلة الإجمالية من الضرائب سوف تزيد ، وسوف تتخفف الحكومة من عبء ومسئولية مساعدة الفقراء ، ولكن – لسوء الحظ – لو أصبح الكل أغنياء فلن يكون هناك أغنياء فى واقع الأمر ، وذلك لأن القيمة السوقية للعمل البشرى سوف ترتفع بشكل كبير ، وحيث إن العاملين لابد من أن يحصلوا على رواتب مرتفعة جدا لمعادلة دخولهم بدخول الأغنياء ، فإن السلع لابد من أن تُباع أيضا بأسعار

مرتفعة ، وسيكون على الأغنياء الذين يشترون هذه السلع أن يدفعوا كثيرا من أجلها ؛ حيث لا يتبقى لهم الكثير من دخلهم لشراء احتياجات أخرى ، وإذا كان الأغنياء لا يستطيعون شراء أى كمية من السلع التى يريدونها فإنهم لا يكونون أغنياء بالفعل . والعاملون الذين يحصلون على رواتب مرتفعة سيكونون أيضا غير قادرين على شراء ما يريدون حيث ستكون الأسعار باهظة ، وإذا لم يكن أحد قادرا على الإنفاق كما يريد فإن الثروة لا يكون لها معنى . الوضع سوف يشبه حالة التضخم عندما تزيد الدخول ، بينما القوة الشرائية منخفضة بسبب ارتفاع الأسعار . والحقيقة أنه عندما تكون جميع الدخول عالية فإن أحدا لا يكون غنيا . . . . بل إن الكل يكونون فقراء بالفعل .

إن إصرار الاشتراكيين والشيوعيين على ثروات متساوية بالنسبة للجميع يقوم على تصور خيالى ناتج عن الجشع والحقد . ونتيجة التجربة ليست مساواة فى الثروة وإنما فى الفقر . هذه الحقيقة يمكن رؤيتها فى الدول الاشتراكية والشيوعية ؛ حيث نجد أن العمال وقطاعات المجتمع الأخرى كلهم فقراء ، أما الأغنياء فهم أولئك الذين روجوا للأفكار الاشتراكية والشيوعية ، وأصبحوا زعامات (محليه وقومية) ، يعيشون فى رغد ، ويسافرون هنا وهناك ، ويستطيعون تحقيق كل ما يصبون إليه -إلى حد كبير إن لم يكن بالكامل- أكثر مما يستطيع غيره من الناس العاديين .

الفقر والغنى أمور نسبية . الثروة تعنى أن يكون لديك ممتلكات أو دخل أكثر من الآخرين . الفجوة بين المجموعتين من الناس لابد أنها موجودة من قبل أن تكون هناك ثروة ، وإذا كانت الفجوة كبيرة وواسعة لدرجة وجود قلق واضطراب فسوف يقوم المجتمع بتضييقها ، وهنا يؤثر على المجتمع توجهان متناقضان : الأول هو أن ثروة الأغنياء لابد من أن تصادر وتعطى الفقراء للقضاء على الفجوة بينهم ، ونتيجة تحرك كهذا هو أن يصبح الكل فقراء . وفى كل مكان تمت فيه هذه المحاولة كانت النتيجة أن أصبح الناس فقراء مستبعدين من قبل الحكومة ، بالإضافة إلى أن الدولة تصبح فقيرة لأن قوتها الإنتاجية تتأثر . والتوجه

الثانى هو أن ثروة الأغنياء لا يكون هناك ما يدعو لمصادرتها فى عملية واحدة ، ولكن يجب فرض ضرائب مرتفعة عليها . ذلك لن يؤثر على محاولاتهم الحثيثة لتحقيق الثروة ، ولكن جزءا مما يحققونه سوف يعود إلى الفقراء بشكل غير مباشر عن طريق الضرائب ، وكلما كانت الثروة التى يحققونها كبيرة ، ستكون الفوائد والمزايا التى تعود على بقية السكان كبيرة أيضا .

وحيث إن الرغبة فى الثراء -وهى طبيعة- لم يقض عليها ، فإن من لديهم القدرة والحنكة على جمع الثروة يمكن أن يستغلهم المجتمع . سوف يبنون المصانع الكبرى والمتاجر التى لن تزيد فقط من الضرائب التى تحصلها الحكومة ، وإنما تخلق أيضا فرص عمل كثيرة .

وبينما يمكن استغلال القادرين على جمع ثروات من قبل المجتمع ، إلا أنه لابد من الحذر والاهتمام بأن تظل الضرائب عند المستوى الذى لا يقتل حماستهم من أجل السعى لتحقيق المزيد من الثروة ؛ ففى بريطانيا ، عندما ترتفع ضريبة الدخل إلى ٩٥٪ مثلا ، يتوقف السعى والمثابرة ، ويهاجر من لا يستطيع دفع الضرائب الباهظة إلى دول أخرى تكون الضرائب فيها أقل .

وفى هذا الإطار يمكن أن نشبه الأغنياء بالأوزة التى تبيض ذهبا . لو ذبحنا الأوزة يمكن الحصول على ما بداخلها من بيض دفعة واحدة ، لكن المؤكد والمفيد هو أن نربيها . ومنطق هذه الأمثولة شديد الوضوح ، لكن البشر عندما يقعون فى قبضة الجشع والحقد فلن يستطيع منطق أن يوقفهم . ومن هنا فإننا نرى كثيرا من المصادرات للملكية والإيمان بالأفكار الاشتراكية والشيوعية وممارستها . الجشع والطمع فى الثروة المادية لا ينتج عنهما رخاء ، وإنما استعباد الدولة للشعب ، وهدم واضح فى كل الدول التى لا يوجد بها أغنياء . فى بلاد كتلك ، لا يحصل أحد على دخل عالٍ فى مقابل جهده أو خدماته ، بل يصبح الجميع فقراء . فى الدول الشيوعية يصبح الكل عبيداً للدولة ، ويحصل كل فرد على دخل ويعيش على مستوى لا يختلفان كثيرا عن دخل ومستوى العبيد فى الأزمان الغابرة . وتواجه الدول

الاشتراكية مطالب عديدة لزيادة الدخول ، ولا يتوقف الناس عن التحسر بسبب الفقر .

هذا هو أثر المادية غير المنضبطة على المجتمع الإنسانى . الكل فى مجتمع من هذا النوع يتمزق ويترنح من الحقد والحسد بشكل مستمر ؛ بحيث ينعدم السلام النفسى والوئام فى المجتمع . ولو حدثت أى محاولة لشحن الناس ضد قطاع بعينه بزعم أنه هو المسئول عن فقرهم ، فيمكن بسهولة حفزهم على التمرد ، وذلك هو هدف الذين يستخدمون باستمرار شعار «الفقراء أكثر فقرا والأغنياء أكثر غنى» . من يرفعون هذا الشعار ليسوا مهتمين بتحسين أوضاع الفقراء وإنما باستغلالهم ، ولو أنهم نجحوا فى سعيهم فسوف تكون النتيجة كما قلنا : مجتمع مادى فى قالب اشتراكى أو شيوعى يتسم بالفقر والعبودية .

وحيث إن الاشتراكية تكرس المادية وتعزو السعادة أو الشقاء الإنسانى للملكية ، فإن المجتمع الذى يقبل هذه القيمة سيكون أكثر تعرضا للأيديولوچيا الشيوعية التى هى أكثر تكريسا للقيم المادية . وبينما الاشتراكية تسمح بقيم وأفكار أخرى ، فإن الشيوعية لا مكان فيها لأى قيم غير مادية . وحسب الشيوعية فإن السعادة الإنسانية لا يمكن أن تتحقق إلا بمصادرة الثروة لتصبح ملكا للدولة التى تقوم بتوزيعها على الناس «بالتساوى» ، وبعد أن وجدوا أن الأسلوب الاشتراكى لم (ولن) يفلح فى المساواة بين أفراد المجتمع فى الملكية ، تحول كثير من الاشتراكيين إلى النظام الأيديولوچى الشيوعى . فى الأيديولوچيا الشيوعية الفرد ليس موجودا كفرد ، وإنما كعضو فى المجتمع الذى هو الدولة ، والمساواة تتحقق عندما يصبح كل أفراد المجتمع عبيدا للدولة ، أى أنها بمعنى آخر مساواة بين العبيد . وبالرغم من أنهم يخدمون فى ميادين مختلفة ، إلا أنهم يحصلون على المقابل نفسه . وحيث إن الدولة تحتاج إلى مخصصات مالية أكبر من أجل الجهاز الإدارى والخدمات والتسليح ، فإن المقابل الذى تدفعه للناس ، الذين هم عبيد للدولة ، لا يمكن زيادته . يمكن فقط إعطاؤهم دخولا تكفى لمجرد البقاء على قيد الحياة .

الفقر والثراء لا معنى لهما فى المجتمع الشيوعى ما دام المفترض أن أحدا لا يملك دخلا

أكثر أو أقل من الآخر ، والحقيقة أن الكل فقراء حيث لا تقلقهم حقيقة كون مستوى المعيشة منخفض . وبالنسبة للشيوعيين فإن المهم هو المساواة فى الدخل الذى يفترض أنها تستأصل الحقد من نفوسهم ، وهكذا يدعون أن المجتمع الشيوعى ينعم بالسلام والسعادة ، إلا أن الحقيقة مختلفة تماما عن هذه النظريات . لا يوجد أى دليل على أن المجتمع الشيوعى أكثر سعادة من المجتمعات الأخرى . الحياة عبد للدولة أو للقلة القوية لا يمكن أن تحقق سعادة لأحد ، ولا يمكن أن يكون هناك سلام نفسى بشكل دائم وحقيقى . إن النظام فى الدولة الشيوعية يجيء من الحكم المطلق الذى يستخدم الشرطة والجيش لقمع الناس .

لقد أثبتت دراسة الأنظمة الاشتراكية والشيوعية أن المادية وحدها لا يمكن أن تحقق السعادة للفرد أو المجتمع . الملكية ، حقيقة ، يمكن أن تخلق شعوراً بالرضا ، ولكن فقط عندما تكون أكبر من ملكية الآخرين ، وهذا أمر مؤقت . ستكون هناك مقارنات بالآخرين ، وسيتضح أن هناك من يملك أكثر من غيره ؛ الأمر الذى يخلق عدم الرضا . حتى ولو نجح الاشتراكيون والشيوعيون فى أن يجعلوا الجميع يحصلون على دخول عالية ومتساوية فإن الشعور بالرضا لن يتحقق ، وإن فشلوا وبقى التباين فى الدخول كما هو عليه فسوف تستمر مشاعر الحسد والحقد ؛ أى أن المجتمع المكرس للمادية لا يمكن أن يحقق السعادة . وبالتالى ما دامت الملكية والثروة لا يمكن استبعادهما تماما من منظومة القيم فى المجتمع الإنسانى ، فإن القيم الأخرى غير القائمة على المادية لابد من أن تجد لها مكانا ، وأن يكون هناك سعى من أجلها . القيم الروحية يمكن أن تصمد أمام ضغوط العالم المادى . النساك فى الجبال مثلا يمكنهم أن يتعالوا على مطالب المادية ، إلا أن الإخلاص التام للقيم الروحية لا يقدر على ممارسته كل أفراد المجتمع ، كما أن التمسك بالقيم الروحية لاستبعاد الآخرين لا يمكن أن يحل مشكلات البشر الذين يعيشون معا فى مجتمع . والسبب لابد أنه واضح . فلو أن كل أفراد المجتمع نسوا الحياة الدنيا تماما وذهبوا إلى الجبال ليصبحوا نساكا أو رهبانا ؛ فلو يكون هناك وجود للحياة الأسرية ، ولسوف يختفى الجنس البشرى من على وجه الأرض فى مدى جيل

واحد ؛ الأمر الذى سيكون أسوأ من الانتحار الجماعى ، والانتحار محرم فى الإسلام لأنه يعادل هدم العقيدة . ولو أن البعض فقط هم الذين يصبحون نساكا أو رهبانا ، بينما البقية يعملون لإعالة النساك والرهبان وأنفسهم بالطبع ، فسيكون معنى ذلك أن الأنشطة والقيم الدنيوية ضرورية أيضا حتى من أجل النساك والرهبان ، ولن يكون إنصافا لو أن الدين يعطى النساك والرهبان مزايا وفوائد وفيرة ، بينما عملهم «الروحانى» يعتمد على العمل «الدنيوى» للآخرين . واضح إذن سبب عدم وجود رهبنة فى الإسلام .

والحقيقة أن وضعًا يدير فيه البعض ظهورهم تمامًا للحياة ، بينما الآخرون يدعمون المجتمع من خلال أنشطتهم الدنيوية ، لهو وضع غير مجد . إن العالم والحياة والإنسانية حافلجة بالمحن والمخاطر ، حتى فى أيام النبى محمد -صلى الله عليه وسلم- كان المتزمتون فى القيم الروحية يواجهون بكل وسائل التهديد . وللقضاء على ذلك كان مسلمو ذلك العصر بمن فيهم النبى نفسه يولون الاهتمام المناسب للأمور الدنيوية للحصول على الثروة ومن أجل التملك ، وكانت إجادة الفنون المادية وإقامة إدارة منظمة من بين الأنشطة المهمة التى شغل المسلمون أنفسهم بها لكى يكونوا أقوياء بما يكفى للدفاع عن القيم الروحية والدين الإسلامى . والمؤكد أنه لن يكون من المعقول افتراض أن الأمور الدنيوية يمكن أن تنفصل عن الروحانيات فى المجتمع الإنسانى اليوم ، بينما لم تكن تلك الثنائية ممكنة على أيام النبى .

يتضح مما سبق أنه لا القيم الروحية وحدها ولا الدنيوية وحدها يمكن أن تحقق السعادة لحياة البشر ، ولكى يكون المجتمع الإنسانى سواء أكان صغيرا أم كبيرا ، كاملا وصحيا فمن الضرورى أن يكون هناك توازن بين القيم المادية والقيم الروحية . القضية هى أن نجد النسبة الصحيحة بين منظومتى القيم من أجل تحقيق السعادة المنشودة .

التوجه فى هذا العصر نحو المادية أكثر مما هو نحو الروحانية ، وكما سبق أن أوضحنا فإن الذين يدعون للروحانية أنفسهم مكبلون بالقيم المادية لدرجة أنهم يقيسون الروحانى

بالمعايير المادية ، وعليه فإن هذا العصر لا يمكن إلا أن يوصف بأنه عصر مادى .

ويدافع كثيرون عن سيطرة المادية بالقول إنها جزء من الطبيعة الإنسانية ، لكن المرء لا ينبغي أن يترك نفسه ليكون مقيدا بطبيعته . إن الفرق بين الإنسان والحيوان هو أن الإنسان يمكنه أن يتحكم فى ميوله الطبيعية . الإنسان يستطيع أن يحدد الشيء ويدرسه لكى يتيقن من كونه جيدا أو سيئًا ، وكنتيجة لهذه الدراسة ، سواء أكانت أكاديمية أم غير أكاديمية ، يصوغ الإنسان توجهاته وقيمه . الإنسان – والمجتمع الإنسانى بخاصة – يرفض الشر عادة ويفعل الخير .

إن توجه هذا العصر نحو المادية أمر سيء بكل تأكيد بالنسبة للمجتمع الإنسانى ، ولكن أى محاولة لكبح هذا التوجه بالدعوة إلى ممارسة القيم الروحية بنسبة مائة فى المائة ورفض القيم المادية تماما فإنه لن يكون غير ناجح فقط ، بل إنه لن يوصل أبدا إلى السعادة الإنسانية . وهكذا ينبغى على المتعلمين وعلى المستنيرين أن يوضحوا المثال ويقدموه على أنه يمكن التقليل من عبادة هذا العصر للقيم المادية ، وليس ذلك بإحلال القيم الروحية المتطرفة ، وإنما بتحقيق التوازن بين ما هو مادى وما هو روحانى ؛ فعلى سبيل المثال ، لابد من أن يؤدى العمل ، لا من أجل الدخل المادى فقط ، وإنما أيضا لأنه جيد ومفيد لمن يؤديه وللمجتمع كذلك ، وهكذا فإن الفرد يفخر بعمله ، ويكون سعيدا به بدلا من الشعور بالإحباط كما هو سائد اليوم ؛ لأنه لا يحصل على العائد الذى يريده ، والوسط هو الطريق الصحيح بالنسبة للمسلمين كما هو موضح فى الآية الكريمة : ﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴿١٩﴾ ﴾ (سورة لقمان . الآية ١٩) .

ويبين لنا تاريخ الإسلام بوضوح أن المؤمنين به يمارسون الاعتدال فى كل تعاملاتهم . الثروة ليست مكروهة ولا هى محرمة . ما يريده الإسلام هو أن يساعد الغنى الفقير طواعية عن طريق البر والصدقات ، وذلك عن طريق دفع العشور الدينية : زكاة المال وزكاة الفطر ، وبذلك لا يواجه المجتمع مشكلة عدم التوازن الفادحة .

وحيث إن دفع الزكاة هو أحد الفروض الواجبة التى ينبغى أن يقوم بها الأغنياء ؛ فهم لا يتباهون بذلك أو يعتبرون الفقراء مدينين لهم . وعندما يتصدقون بما يزيد عما هو مفروض عليهم ، فإن ذلك البر لابد من أنه سيكون محل تقدير من المجتمع ، الأمر الذى يزيد من تحسن المناخ الاجتماعى وتمهيد الطريق أمام مجتمع أكثر استقراراً وسعادة .

وينظر الإسلام نظرة جادة للفقر لدرجة أنه يعتبره قريبا من الكفر ، وبالرغم من أن المجتمع مسئول عن رعاية فقرائه ، إلا أنه لا يوجد دليل على أن الفقر وحياة التسول يلقيان اهتماما كما هو الأمر فى العقائد الأخرى .

التسول عن طريق قراءة القرآن على الطرقات لا مكان له فى الإسلام كما يبين لنا النص القرآنى : ﴿وَآمِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ (٤١)﴾

البقرة . الآية (٤١)

وبالنظر من أى جانب نجد أن الإسلام لا يكن احتراما للفقر أو يرفض أو يستنكر الثروة ، بل إنه على العكس من ذلك يعطى أولوية للاعتدال فى كل شىء ، وفى الوقت نفسه فإن المجتمع مسئول عن إصلاح أى خلل يكون موجودا به .

ويتوقف الاعتدال على التحكم العقلانى على القيم والتوجهات المتطرفة سواء أكانت قائمة على المادية أو الروحانية . قيم وشعارات الاشتراكيين والشيوعيين التى تركز على المادية وحدها لا مكان لها فى المجتمع الإسلامى ولا فى أى مجتمع آخر فى الحقيقة ، ومن هنا يصبح مهما ألا ندور ونردد شعارا ماديا دون أن نكون مدركين لدوافعه وآثاره ، وقبل كل شىء ألا ندع شعار «الفقراء أكثر فقرا والأغنياء أكثر غنى» يتردد دون مبالاة بالحقيقة .

الفصل الثالث
مأزق التعليم

. . . وفى النهاية هبط جبريل (و) ضمه إليه بقوة ثم تركه وقال : «اقرأ» قال : «ما أنا بقارئ؟» ، ثم ضمه جبريل مرة أخرى ثم تركه قائلا : اقرأ !

آلمه جسده وشعر بخوف شديد وقال : ما أنا بقارئ ! وهنا قرأ جبريل :

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥) ﴾

كانت تلك هى الآيات الأولى التى نزلت من القرآن الكريم . طلب من النبى أن يقرأ . «اقرأ» هى الكلمة الأولى من الآية الأولى من القرآن الكريم ، ودور القراءة فى انتشار الإسلام واضح ومحدد ، وهكذا أيضا دورها فى التعليم ونشر المعرفة . فى تفسيره للآية الرابعة من سورة «العلق» كتب أ . يوسف على - أحد مترجمى القرآن الكريم- «القلم الباطنى والسجل الباطنى هما رمز الثورة الدائمة . الكلمات العربية «يَعْلم» و«يُعَلِّم» لهما نفس الجذر ، ومن المستحيل أن توضح الترجمة المعنى الكامل للتوافق بين كلمات مثل «يقرأ» و«يعلم» و«قلم» التى تدل على القراءة والكتابة والكتب والدرس والبحث والمعرفة (التى تشمل العلم ومعرفة الذات والفهم الروحانى) و«يعلن» وهي المعنى البديل لكلمة «اقرأ» .

«اقرأ» هى أولى التعليمات التى نزلت على النبى محمد ، لها دور بالغ الأهمية فى انتشار الإسلام ، ودون استطاعة القراءة فإن تعاليم القرآن والحديث ما كانت لتنتشر . أولئك الذين يستطيعون القراءة هم المتعلمون من أبناء أى مجتمع ، والتعليم والقدرة على القراءة مترادفان تقريبا ، وحيث إن الإسلام يحث أتباعه على أن يقرأوا فإن التعليم ينتشر بالطبع أينما انتشر الإسلام . يشهد بذلك التاريخ الإسلامى : حيثما يتبع الإسلام فإن القراءة والمعرفة تضيئان عالم المسلمين .

وسعى أبناء الملايو لكى يحصل أبناؤهم على فرص تعليمية أوسع أمر يتفق مع عقيدتهم الإسلامية ، ويعطى الانطباع بأن موقفهم من التعليم إيجابى وثابت . كما يكشف لنا البحث الدقيق أن أبناء الملايو عليهم أن يتأكدوا من الدور الذى يمكن أن يلعبه التعليم والموقف الذى ينبغى عليهم أن يتخذوه منه .

أبناء الملايو ما زالوا قلقين خشية أن يكون التعليم الذى تقدمه المدارس والمؤسسات التعليمية العليا يغرس فى العقول قيمًا جديدة لا تصلح لهم ، كما أنهم – من جانب آخر – خائفون من أنه بدون التعليم فقد يتخلفون بمرور الزمن وتكون حياتهم ناقصة ، ويصبح هذا «المأزق» أكثر صعوبة بالنسبة لأبناء الملايو ، حيث إنهم جزء من دولة متعددة الأجناس ؛ أى خطوة فى الاتجاه الخطأ يمكن أن تعمق الفجوة بينهم وبين الجماعات العرقية الأخرى .

خشية أبناء الملايو من احتمال أن تحل القيم المادية الجديدة محل القيم الروحية نتيجة لما يسمونه بالتعليم «العلمانى» أو «الغربى» ، هذه الخشية لها جذور فى تاريخ تطور نظام التعليم الواسع فى هذا البلد . وبالرغم من أن هناك دليلا على أن أبناء الملايو كانوا يعرفون القراءة والكتابة قبل مجىء الإسلام ، إلا أنها حقيقة ثابتة كون التعليم على نطاق واسع ويشكل منهجى قد بدأ باعتناقهم الإسلام .

كان التعليم الذى قدمه المسلمون العرب والهنود لأبناء الملايو عند اعتناقهم الإسلام ، كان مقصورا على «العقيدة» (الإيمان والاعتقاد) و«العبادة» (مبادئ وطقوس العبادة) ، وقد كان ذلك صحيحا ومناسبا ؛ حيث إن أبناء الملايو كان لابد من أن يحصلوا على فهم شامل لدينهم الجديد ، ويطرحوا أكبر قدر ممكن من معتقداتهم القديمة .

الهندوسية والأرواحية (الاعتقاد بأن الأرواح سكنت كل المخلوقات والنباتات والأماكن والأشياء) قد شكلت العقلية الملايوية وسيطرت عليها قبل مجىء الإسلام . هذه المعتقدات التى كانت متأصلة فى أبناء الملايو كانت متعارضة تماما مع الإسلام ، ولكى يصبحوا مسلمين كان لابد من استئصالها لكى يحل محلها إيمان إسلامى واضح . من هنا

كان تعلم العقيدة والعبادة ، ليس فقط أمرا حيويا بالنسبة لهم فى بداية تحولهم إلى الإسلام ، دائما يظل هكذا دائما ، وهناك أدلة على أن إهمال تلك المجالات فى تعليم الإسلام من شأنه أن يجعل المعتقدات القديمة تستولى عليهم مرة أخرى .

إن تطوير الأبجدية الجاوية للغة الملايو كان يهدف كذلك إلى نشر الإسلام وتيسير فهمه ؛ فالأبجدية الجاوية التى كانت مستخدمة للترجمة والتفسير وشرح تعاليم وأحكام الإسلام ، استخدمت كذلك لنشر أدب الملايو وتسجيل الأحداث وكتابة الكتب والمقالات ، ولكن الأبجدية استخدمت على نحو أوسع لنشر المعرفة فى مجالات العقيدة والعبادة والشريعة (القانون الإسلامى) وفى مجالات أخرى كثيرة وثيقة الصلة بممارسة مبادئ الإسلام .

وحيث إن تعليم أبناء الملايو عند اعتناقهم للإسلام كان مقصورا على «العبادة» و«الأخلاق» وغيرهما ، فإن المجالات الأخرى التى استكشفت وتم ارتيادها من قبل العلماء والرياضيين المسلمين لم تنتشر بين أبناء الملايو . وهكذا فإن التطور الذى حدث فى مجتمع الملايو بعد اعتناق الإسلام كان محدودا بممارسة العبادات والقواعد الواضحة المنصوص عليها وبعض القيم الإسلامية الأخرى . حقيقة أن الإسلام دين كامل منزل من عند الله عن طريق نبيه لينشره فى العالمين حتى نهاية الزمان ، وأنه يحتوى على نظام للحياة والعيش الواسع ، ويضم كل شىء من أجل سعادة الإنسان فى هذا العالم والعالم الآخر ، هذه الحقيقة لم تكن واضحة بعد أن دخل أبناء الملايو فى الإسلام . أسلحة أبناء الملايو كانت مقصورة على مجالات معينة ، ولذلك لم تنعكس عظمته على تطورهم بعد اعتناقه ، ولا هى انتشرت أبعد منهم . من جانب آخر فإن أسلحة العرب حققت نموا وعظمة انتقلت إلى الترك والسلاف والفرس والهنود والملايويين فى الشرق والبربر والمصريين والأوروبيين فى الغرب .

﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (١٩١) ﴾

سورة آل عمران . الآية (١٩١)

إن الذين يذكرون الله دائما ، ويتفكرون فى خلق السموات والأرض ولا يبددون نعم الله سيصبحون أقوياء فى إيمانهم وعارفين بالعالم من حولهم ؛ أى أنهم سيصبحون رجال إيمان وعلم وليس رجال إيمان فقط لايفهمون نعم الله ومجردين من المعرفة .

هذه الآية وغيرها كثير فى القرآن الكريم تؤكد أهمية مراعاة الله والتفكر فى خلقه عند ذكره .

وإلى جانب الأمور المتعلقة بعبادة الله مثل أداء الصلاة والصيام والحج ، يحتوى القرآن الكريم أيضا على آيات تتعلق بالسياسة والاقتصاد والعلم والتكنولوچيا والحرب والجريمة والزواج والأخلاق والفن والأدب . . إلخ .

إن التطور والتقدم فى غرب آسيا وشمال أفريقيا وإسبانيا وشرق أوروبا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا بعد انتشار الإسلام بها ، لا وجود لهما بين أبناء الملايو ، وبالرغم من أنه قد تكون هناك أسباب أخرى لهذا النقص فى التقدم والتطور ، فلابد أن يكون أحد أسباب ذلك هو أن أبناء الملايو ركزوا فقط على بعض التعاليم الإسلامية وأهملوا الجوانب الأخرى ، وخاصة تلك المتعلقة بالأمور الدنيوية ، الأمر الذى يتعارض تماما مع دعوة الله سبحانه وتعالى فى سورة القصص :

﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (٧٧) ﴾

سورة القصص . الآية : (٧٧)

عندما بدأ البريطانيون احتلال ولايات الملايو ، وأنشأوا المدارس لتدريب موظفين لحكومتهم ، كان التعليم بين أبناء الملايو ما يزال مقصورا على العقيدة والأخلاق والعبادة فى

الإسلام . كان مفهوم التعليم كوسيلة لنشر المعرفة العامة أو المتخصصة لتدريب العاملين ، كان مفهوما جديدا وغريبا عليهم ؛ فكانوا ينظرون بارتياب إلى تطوير نظام المدارس الذى أدخله البريطانيون ، وكانوا يعتبرون ذلك التعليم غربيا و«علمانيا» ، وكانوا قلقين على نحو خاص بالنسبة لتأثير ذلك على دينهم ، الإسلام .

وقد تعمق هذا الارتياب بسبب كون كثير من المدارس فى مرحلة الاستعمار البريطانى كانت تنشأ وتدار من قبل هيئات تبشيرية مسيحية ، وإلى جانب تقديم التعليم «العلمانى» كانت تلك المدارس تدرس الدين المسيحى وتنشره ، كما كانت هناك كنائس صغيرة وصلبان فى كثير من تلك المدارس التبشيرية .

ليس من المستغرب - إذن - أن يعتقد معظم أبناء الملايو أن التعليم الذى تقدمه المدارس الإنجليزية كان عن المسيحية أو قائما عليها ، كما كانوا يشعرون بأن تعليما من ذلك النوع من شأنه أن يضعف إيمانهم بالإسلام ، وقد أدت هذه النظرة إلى ظهور توجه عام سلبى نحو التعليم الحديث المنظم ، والتعليم الذى تقدمه حكومة الاستعمار البريطانى . وازداد هذا التوجه صلابة عندما أصبح الإنجليز يشيرون إلى التعليم من خلال المدارس الإنجليزية بـ«التعليم الغربى» . مفهوم أن التعليم والمعرفة التى جلبها الإنجليز أمور «علمانية» أو «غربية» شكل توجهات أبناء الملايو لدرجة أن ذلك أصبح راسخا فى أذهانهم ، وإلى يومنا هذا ما زالت معارضة ما يسمى بالتعليم العلمانى موجودة والجدال مستمر حول مزايا وعيوب التعليم غير الدينى .

ونتيجة لهذه النظرة ، ولعدم الثقة ، لا يبدى أبناء الملايو اهتماما ولا يحققون أى إنجاز فى كثير من مجالات المعرفة المهمة ، وفى كل مرة يبدأ مشروع للارتقاء بمستوى أبناء الملايو فى مختلف المعارف ، لا يعوق نجاحه سوى الشك فى تأثيره على الإيمان الدينى .

هل التعليم الذى أدخلته حكومة الاستعمار كتعليم «علمانى» أو «غربى» نبع بالفعل من الغرب ، وهل يتصادم حقيقة مع الإسلام؟ وللإجابة عن هذا السؤال الذى كثيرا ما حير

أبناء الملايو نحتاج لدراسة ومقارنة تاريخ الإسلام والدول الأوروبية التى يشار إليها دائما بالغرب .

فى الجاهلية ، أو فترة ما قبل الإسلام ، كانت أوروبا - بما فى ذلك روما واليونان - ترزح فى عصور الظلام ، ويحدد المؤرخون الغربيون هذه العصور (التى تعرف أيضا بالعصور الوسطى) بأنها تبدأ فى القرن الخامس (٤٧٠م) . أثناء تلك الفترة كانت الشعوب الأوروبية متخلفة إلى حد بعيد . النظام الإقطاعى جعل الأوروبيين عبيدا للأمراء المستبدين ، وكان الأمراء مثل الشعب أميين ، بينما كانت قلة قليلة من القساوسة هم الذين يستطيعون القراءة والكتابة .

من القرن الرابع إلى القرن السابع دمرت هجمات البرابرة الإمبراطورية الرومانية ، والبرابرة جنس عنيف فظ وهمجى محب للتدمير والقتال . أنشأ البرابرة دويلات صغيرة كانت تفتقر إلى القوة والدوام ، وكانت فى حالة حرب مع بعضها باستمرار . وسط هذه الظروف المضطربة وظلم أمراء الإقطاع للفلاحين ، كان من المستحيل أن تتقدم الثقافة أو التعليم . استمرت عصور الظلام من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر عندما بدأت الحضارة الحديثة بعصر النهضة التى نتجت عن تأثير الحضارة الإسلامية فى إسبانيا (٧٥٥-١٤٩٢) وآسيا الصغرى .

فى تناقض حاد مع ذلك ، جلب الإسلام - مع ضوء الإيمان الصحيح - تقدما تعليميا وثقافيا بمعدل ومدى لا نظير لهما فى التاريخ . تصادفت عصور الظلام فى أوروبا مع ما يطلق عليه المؤرخون العصر الذهبى للإسلام عندما كان الفن والمعرفة فى أوج ازدهارهما ؛ أى عندما كانت الحضارة الإسلامية قمة الإنجاز فى العالم .

وبينما كان الإقطاع يروع أوروبا ، كانت بغداد هى مركز البحث فى مختلف ميادين المعرفة ، وفى ظل الخلفاء العباسيين - وخاصة الخليفة هارون الرشيد فى أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع وابنه «المأمون» - كان هناك تشجيع على طلب العلم عن طريق منح

الجوائز وتقديم مكتبة غنية كانت مكانا لنشاط هائل -الكتابة والدرس والترجمة والنقل- في مختلف أفرع المعرفة .

وعندما وصل الإسلام إلى إسبانيا فى أوروبا الغربية مرت شبه جزيرة أيبيريا كلها بمرحلة ذهبية مزدهرة ؛ فكانت قرطبة تحت حكم عبدالرحمن الثالث أعظم وأكثر تقدما مما هى عليه اليوم ، وكان يوجد بالمدينة أكثر من ٦٠٠ مسجد وعشرات المستشفيات والمدارس والمكتبات . وعلم المسلمون مسيحيى أوروبا الكثير من فنون النسج وصناعة العطور إلى الرياضيات الحديثة التى ابتكرها العقل العربى ، ولم يكن التعليم مقصوراً على الأغنياء ، وإنما انتشر بين الفلاحين أيضا .

ازدهرت اللغة العربية لتصبح لغة للفنون والعلوم ، وتم سك مصطلحات أكاديمية عديدة مثل الجبر والتقويم ؛ حيث إن الرياضيات والفلك والجغرافيا إما أنها تأسست أو تطورت على أيدى المسلمين . ومن بين العلماء المسلمين البارزين فى مختلف المعارف كان هناك «ابن سينا» (٩٠٠-١٠٣٧م) فى الطب ومجالات أخرى عديدة . و«ابن رشد» (١١٢٦- ١١٩٨م) فى قرطبة وإسبانيا فى الطب والقانون ، و«الخوارزمى» فى الرياضيات المتقدمة وغيرهم من الشخصيات البارزة مثل البيرونى وابن خلدون وابن بطوطة وأبو موسى جابر . ومن بين الكتب التى وضعها العلماء المسلمون ، والتى أثرت فى الفكر الغربى وما يسمى بالعلم الغربى «كتاب المناظر» لابن الهيثم عن البصريات ، و«المسائل فى الطب» لحنين بن إسحق العبادى المعروف للأطباء الأوروبيين باسم : The vade Meum of Johanitius ومرجع فى الطب لأبى كبر محمد بن الرازى بعنوان «كتاب المنصورى» ، و«القانون» أو «قانون الطب» لابن سينا . وكان التأثير الأكبر للرياضيات ، الفرع الذى يحكم كل المجالات العلمية الأخرى . ويقوم النظام الحسابى الغربى الحالى على الأرقام العربية- النظام الذى يستخدم تسعة أرقام بالإضافة إلى الصفر ، والذى يمكن أن يعين أى كمية مهما كانت كبيرة . كانت الأرقام الرومانية المستخدمة قبل ذلك عقبة فى سبيل تطور الرياضيات

والحساب العام ، وبواسطة الأرقام العربية أصبحت كل عمليات الحساب والقياس فى جميع العلوم ممكنة وأكثر سهولة ؛ فالنظام الثنائى المستخدم اليوم فى علوم الكمبيوتر خاصة ما كان له أن يتطور ويتحقق لو لم تكن هناك الأرقام العربية بداية . هكذا كان إسهام الإسلام فى التعليم فى العالم منذ القرن الرابع عشر .

كان مجىء الإسلام إلى أى منطقة فى أوروبا -شمال أفريقيا ، غرب آسيا ، آسيا الوسطى ، الهند- يتبعه تقدم سريع يعكس مستوى عال من القدرة فى مجالات الهندسة والعمارة والملاحة والزراعة والفلك وغيرها من المجالات المهمة . امتدادات طويلة من الطرق القوية ، محطات للمياه ، مساجد رائعة ، جسور فوق الأنهار الواسعة ، كل ذلك يشهد على التفوق فى ميادين كثيرة ، وكثير من هذه الأشياء باق إلى اليوم ، بل إن بعضها لا يمكن تقليده أو التفوق عليه بالرغم من الأساليب الفنية والأدوات الحديثة . قصر الحمراء فى غرناطة جنوبى إسبانيا وتاج محل فى أجرا بالهند تخلب الأنظار .

وقد رأينا كيف تعلم الأوروبيون فى إسبانيا كثيرا من العلوم والصناعات من الفاتحين المسلمين ، وعندما انتهت عصور الظلام فى أوروبا بحلول عصر النهضة فى القرن الخامس عشر ، اتسعت الجهود للتعلم من المسلمين . قرأوا أعمال ابن سينا وابن رشد جيداً ، وحقق الطلاب الأوروبيون تفوقًا فى مجالات عدة إلى جانب الكتب التى ترجموها من العربية إلى اللاتينية وغيرها من اللغات الأوروبية ، ومن أسف أن أسماء المؤلفين والجهات المعنية قد تغيرت لتناسب اللسان الأوروبى دون إشارة إلى الأسماء الأصلية .

وفى نهاية الأمر فإن المعارف التى كانت تخص المسلمين أصبحت تعرف باسم التعليم الغربى ، كما تم تعريب أسماء المواد ومؤسسيها الأصليين فى اللفظ والنكهة ! واتجه الباحثون الأوروبيون نحو البحث والإضافة إلى المعرفة التى حصلوا عليها من المسلمين ، وفى النهاية يهزمون المسلمين فى نفس المجالات التى كان المسلمون روادها . وفى الوقت الذى استعمرت فيه الملايو كان الغرب قد أتقن تلك المعارف ، وبدأ يستعيد المناطق التى كان العرب قد فتحوها .

عصر النهضة هو الذى جلب المرحلة الحديثة إلى أوروبا ، وكان يتم الحصول على المعارف فى شتى المجالات بشكل منظم ، فكانت النتيجة تقدما غير عادى .

أنشئت مؤسسات تعليمية أكثر ، ومن قاعات الدرس والمختبرات فى أوروبا تم صنع وإنتاج كل أنواع التقنيات والمواد الصناعية ، لكن الدراسة سوف تكشف لنا أن كل المعارف والمهارات نبعت من إسهامات الرواد المسلمين . التعليم «الغربى» أو «العلمانى» ليس غربيا ولا علمانيا .

التعليم والمعرفة التى لدى الغرب ، والتى نشرها عبر العالم هى فى حقيقتها إسلامية ، وعندما كان المسلمون متفوقين فى ذلك انتشر الإسلام بسرعة ، ولن تكون مبالغة إذا قلنا إن المعرفة ساعدت على انتشار الإسلام ، والمعرفة التى كانت مفيدة فى انتشار الإسلام لا يمكن أن نقول إنها فى حالة صراع معه .

وهكذا يتضح لنا أن التعليم الذى يصفه الغرب بأنه «علمانى» أو «غربى» لم ينشأ فى أوروبا أو فى الغرب ، ولم يثبت لنا التاريخ أن تلك المعرفة كانت فى حالة صراع مع الإسلام ، لا يوجد مجال معرفى سئ أو جيد فى ذاته ، كل شىء يتوقف على كيفية استخدامه ؛ فكثير من اليهود يدرسون الإسلام ، ولكنهم يستخدمون معرفتهم لإعطاء صورة سيئة عن الدين . وفكرة أن معرفة اليوم فى صراع مع الإسلام لا تفيد سوى أعداء الإسلام ، ولا ينبغى أن يروج المسلمون لهذه الفكرة ؛ لأنه لا يوجد دليل عليها .

لكن فى وقتنا الحالى ما زال ينظر إلى انتشار التعليم العلمانى بارتياب ، وهذا يتضح من النداءات المتكررة بأن التعليم الدينى يجب ألا يهمل ، وأنه لابد من أن يقدم بكميات أكبر وعن طريق وسائل أكثر فعالية . وهناك مطالبات مستمرة بأن التعليم الدينى أو تدريس العقيدة والعبادة لابد أن يكون بتوسع فى المناهج وكذلك فى الوقت المخصص له ، وأنه لابد من زيادة عدد الطلاب الذين يدرسون الدين فى الصف الثالث .

ما وضع التعليم الديني اليوم؟ وهل يحق لأبناء الملايو أن يقلقوا بشأنه؟ في الفترة البريطانية كان أطفال الملايو يحصلون على قدر قليل من التعليم في «العقيدة» و«العبادة» وكانت الدروس في هذه المواد في مدارس الملايو تعطى منفصلة في المساء . أما في المدارس الإنجليزية فلم تكن تدرس أو لعلها كانت تدرس بشكل غير رسمي . وبالنسبة لأطفال الملايو كان الذي يقوم بتدريسها هو معلم القرآن وفي المنازل ، نظير أجر رمزي ، كما كان بعض الآباء يرسلون أبناءهم إلى مدارس «بندوك» لدراسة القرآن والدين في مقابل رسوم قليلة ، وكان عدد قليل من الأطفال هم الذين يقبلون في المدارس الدينية الحكومية (العربية) مثل «مكتب محمود» في «ألورسيتار» . أما في المناطق الريفية فكان التعليم الديني لا وجود له أحيانا .

وبالرغم من أن تعليم العقيدة والعبادة أثناء الفترة البريطانية لم يكن منتظما ، ولم يلق سوى اهتمام قليل من قبل حكومة الاحتلال ، إلا أن أبناء الملايو لم ينحرفوا عن الإسلام . كانت معرفتهم الدينية هزيلة وناقصة ، ومع ذلك لم تضعف عقيدتهم أو ممارساتهم . كانت الملامح الإسلامية واضحة في حياتهم ، صحيح أن بعض مظاهر الجريمة وتناول المسكرات وتعاطي المخدرات وبعض مظاهر السلوك غير اللائق مثل عدم احترام الوالدين والمعلمين وكبار السن ، صحيح أن مثل هذه المظاهر كان موجودا ، إلا أنها لم تكن منتشرة على نطاق واسع . كان المجتمع الملايوي منظما ومنضبطا ، وكانت له قيادة دينية سواء صغيرة أو كبيرة ، وربما كانت المساجد صغيرة ، ولكن كان يوجد بها الموظفون اللازمون .

كانت القيادات الملايوية في ذلك الوقت -أي السلاطين ومستشاريهم- لهم وضع ديني واضح ؛ ففي الدول الإسلامية الأخرى التي كان الغرب يحتلها ، كانت الدعوة إلى المسيحية تتم بحرية ، ولكن في ولايات الملايو لم يكن مسموحا للحكام المستعمرين بأن ينشروا دينهم بين أهل الملايو الذين كانوا كلهم من المسلمين . ويبين لنا الوضع أثناء فترة الاحتلال أن أبناء الملايو لا يمكن أن يتحولوا بسهولة عن الإسلام ، وأنهم مستعدون للجهاد من أجل الحفاظ عليه .

﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ (٣٩) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ (٤٠)﴾

سورة النجم . الآية (٣٩ ، ٤٠)

أما بعد الاستقلال فالوضع مختلف تماما ؛ حيث أصبح لتعليم العقيدة والعبادة وضع رسمى خاص . جميع المدارس بما فيها تلك المملوكة للبعثات المسيحية التبشيرية ملزمة بأن تقدم دروسا فى الدين طبقا لمنهج رسمى . مدرسو الدين مدربون جيدا وعددهم أكبر من ذى قبل ، كما أنهم يتمتعون بوضع المدرسين الآخرين ممن يمارسون المهنة ، ولم تعد العقيدة والعبادة منفصلة عن بقية المواد الدراسية . بالإضافة إلى ذلك فإن عددا كبيرا من الطلاب أصبحوا يتخصصون فى «أصول الدين» ودراسة «السيرة» فى مراحل التعليم والدراسات العليا .

ولا يستطيع أحد من الذين عاصروا فترة الاحتلال - وما زالوا أحياء إلى اليوم - أن ينكر أن اهتماما كبيرا قد أولى لتعليم العقيدة والعبادة ، وأن زيادة كبيرة قد طرأت على محتوى المناهج ونسبة الطلاب الذين يدرسون هذه المواد . ومع ذلك فإن الشكوك بالنسبة للتعليم «العلمانى» والزعم بأن هناك إهمالاً للتعليم الدينى ما زالت تتردد . إن مأزق أبناء الملايو وقياداتهم هو ما إذا كان بالإمكان إزالة تلك الشكوك عن طريق زيادة محتوى المناهج والوقت المخصص لها وعدد الطلاب الذين يدرسون مواد العقيدة والعبادة ؛ فماذا يمكن أن يحدث بالنسبة لمجالات المعارف الأخرى ، والتى هى حيوية أيضا بالنسبة للمسلمين ولنمو الإسلام؟

لقد تم توضيح الفرق بين الإسلام وغيره من الديانات قبل ذلك ؛ حيث إن الإسلام لا ينصب فقط على أمور العقيدة والإيمان . الإسلام يقرر كل جوانب الحياة وما بعد الموت بالنسبة للمؤمنين به ، وكل ما يقوم به المسلم خاضع لتعاليم دينه ، وهكذا لا وجود فى الإسلام لثنائية «الدينى» و«العلمانى» ، وحيثما وجدت المعرفة فلا يمكن أن يكون هناك فصل بين الدينى والعلمانى فى التعليم . كل التعليم المفيد للجنس البشرى يصبح جزءا من المعرفة

التى يحث الإسلام المؤمنين على السعى إليها ، والمسلم المتعلم جيدا فى أى فرع من أفرع المعرفة هو «عالم» . هكذا كان الإمام «الغزالى» عالما كما كان «ابن سينا» . الفارق الوحيد هو أن كليهما تفوق فى تخصصه . الغزالى تفوق فى أمور العقيدة والسيرة وغيرهما لدرجة التصوف بينما ، تفوق ابن سينا فى الرياضيات والطب ، إلا أن مكانتيهما كمسلمين لا خلاف عليها ولا مجال للمفاضلة بينهما . كلاهما مسلم ولا يستطيع أحد أن يقول إن إسلام ابن سينا كان أقل من إسلام الغزالى . مثل هذه المقاييس والمقارنات لا وجود لها فى الإسلام . لابد من إدراك ذلك ؛ لأن كثيرين جدا يميلون إلى المفاضلة والمقارنة وإصدار الأحكام عن درجة إسلام الشخص ، كما يستخدمون معرفة العقيدة والمجالات المتصلة بها كمعيار للحكم على مكانة الشخص المسلم ، وبالتالى يعطون قيمة خاصة لدراسة العقيدة ، ويحاولون قياس درجة إقناع المسلم بما وصل إليه فى دراسة هذا الموضوع .

صحيح أن الإسلام يطلب من المسلمين أن يدرسوا العقيدة ، ولكنه يطلب منهم أيضا أن يدرسوا كل المعارف . إن إدارة الظهر للمعارف الأخرى لن يجعل المرء أكثر إسلاما ، وحيث إن القدرات الإنسانية مختلفة فإن المجتمع الإسلامى لابد من أن يكون به أناس مختلفون ومؤهلون بدرجات مختلفة فى ميادين مختلفة ، وكما هو فى حالة الغزالى وابن سينا فإن المجتمعات الإسلامية - سواء كانت فى نفس الزمان والمكان أو فى أزمنة وأماكن مختلفة - من المحتم أنها ستغرز أناسا متعلمين فى مختلف الميادين . وما دام هناك إيمان ، وما دامت تعاليم الإسلام تتخلل أنشطة المجتمع ، سيبقى الإسلام هو دين المجتمع . وهكذا لا يوجد أى مبرر للخوف من أن الإسلام سوف يذوى إذا نحن لم نكرس الوقت كله لدراسة العقيدة . وبينما ينبغى علينا أن نخصص وقتا لدراسة هذا الموضوع ، يجب كذلك أن نعطى الوقت الكافى لبقية المعارف والعلوم التى هى على نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة للمسلمين . وكنتيجة لتقسيم الوقت بهذا الأسلوب فإن المسلمين لن يظلوا أوفياء لدينهم فقط ، وإنما سيظلون أقوياء كذلك أمام أعدائهم ، ولو فهمنا ذلك جيدا فلسوف يستطيع المسلمون توزيع وقتهم والتفوق فى كل المجالات بما فى ذلك العقيدة والعبادة .

أما مقدار الوقت الذى يجب تخصيصه لدراسة العقيدة والعبادة ، فذلك أمر يتوقف على حكمة القيادات الإسلامية . يجب أن يكون دليلهم هو تقويم كافة أفرع المعرفة الإسلامية ؛ بحيث لا يتم التركيز على فرع معين دون الأفرع الأخرى ، ولو تناولنا هذا الأمر باهتمام فسوف يكون هناك توازن بين دراسة العقيدة وغيرها من موضوعات .

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (١٠) ﴾

سورة الجمعة – الآية ١٠ .

يتضح لنا من ذلك أن الوقت ليس من أجل الصلاة فقط ، وإنما للعمل كذلك ، من أجل السعى للرزق ومن أجل الدرس ؛ حيث إنه لا يمكن إتقان أى عمل دون الخبرة المطلوبة لزدائه . وقد رأينا – من تاريخها – أن المواد التى تدرس فى المدارس لم تنبع أصلا من الغرب ، وأنها لا تتعارض مع الإسلام . كل المعارف قامت على الدراسة والبحث ، وطبقها المسلمون حسب تعاليم دينهم ، ونمت وانتشرت مع الإسلام . إن مقولة النبى عن طلب العلم ولو فى الصين توضح لنا القيمة العليا التى يعطيها الإسلام للمعرفة بوجه عام . لقد كان ذلك القول قبل أن يصل الإسلام إلى الصين ، والمؤكد أن العلم المشار إليه لا يمكن أن يكون المقصود به «العقيدة» و«العبادة» .

﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢٠) ﴾

سورة العنكبوت – الآية (٢٠) .

هذه السورة تطلب منا أن نتأمل خلق الله ؛ لأننا كلما تأملناه بعمق فسوف نكون أكثر خشوعا . يقول الطبيب القرطبى المسلم ابن رشد (١١٢٦–١١٩٨) :

«إن من يعرف تشريح وفسيولوجيا الإنسان سوف يتعمق إيمانه بالله» ، وهذا صحيح لأن أولئك الذين يتأملون تكوين جسم الإنسان وكيف يعيش ويتحرك لا يمكن إلا أن يكونوا

مبهورين أمام تحقق قدرة الله . التأمل يؤدى دائما إلى الخبرة والتعلم ، وواضح بالتالى أننا مأمورون بأن ندرس خلق الله ، وعدم القيام بذلك يصل بالتأكيد إلى درجة عدم تقدير نعم الله علينا .

وإلى جانب أن الإسلام لا يحرم العلم ، بل إنه يحض على طلبه ، هناك الاعتبار الإضافى ، وهو أن المجتمعات أو الجماعات التى تنقصها المعارف فى هذه الأزمنة الحديثة سوف تتعرض للظلم والاحتلال . وقد أثبت لنا التاريخ كيف كان من السهل هزيمة الجماعات المتخلفة على أيدى الجماعات المتقدمة والناجحة . وبعد هزيمتها ، فإن الجماعات المتخلفة فى المعارف والمهارات «الدنيوية» بالرغم من علمها «الدينى» ، سوف تفارق دينها فى النهاية ، وإذا لم يحدث ذلك فى خلال جيل واحد ، فسوف يحدث فى الأجيال التالية .

كما يبين لنا التاريخ أيضا كيف يمكن أن تهزم الدول الإسلامية ، وأن يضطهد المسلمون تحت حكم غير المسلمين الذين يصرون على تدمير الإسلام ، وحيث إنه لن يكون هناك غزو عن طريق استخدام القوة ، إلا أنه يمكن أن يتم بوسائل أخرى ، وإذا لم يكن لدى المسلمين الخبرة الاقتصادية فإنهم سوف يقبلون الاحتلال الاقتصادى الذى سيوهن روحهم . وإذا كانوا يفتقرون إلى المهارات الحديثة فسوف يتم احتلالهم عن طريق تلك المهارات التى تنقصهم .

﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ (٦٠) ﴾

سورة الأنفال - الآية (٦٠) .

هذه الآية التى تؤكد أهمية الاستعداد لمواجهة الأعداء تشير إلى السيوف والسهام ومعدات الرمى بالحجارة التى كانت معروفة أيام النبى . الأسلحة المطلوبة اليوم من المؤكد أنها لن تكون السيوف والنبال ، وإنما المدافع والطائرات والبوارج . . . وغيرها من المعدات التى تتطلب معرفة بصناعتها واستخدامها ، والمسلمون الذين يفتقرون إلى هذه المعرفة من

المؤكد أنهم ملومون فى نظر دينهم . والمسلمون الذين يعوقون إتقان العلوم والمعارف الخاصة بإنتاج واستخدام تلك المعدات ويعتبرونها معارف وعلوما «علمانية» ، ربما يرتكبون خيانة فى حق دينهم أكثر مما يحاولون الحفاظ عليه .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (١١)﴾

سورة المجادلة – الآية (١١)

إن الله يهب العلم والمعرفة لمن يريد من عباده ، والذين وهبوا العلم والمعرفة فإنما قد وهبوا الخير الكثير .

﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ (١٧) وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ (١٨) وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ (١٩) وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ (٢٠)﴾

سورة الغاشية الآية (١٧-٢٠)

ولا شك فى أن العلوم والمع ارف المقصودة ليست مقصورة على تلك الخاصة بالعقيدة والعبادة والسيرة . ولو كانت تلك فقط هى المقصودة لكان القصد قد تم توضيحه ولكان النبى قد أكده بنفسه ، ولكن الأحاديث النبوية لن تذكر شيئا من هذا القبيل ، بل على العكس من ذلك ، نجد أن المسلمين مدعوون لأن يطلبوا العلم ولو فى الصين .

ولن تكون مبالغة إذا قلنا إن المسلمين ، وخاصة فى هذه البلاد ، لن يكونوا قادرين على ممارسة طقوس العبادة لولا التسهيلات التى توفرت بفضل أشكال المعرفة المختلفة ؛ فما كانوا ليرتدوا ملابس نسجت وتم حياكتها باستخدام وسائل فنية منظمة ومنسقة مع معارف وعلوم عن النسج والتجارة ، وما كان بإمكانهم أن يصلوا جماعة ؛ حيث إن كل المساجد الموجودة اليوم ما كانت لتبنى دون استخدام وسائل فنية ومواد تعتمد على معارف «علمانية» . المبالغ المالية الكبيرة المطلوبة لبناء المساجد جاءت من الضرائب على الصناعة والتجارة المدنية بوجودها لاستخدام المعارف التى لاتقتصر فقط على دراسة العقيدة .

إن الذهاب إلى الحج يتضمن الاعتماد على السفن والطائرات ووسائل أخرى اخترعت وتطورت من خلال وجود المعرفة «الغربية» أو «العلمانية» . قبل ظهور هذه التسهيلات إلى حيز الوجود كانت قلة من الناس هى التى تستطيع أداء فريضة الحج ، وهى العمود الخامس من أعمدة الإسلام . وحيث إن الفقراء يعتمدون على «زكاة الفطر» ، فقد كان من الممكن كذلك أن يعانوا لو أن المجتمع المعنى لم يكن لديه معرفة بشئون التجارة والصناعة ؛ لأن الجميع كانوا سيصبحون فقراء ، ولن يكون هناك من يقدر على دفع الزكاة .

يتضح لنا أن طقوس العبادة ما كانت لتؤدى بشكل صحيح دون «الثروة» الناتجة عن أشكال المعرفة الأخرى . وأحد الأمثلة التى تصور العلاقة بين أشكال المعارف المختلفة وطقوس العبادة فى الإسلام فى ماليزيا هو «مشروع رى مودا» ، وهذا المشروع اعتمد على دراسة اجتماعية اقتصادية لمجتمع الفلاحين فى «منطقة زراعة الأرز» فى ولاية كيداه . بعد ذلك تم تخطيط مشروع للرى بواسطة خبراء فى هندسة الرى وغيرهم من تخصصات أخرى ، ثم درس خبراء المال والبنوك المشروع وأوجدوا الوسائل لتدبير ٣٤٠ مليون دولار لتمويل هذا المشروع العملاق . وقد شارك فى بنائه مئات المهندسين ورجال الأعمال والعمال المهرة وغير المهرة والموظفين ، كما استخدمت أنواع مختلفة من المعدات والأساليب الفنية المتقدمة . ونتيجة لهذا المشروع تضاعف إنتاج الأرز ، وأصبح من الممكن جمع الكثير من أموال الزكاة واستطاع عدد أكبر من المزارعين أن يؤدوا فريضة الحج ، كما نتجت عنه فوائد أخرى كثيرة متعلقة بالدين . وفى النهاية أصبح بإمكان المزارعين المسلمين أن يعيشوا ويموتوا فى ظروف عمل أفضل وسعادة أكبر كما هو مطلوب فى الإسلام .

ويتضح لنا أن ما يدعى بالمعارف العلمانية لا يرجع إلى الدين فقط ، ولكنه يساعد المسلمين أيضا على القيام بواجباتهم الدينية على نحو أفضل ، ولن نكون مبالغين إذا قلنا إن صور المعرفة تلك مهمة بالنسبة للإسلام ، كما لابد من أن يكون واضحا لنا سبب الحث على

طلب العلم والمعرفة دون تمييز بينها . إن نمو الإسلام وانتشاره السريع حدث عندما كان المسلمون متفوقين على أبناء الأديان الأخرى ، ليس فى طاعة الله فقط ، وإنما أيضا فى إجادة مختلف صور المعارف المفيدة والبناءة .

وعندما نعود إلى مسألة مناهج العقيدة والعبادة ، نجد أنه بالرغم من اعتقاد البعض أن الإضافة إلى المناهج تقوى من الالتزام بالإسلام ، إلا أن العكس هو الذى يمكن أن يحدث . إن تخصيص ساعات أكثر لهذه المواد بحيث لا يتبقى وقت كاف للفهم الصحيح للمواد الأخرى قد يضعف من وضع الإسلام . من المهم للمسلمين أن يدرسوا تلك المعارف الأخرى أيضا ، والضعف فى هذا الأمر سيكون له أثر مباشر على ممارسة العقيدة وعلى صالح المجتمع الإسلامى ؛ لذا يجب ألا تهمل تلك المجالات مثلما ينبغى ألا تهمل العقيدة والعبادة أو يستخف بهما . ومن هنا نجد أنه إلى جانب تدريس العقيدة والعبادة لكل مسلم وتشجيع التخصص فى هذه المجالات لعدد معقول ، يجب أيضا على المجتمع المسلم تدريب المسلمين فى مختلف المجالات المهمة من أجل رفاهيته وتحققه . المجتمع هو الذى يقرر من يستطيع القيام بالتدريب ومجالاته بما يتفق وتعاليم الإسلام ، ولكن المؤكد أيضا أن المجتمع سيكون هو الملوم لو أنه فشل فى عمل ذلك ؛ حيث إن ذلك هو أحد واجبات المسلمين .

إن دور التعليم فى تزويد المجتمع بالأفراد القادرين والمفيدين له لابد من أن يكون واضحا ، وعلى سبيل المثال عندما يكون المجتمع المسلم فى مواجهة خطر من قوى معادية للإسلام ؛ فمن المؤكد أنه سيكون مخطئا إن لم يزود نفسه بمدافعين عنه مدربين جيدا . وبالمثل ، إذا أهمل المجتمع المسلم -عن عمد- أن يقدم التدريب الطبى وترك الأمراض تنتشر وتضعفه ، فلا شك فى أنه سيكون الملوم لعدم قيامه بواجبه فى هذا الشأن .

وبالتالى فإن مجالات المعرفة - إلى جانب العقيدة والعبادة- لا ينبغى النظر إليها بتشكك وارتياب ؛ لأنها كلها معارف إسلامية كان المسلمون روادا فيها ، ولا يوجد حكم

ضد دراستها ، إنها لن تضعف الإيمان بالله ، بل إنها ستقويه بشرط أن تقدم أيضا دروس العقيدة والعبادة باستخدام طرق فعالة ومناهج يخصص لها الوقت الكافى .

إننا مطالبون فى الإسلام باستمرار بأن نتأمل خلق الله . فى الآيات من ١٧-٢٠ من سورة «الغاشية» مطلوب منا أن نتأمل كيف خلق الله الجمال وكيف رفع السماء وكيف أرسى الجبال وكيف بسط الأرض . وفى الآية العشرين من سورة «العنكبوت» مطلوب منا أن نسير فى الأرض ونتأمل كيف خلقها الله . ولو أننا تأملنا خلق الله لشعرنا بالرهبة والخشوع أمام قدرته ، وكلما زاد تأملنا وتفكيرنا زاد انبهارنا أمام روعة وعظمة صنع الله .

صحيح أن هناك غطرسة بين العلماء الغربيين الذين يتصورون أنهم قد قهروا الطبيعة ، وأنهم قد اكتشفوا أسرار الخلق جميعا ، وأنه لا يوجد شىء لا يمكنهم الوصول إلى اكتشاف أصوله ، ولكن بالرغم من أن أولئك العلماء يستطيعون تفسير طريقة صنع أى شىء وخروجه إلى حيز الوجود ، إلا أنهم عاجزون عن تفسير سبب خلقه على ذلك النحو . وهكذا نجد أن العلماء يفسرون بسهولة ووضوح كيفية استخدام الجسم البشرى للأوكسجين لكى يظل الإنسان على قيد الحياة ، لكنهم يعجزون عن الإجابة عن أسئلة من قبيل : «لماذا الأوكسجين؟ ولماذا ليس غازا آخر؟ وإذا كانت أوراق الشجر تستخدم ثانى أكسيد الكربون فلماذا لا تستخدمه الحيوانات أيضا؟ لماذا لا يبيض البشر؟ ولماذا من المحكم أن يموت كل كائن حى؟ إن العلماء لا يستطيعون الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها كثير ، لا يعد ولا يحصى ، من الأسئلة التى تبدأ بـ«لماذا؟» . هناك إجابة واحدة عنها هى : «قدرة الله» .

وغطرسة العلماء الغربيين مصدرها الجهل ؛ فلو أنهم كانوا مستنيرين لما كانوا قد أصبحوا تياهين بمهاراتهم . المسلمون الذين حصلوا على تدريب إسلامى كاف لن ينسوا أنفسهم أبدا على هذا النحو ، سيكونون على دراية بمحدوديتهم وضعفهم ، وسيدركون أنهم لن يستطيعوا الإجابة عن سؤال عن سبب أى شىء إلا بقولهم إن كل شىء فى نهاية الأمر يعتمد على مشيئة الله ، وبذلك سيكون لديهم إيمان أعمق بالله القدوس المتعال .

من هنا لا ينبغى أن يساورنا شك أو قلق بخصوص مجالات المعرفة مثل العلوم وغيرها . إن الإيمان بالإسلام لن يضعف ، ولا نقول إنه سيدمر بإجادة مثل تلك المعارف . بالعكس ، إن الإيمان سيقوى وفى الوقت نفسه فإن إجادة تلك المعارف سوف يساعد المجتمع المسلم أن يتماسك فى المنافسة مع غيره فى كل المجالات .

وللتأكد من أن المسلمين يحصلون على إرشاد دينى حقيقى ، وأنهم ليسوا مضللين بأى شىء يدرسونه ، لابد من أن يزود المجتمع الإسلامى نفسه بمتخصصين فى العبادة والعقيدة . أولئك المتخصصون موجودون لصالح المجتمع وليس لصالحهم الشخصى فى هذه الدنيا أو الحياة الأخرى ، كما أن دورهم مختلف عن دور الكهانة فى المسيحية والجماعات المشابهة فى الديانات الأخرى ؛ فهم لا يعملون كوسطاء بين الله والمسلمين . وبالرغم من أن التخصص فى العقيدة أو العبادة أمر جيد بالنسبة للمتخصص أو المجتمع ، إلا أن ذلك لا ينبغى أن يؤدى إلى الابتعاد عن التخصص فى المجالات المعرفية الأخرى المهمة بالنسبة للمجتمع الإسلامى ، وإذا كان التخصص فى المجالات الأخرى يهمل رغبة فى الثواب فى هذه الحياة الدنيا أو فى الحياة الآخرة من خلال دراسة العقيدة أو العبادة ، فإن النتائج لا تكون تلك التى يرجوها الإسلام .

الدين يبقى موجودا ما دام له تابعون ، وإذا كان المجتمع الإسلامى بسبب رغبته فى أن يكون معروفا كمجتمع إسلامى متشدد قد أصبح ضعيفا فى ما يسمى بالعلوم الدنيوية الضرورية لبقائه ، ثم تم تدميره فى النهاية على أيدى الأعداء ولم يتركوا واحدا منه حيا ، فإن الإسلام لن يبقى له أثر . فى إسبانيا مثلا ، توقف الإسلام عن أن يكون له أى تأثير . سلالة مسلمى إسبانيا مسيحيون اليوم ، ومساجد أسلافهم تحولت إلى متاحف وكنائس . ولقد بدأت العملية نفسها فى بعض الدول العربية الإسلامية فى غرب آسيا . ويمكن القول إنه عندما يرفض مجتمع مسلم التعليم غير المقصور على العقيدة والعبادة ، وإنما يضم ميادين أخرى مهمة من أجل سلامته ورخائه ، فإن ذلك المجتمع لا يتماشى مع مبادئ الإسلام ،

وأولئك الذين يرفضون هذا النوع من التعليم هم الملومون بدرجة أكبر لو كانوا يفعلون ذلك رغبة فى أن يطلق على مجتمعهم مجتمع «أبطال الإسلام» أو بدافع من المظهرية والتفاخر والتباهى بإظهار تدينهم ، ولكى نتبين إذا كان فى ذلك مبالغة أولا ، فلابد من القيام بدراسة على العديد من المجتمعات والدول الإسلامية التى لم يعد لها وجود .

إن مأزق التعليم عند أبناء الملايو يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الاختيار بين التعليم «الدينى» والتعليم «اللادينى» ؛ حتى لو نجحوا فى التغلب على تشككهم فى ميادين المعرفة التى يقول عنها الغرب إنها «علمانية» أو «غربية» ، سيكون عليهم اختيار المجالات التى يدرسونها ويتخصصون فيها ؛ فعلى أى أساس إذن ينبغى أن يكون ذلك الاختيار؟

التعليم بالنسبة للمواد غير الدينية ينظر إليه على أنه مجرد وسيلة لكسب لقمة العيش فى الحياة الدنيا ، وهو مطلوب لقيمته الاقتصادية ، وقد أصبح التركيز على القيمة الاقتصادية قويا لدرجة أنه أصبح هناك ضغوط لتحديد القيمة الاقتصادية حتى للتعليم الدينى . القيمة الاقتصادية قد تكتسب المزيد من الناس لدراسة «الدين» ، وهكذا تساعد على نشر المعارف الدينية ، لكنها فى الوقت نفسه سوف تزيد من أعداد أولئك الذين يعتبرون الدين مجرد وسيلة لتحقيق الأمن الاقتصادى . إن أولئك الذين ينظرون إلى المعرفة الدينية أو إلى مجالات العقيدة والعبادة كأداة اقتصادية لن يفيدوا دينهم ولا مجتمعهم .

المعرفة الدينية هى من أجل المجتمع ، وإذا كان المرء يستطيع أن يكسب قوته عن طريق معرفته الدينية فلابد من أن يكون ذلك بشكل عرضى فقط . اعتبار المعرفة الدينية مصدرا للدخل فقط يعنى أن القيم المادية قد حلت محل القيم الدينية ، أو بمعنى آخر أن القيم الدينية فشلت فى تشكيل القيم الروحية المرجوة . على أن المجتمع لابد من أن يقرر معرفة الفرد الدينية ولا يستخف بها ؛ فإذا كانت المعرفة الدينية التى تنقل عن طريق المعنيين تتضمن قيما جديدة ، فإن إسهامهم لابد من أن يكون محل تقدير .

إنها حقيقة ، كون التعليم فى مختلف مجالات المعارف الدنيوية يمكن أن يحقق حياة

أكثر ازدهارا ورفاهية ، وحتى من أجل هذا السبب وحده يكون من المعقول الحصول على تعليم كهذا . وبالطبع فإن التعليم الذى يمكن أن يحقق دخلا أعلى سيجد اهتماما من التلاميذ ، ولكن الرغبة فى دخل أعلى لا تتماشى دائما مع الرغبة فى مجال الدراسة نفسه . ومجال الدراسة أو المعرفة الصعب إجادته عادة ما يضمن دخلا أعلى ، بينما المجال السهل يدر مكسبا ضئيلا ، وهكذا فإن اختيار مجال الدراسة يصبح مشكلة أخرى أو «مأزقا» آخر .

ويمكن أن نلاحظ هذه المشكلة فى الاختيار بين الآداب والعلوم فى المدارس . يعتقد أن الأدب أسهل من العلم ، ومن هنا يختار معظم التلاميذ من أبناء الملايو الآداب . ولكن ذلك لن يكون مهما إذا كانت هناك فرصة للجميع ، لكن الإقبال على دراسة الآداب يقلل عدد التلاميذ الذين يتجهون إلى دراسة العلوم ، وفى الجامعات لا يوجد سوى قلة من الطلاب من أبناء الملايو الذين يدرسون العلوم ، وهذا يجعل المجتمع الملايوى بأكلمه غير سعيد ، وسوف يكونون أكثر حزنا لو أنهم عرفوا أن ذلك قد خلق دائرة مفرغة ، بمعنى أن النقص فى طلاب العلوم بين أبناء الملايو سوف يستتبعه نقص فى عدد معلمى العلوم من الملايويين . ولأن النجاح فى المواد العلمية صعب تحقيقه ، فإن الطلاب يفقدون الرغبة فيه ، وهكذا سيكون هناك نقص فى عدد الدارسين فى هذا المجال . نقص عدد الطلاب يعنى نقص عدد المؤهلين ليصبحوا معلمين ، وحيث إن نقص عدد الطلاب يعنى نقص عدد المعلمين ، فإن الدائرة المفرغة سوف تستمر فى إحداث نقص فى النجاح من جانب طلاب العلوم الملايويين . النقص فى عدد طلاب العلوم يجعل أبناء الملايو يطالبون بزيادة الأعداد . إنهم يناشدون السلطات والمجتمع والطلاب ، ولكن كل واحد يود لو أن غيره هو الذى يستجيب للنداء .

وأولئك الذين يريدون أن يروا زيادة فى عدد طلاب العلوم هم أنفسهم الذين يترددون فى أن يتركوا أبناءهم يختارون هذا المجال خشية أن يفشلوا ، أو لأن المرحلة الدراسية طويلة ، أو لأى سبب آخر . وهكذا يستمر المجتمع الملايوى يعانى من نقص فى عدد طلاب العلوم .

والشيء نفسه ينطبق على الطلاب الملايويين الذين حصلوا على مؤهلات فى المواد العلمية ، فهم أنفسهم ليسوا مستعدين لأسباب مختلفة لأن يعملوا كمعلمين أو محاضرين فى هذه المواد ، وهذا لا ينطبق على العلوم فقط . كل المواد الصعبة أو التى تستغرق وقتا أطول أو تتطلب منافسة شديدة يتم تجنبها لأعذار مختلفة . وترتفع المطالبة بزيادة أعداد الدارسين فى المجالات السهلة مثل الآداب والتخصصات التى يقبل العمل بها حتى فى المجالات التى لا علاقة لها بما درسوه . هذه المطالبات تتم دون أى اهتمام بالضرر الذى قد ينجم عن ملء المناصب بمن هم غير مؤهلين لذلك . هناك مثلا مطالبات بأن تفتح الوظائف التى تحتاج إلى كفاءة فى الإدارة أمام متقدمين لم يحصلوا على أى تعليم له صلة بذلك ، ولو تم النزول عن هذه الرغبات فلابد من أن النتائج ستكون سيئة .

هناك فى الوقت الحاضر أعمال ووظائف مختلفة مهمة لضمان سلام ورفاهية الدولة أو المجتمع . ولابد من أن يشغلها أناس مؤهلون جيدا . كلما كان الموظف المسئول أو العامل مدربا بشكل جيد سوف يكون أداؤه مرضيا ، وإذا شغلت جميع المناصب بخبراء وأشخاص مؤهلين تأهيلا عاليا ؛ فمن المؤكد أن الدولة ستكون أكثر تقدما وسلاما ، وعندما يكون أبناء الملايو كأفراد ليسوا مستعدين لأن يختاروا التعليم والتدريب طبقا لمصالح المجتمع والدولة وإدراكا لعواقب الاختيار غير المناسب ، فينبغى ألا يتخلى المجتمع عن واجبه . المجتمع نفسه لابد من أن يقرر – إلى حد معقول – نوع ومجال التدريب لكل من العاملين الذين لديهم الاستعداد المناسب .

الاتجاه نحو الآداب والعلوم الذى تم تطبيقه فى ماليزيا فى السنوات الأخيرة ما هو إلا جهد من جانب المجتمع لتصحيح عدم التوازن الموجود فى التعليم والتوظيف ، والموقف الذى اتخذه المجتمع – كما فهمته الحكومة التى تمثله – هو موقف صحيح ومناسب ، ولكن بينما يرحب الفرد بهذه السياسة باعتباره عضوا فى المجتمع ، نجد هذا الفرد نفسه ليس مستعدا ، بصفته الفردية ، لأن يكون ضحية لتطلعات المجتمع . الضغط من الأفراد المعنيين

فى النهاية يجبر المجتمع على تغيير سياسته . التوجه نحو دراسة العلوم الذى يعتبر مهمًا لم يعد مطبقًا بالكامل ، وأثر ذلك واضح على المجتمع الملايوى . عدد العلماء الملايويين سوف يتضاءل مرة أخرى ، ولن يكون ذلك أمرا سارا بالنسبة لهم .

وبهذا الخصوص فإن مسئوليات وحقوق الأفراد بصفتهم أفرادا ، والفرد بصفته فردا فى المجتمع لابد من أن تفهم وتمارس . الإنسان لا يستطيع أن يعيش فى عزلة ، بل لابد من أن يعيش فى أسرة ومجتمع .

إن الفرد له حقوق باعتباره فردا ، ولكن هذه الحقوق لها حدود باعتباره عضوا فى مجتمع . ليست هنا حقوق مطلقة أو بلا حدود لأى فرد ، ولأن حقوقه تتناقض مع مصالح المجتمع فلابد من أن تتراجع لحساب حقوق المجتمع . وفى مسألة التعليم كذلك فإن هذه الحقوق ليست مطلقة . المزايا بالنسبة للجانبين تبدو واضحة عندما يحصل الفرد على تعليم مناسب لعمله ؛ فهو يحصل على عمل (وهذه ميزة) والمجتمع يحصل على خدمات (وهى ميزة أيضا) . وإذا كان مدربا فى أحد المجالات ، ولكنه مضطر للعمل فى مجال آخر ؛ فهو مستفيد أيضا ، ولكن المجتمع فى هذه الحالة لا يحصل على خدمة (ميزة) تتناسب مع الأجر الذى يحصل عليه ، ويحدث أحيانا ألا يستفيدا كليهما ولا يحصل أيهما على أى ميزة . ويحدث ذلك عندما تكون المعرفة التى حصل عليها الفرد لا يمكن استخدامها بالمرة . فى المجتمع الحديث ، يشكل العاطلون - بسبب افتقارهم - إلى المهارات المفيدة عبئا على المجتمع ، ومن هنا ينبغى ألا يرضخ المجتمع دائما لرغبات فرد أو جماعة بداخله ، كما أن التعليم الذى يقدمه المجتمع لابد من أن يكون مناسبا كذلك لصالح المجتمع . ولابد من أن يقبل التلميذ أو الطالب التوجهات أو على الأقل النصائح والإرشادات التى يقدمها إليه قادة أو مخططو المجتمع . رفض إطاعة التوجهات سوف يقابله عقاب برفض المجتمع ضمان أو توفير عمل لهذا الطالب فى المستقبل .

وقد يكون لإعطاء الأولوية لمصالح المجتمع تأثير سلبى على بعض الطلبة ؛ فإجبار

طالب على اختيار مجال معين فى التعليم قد يصيبه بالإحباط ويؤدى إلى فشله ، ولكنه حتى إذا منح حق اختيار مجاله فإن نجاحه فيه لن يكون له معنى إذا انتهى به الأمر وهو لا يجد عملا . ومن ناحية أخرى قد تكون هناك إمكانية او احتمال للنجاح فى المجال الذى أجبر عليه ، وأن تكون هناك وظيفة فى انتظاره بعد نجاحه ، وإذا حدث ذلك سيكون لمصلحة الطرفين ، الطالب والمجتمع ، بالرغم من أن الطالب ربما لا يكون قد حقق رغبته .

وبالإضافة إلى ذلك فإن المجال الغريب الذى قد لا يجتذب الناس سيظل غريبا وغير جذاب إلى أن يكون هناك من هو مستعد ليكون أول من يدخل إليه ، وعندما يزيد عدد المقبلين على هذا المجال فلن يكون غريبا ، وسوف يقبل عليه الناس بسهولة .

وفى وقت ما ، كان هناك اعتقاد بأن الغربيين فقط هم الذين يمكن أن يكونوا طيارين ، وكان أول متدرب من أبناء الملايو ليكون طيارا يعتبر غريبا أو شيئا غير عادي . لم يكن الآباء سعداء عندما اختار أبناؤهم هذا العمل . أما اليوم – بالرغم من أن هناك آباء كثيرون لا يحبذون هذا العمل لأبنائهم– فإن الأمر لم يعد غريبا أو غير عادى ، ولم يعد اختيار مهنة صعبة كهذه أمرا صعبا ، وقد يأتى يوم يكون اختيار وظيفة طيار مثل اختيار وظيفة سائق سيارة .

كل مجال لابد من أن يكون له رواده ، ولو أن هناك رائدا واحدا فى المجال فسوف يتبعه آخرون ، وبمرور الوقت سوف يزيد العدد ، ولكن معدل الزيادة سوف يتسارع . ومرة أخرى نواجه دائرة مفرغة ، إذا لم يبدأ أحد بدخول مجال جديد فلن يدخله أحد ، لكن لو بدأ شخص ما فسوف يتبعه آخرون ، ويتضاعف العدد بنسبة متنامية . هذه الظاهرة تدل على أن المواهب موجودة فى أى مجتمع ، ولكنها فى حاجة للتنقيب عنها . أحيانا تبزغ الموهبة بنفسها لتكسر الدائرة المفرغة ، بيد أن المجتمع المتقدم لا يمكن أن ينتظر حتى يبزغ الشىء من تلقاء نفسه ؛ فالمجتمع الذى يعى مسئولياته لابد أن يبحث عن المواهب الموجودة فيه ، ويخطط لارتياد كل مجال ، وكذلك للتطور الذى سيحدث فيما بعد .

مسئوليات المجتمع واضحة من هذا النقاش ، وبينما حقوق الفرد لابد من أن تحترم ، ينبغى كذلك ألا تهمل مصالح المجتمع بدافع من احترام حقوق الفرد ، وذلك معناه فى التعليم أن المجتمع عليه أن يحدد المجالات الحيوية بالنسبة له ، ويوجه الفرد لكى يكيف نفسه مع هذه الاحتياجات .إن المجتمع لا يمكن أن يخضع لأى فرد أو أقلية تحارب من أجل مصلحتها . لابد من أن يتخذ موقفا حازما ؛ لأن ذلك سيحافظ عليه كما سيحافظ علي الفرد أو على تلك الأقلية .

وبالنسبة لمجتمع أبناء الملايو تمثل هذه المشكلة مأزقا آخر . هل ينبغى أن يكون المجتمع حازما فى تحديد أنواع التعليم التى تقدم للجيل الجديد بالرغم من المخاطرة بالفشل ، أو يقدم تعليما غير مناسب لكى يرى الجميع سعداء وينجحون فى الامتحانات؟

وهناك أخيرا مشكلة اللغة التى أصبحت مأزقا بالنسبة لأبناء الملايو فى عملية التعليم . كانت لغة الملايو مهملة أثناء فترة الاحتلال ، وتكاد لا يكون لها وجود ، وفقدان اللغة بالنسبة لأى جنس معناه فقدان الهوية ، وهكذا فإن اللغة بالنسب للملاويين قضية شعور قوى ؛ فهم يريدون أن يروا لغتهم ، ليست موجودة فقط بل ومتطورة فى استخدامها وقدرتها على أن تكون مع لغات العالم الأخرى على قدم وساق . هذه الرغبة ليست مجرد حلم فقد كانت الملايوية لغة عالمية واسع الانتشار ، وكانت هى اللغة الوطنية لإندونيسيا بتعدادها الذى يزيد عن مائة مليون نسمة ، قبل قبولها لغة رسمية لهذه البلاد ، وقد كان استخدام اللغة الإندونيسية ضمانا لسيادة اللغة الملايوية ، وبقبولها لغة رسمية لماليزيا أصبح مستقبلها أكثر ضمانا .

منذ استقلال ماليزيا ، كانت هناك حملات كثيرة لكى تكون «الباهاسا ماليزيا» أكثر استخداما ، واضطلع «ديوان باهاسا دان پوستاكا» بمهمة سك وترسيخ كلمات ومصطلحات جديدة ، والمدارس تستخدم الملايوية (باهاسا ماليزيا) فى كل مراحل الدراسة ، وهكذا نجد أن اللغة التى كادت أن تختفى قبل ٢٥ عاما مستخدمة الآن على

المستوى الجامعى لكى يستطيع الطلاب متابعة كل المحاضرات والحصول على درجات علمية عن طريق الدراسة بلغة الملايو .

إن وضع «باهاسا ماليزيا» باعتبارها لغة التعليم لم يعد محل شك ، وقد قبل المجتمع بأسره - الملايويون وغير الملايويين وليس الحكومة فقط- «الباهاسا ماليزيا» ومستعدون لتلقى تعليمهم بها . ومن الواضح أن كفاح أبناء الملايو للحفاظ على لغتهم وتطويرها قد أثمر بالرغم من أنه ما زال هناك بعض السلوك المنحرف فى بعض الدوائر ، ولكن بالرغم من إجادة اللغة الملايوية إلى حد بعيد ، إلا أن المتعلمين فى هذه الأيام أصبحوا يجيدون أكثر من لغة ، وإجادة لغتين أو أكثر يوسع من مجال نشاط المرء ، كما أنه يضيف إلى مجال معرفته ويثرى معلوماته . وهكذا فإن الفرد الذى يجيد لغتين يمتاز عن الفرد الذى يجيد لغة واحدة . ولابد من التأكيد هنا على أن المسألة ليست أى لغة ، وإنما المسألة هى تعدد اللغات ، ولذلك فالقضية ليست قدرة اللغة الوطنية باعتبارها وسيلة اتصال أو نشر للمعرفة . وبالرغم من أن اللغة الوطنية قادرة تماما على أن تفى بهذه الأهداف والأغراض ، إلا أن إجادتها فقط وعدم إجادة أى لغات أخرى يمثل ضعفا .

وعلي ضوء هذه الحقيقة فإن توجه أبناء الملايو ، والطلبة منهم بخاصة ، لدراسة لغة ثانية هو أمر خطأ ، وحيث إن قبول اللغة الوطنية ليس محل خلاف فإن رفض تعلم لغة أخرى لا يمكن أن يعتبر توجها بطوليا . الموقف البطولى من اللغة ، الذى يتبناه بعض الطلبة من أبناء الملايو لا معنى له إذا كان ذلك يصحبه رفض لغة أخرى . الانحراف عن إثراء اللغة الوطنية لابد من أن يكون محل انتقاد ، لكن رفض اللغات الأخرى كجزء من التعليم لا يمكن أن يعد بطولة . هذه النظرة غير المبررة أو الموقف غير المبرر سيكون له أثر عكسى على أبناء الملايو إذا لم يتم تصحيحه ، والتفاخر بالاستخدام المستمر للإنجليزية كما يبديه أبناء الملايو الذين تعلموا أثناء فترة الاحتلال البريطانى ، هذا التفاخر لا ينبغى إحياؤه ، إلا أنه لا يوجد أى سبب يمنعهم من أن يفخروا بإجادة لغتين أيا كانت تلك اللغة الثنائية .

وحيث إن الإنجليزية لم تعد هى وسيلة التعليم فى معظم المدارس فى هذه البلاد ، فإن إجادتها ليست عملية سهلة كما كان الأمر فى السابق .

إن اللغة يمكن إجادتها فقط عندما تكون مستخدمة على نطاق واسع ؛ فمن الصعب إجادة لغة لا تدرس كمادة فى المدرسة ، إلا أن ذلك ليس عذرا لمثل هذا الأداء الهزيل فى اللغة الإنجليزية من قبل التلاميذ الملايويين .

المطلوب هو وجود الاستعداد والرغبة فى دراستها واستخدامها إلى مدى معقول خارج ساعات المدرسة . استخدام الإنجليزية بهذا الأسلوب لا يعنى أن اللغة الوطنية فى مرتبة أقل ، ورفض إجادة الإنجليزية أو أى لغة أخرى يمكن أن يكون واجهة لإخفاء ضعف الشخصية التى تخشى الظهور .

وفى نضالهم للمحافظة على لغتهم ، اضطر أبناء الملايو لمعارضة ونبذ اللغة الإنجليزية التى كانت حكومة الاحتلال تعمل على نشرها ؛ حيث إنها كانت قد أصبحت رمزا للاستعمار ، كما كانت هناك معارضة قوية لاستخدامها أو دراستها . وقبول الملايوية لغة رسمية يعنى أن الإنجليزية لا يمكن أن تستخدم كلغة للإدارة ، وهذا معناه أيضا أنها تفتح الأبواب أمام كل مستويات التعليم ، وكل الوظائف تقريبا ، وخاصة بالنسبة لإدارة هذه البلاد .

إن مأزق التعليم بالنسبة لأبناء الملايو يتمحور حول أمور الدين واختيار نوع الدراسة ومشكلة اللغة . والحقيقة أن هذه المآزق كلها من نسج الخيال ؛ حيث إنها مبنية على سوء فهم وسوء تفسير ومنطق مغلوط . هذه المآزق سوف تستمر ، وستكون عقبة أمام التقدم ، بل وأمام الوحدة الدينية للملايويين كذلك ، هذا إذا لم يتم تحليلها وتصحيحها من الجذور . وما دام الملايويون غير مستعدين لمواجهة الواقع فسوف يظلون عاجزين عن التغلب على تلك «المآزق» التى تسيطر على عقولهم ، ويتبع ذلك حتما أنه ما دامت تلك «مآزق» أمامهم ، فإنهم سوف يفشلون دائما ويبقون على تخلفهم ، وربما توقفوا عن أن يكونوا شعبا له هويته الخاصة .

الفصل الرابع
الغرب والشرق

قبل عشرين عاما ، كان أى شاب يمكن أن يحتج بشدة لو طلب منه أحد أن يترك شعره ينمو حتى ينزل عن كتفيه ، وكان يمكن أن يعتبر من طلب منه ذلك شخصا مجنونا أو متخلفا على أقل تقدير . كان من المستحيل أن يتصوره فعاليا فى الحداثة أو أنه يستطيع أن يتنبأ بالتغيرات القادمة ، لكن شباب اليوم الذين يصففون شعورهم مثل النساء منتشرون فى كل مكان . يتحركون هنا وهناك دون خجل أو حياء ، ونراهم فى المنزل والمكتب والجامعة والمسجد . وعندما يرتدى أحدهم «الكوفية» تجدها جاثمة بشكل غريب فوق كتلة من الشعر ، ويحدث الشيء نفسه عندما يضع على رأسه قبعة بيضاء ، وإذا نظرت إليه من الخلف لا تستطيع أن تحدد إن كان رجلا أو امرأة .

وهذه الظاهرة دليل على التأثير الغربى الكبير على الشرق ، وماليزيا بمن فيها من أبناء الملايو ليست أقل انصياعا للسيطرة الغربية .

إن ما يفعله الغرب اليوم يفعله الشرق غدا ، ويفعله الملايويون فى اليوم التالى . وإذا توقف الغرب عنه سوف يتبعه الشرق فى ذلك . . ثم الملايويون . . . وهكذا . وليست هذه ظاهرة جديدة كما أنها ليست مقصورة على الشعر الطويل ، ولأن الغربيين كانوا يرتدون المعاطف وأربطة العنق ، وبالرغم من أن اللباس الماليزى كان أكثر ملاءمة لطقس ماليزيا الحار ، إلا أننا نحاكيهم محاكاة القردة ، ونرتدى المعاطف وأربطة العنق مثلهم . والحقيقة أننا لا نحاكى اللباس الغربى فقط ، بل إننا نقلدهم فى كل شىء ، ونبذل فى ذلك كل جهد .

والتقليد ليس أمرا سيئا بالضرورة ؛ حيث إنه وسيلة من وسائل التعلم . الأطفال يتعلمون الكلام والقيم عن طريق المحاكاة والتقليد الذى يحافظ على انتقال القيم من جيل

إلى جيل بين الشعوب ، ولكن التقليد يصبح مشكلة عندما يتم دون تمييز أو تفكير فى ما إذا كان الشيء الذى نقلده جيدا أو رديئا .

تاريخ العلاقات بين الغرب والشرق يفسر لنا سبب تقليد الشرق للغرب . لقد جاء الغربيون غزاة أقوياء ، هزموا الأمم الشرقية وأخضعوها ، وكان تفوق الغربيين يشهد عليه نجاحهم ليس فقط فى إخضاع الشرق بجيوش صغيرة ، بل واستمرار حكمهم الاستعمارى كذلك .

نجاح الدول الغربية أرهب الشرقيين ؛ فلو كان الغرب ناجحا إلى هذا المدى ، فلابد أن يكون سبب ذلك ما تتصف به شعوبه . ومن هذا الفهم ، إلى فهم أن النجاح نفسه يمكن أن يتحقق عن طريق محاكاة الصفات الغربية ، كان ذلك يعتبر خطوة إيجابية . وهكذا راح الشرق يقلد الغرب فى كل شيء : من النظام الإدارى والسياسى إلى اللغة والدين والثقافة وأمور أخرى كثيرة .

ومن الواضح أن التقليد كان يتم دون تمييز بين الجيد والرديء أو ما إذا كان ذلك قد أسهم فى نجاح الغرب من عدمه . وأحد المجالات التى تم التقليد فيها دون دراسة أو تفكير هو اللباس . كان لدى الغربيين والموظفين البريطانيين بالتحديد قواعد صارمة للباس . لباس النهار مختلف عن لباس المساء ، بالإضافة إلى وجود ألبسة معينة وحتمية لمناسبات بعينها . وكان ينظر إلى أى مخالف لذلك نظرة احتقار ، أو أن يكون محل انتقاد شديد من المجتمع . وكانت قواعد اللباس فى الواقع تعكس طبيعة طبقة معينة من الشعب البريطانى شديدة الانضباط ، وتولى أهمية بالغة لقواعد السلوك . وباحترام هذه القواعد والالتزام الصارم بها ، لابد من أن يتحقق الانضباط الذاتى . كان الانضباط الصارم ضروريا لدولة صغيرة تحكم ربع العالم ، وبدونه ما كانوا ليقدرون على التعامل مع موقف ؛ حيث كان اثنان أو ثلاثة منهم عليهم أن يسيطروا على مئات أو ملايين من البشر من أجناس أخرى ، وكانت قواعد اللباس يمكن أن تعتبر تدريبا على الانضباط والنظام وممارسة لهما .

قامت الشعوب التى كانت مستعمرة من البريطانيين بتقليد قواعد اللباس هذه ، وقد فعلوا ذلك بدافع من احترامهم للمستعمرين ، وحيث إن الانضباط البريطانى فى تلك الأيام كان مرتبطا باللباس كانت محاكاته تؤدى مباشرة إلى محاكاة الانضباط . وهكذا ، بالرغم من أن محاكاة اللباس لم تكن مفيدة فى حد ذاتها ، إلا أن الانضباط القائم على قواعد اللباس كان مفيدا لمن يقومون بالتقليد .

ولو أننا درسنا تاريخ الشعوب التى هزمها الغرب واحتلها فسوف نلحظ حقيقة بارزة وهى نقص الانضباط لديهم ؛ فالتنظيم وأساليب القتال لقوات «ميلاكا» المسلحة عندما كانوا يحاربون ضد البرتغاليين تبين لنا بوضوح أنه لم يكن لديهم مثل ذلك الانضباط الصارم الوجود لدى القوات الغربية . ربما كان لهزيمتهم أمام البرتغاليين أسباب ضعف أخرى ، ولكن لو أن درجة انضباطهم كانت عالية لما هزموا بسهولة كما حدث ، أو ربما ما كانوا قد هزموا بالمرة .

وحيث إن الانضباط مفيد ، واللباس البريطانى يحقق الانضباط ، يكون لهذا التقليد ما يبرره ، والشىء نفسه ينطبق على الصفات الغربية الأخرى التى كان الشرق يقلدها إبان الاستعمار الغربى . كان معظم ما يتم تقليده مفيدا ، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن أحد النتائج المهمة كان تحرير المناطق الشرقية التى كان الغرب يحتلها . لقد حصلت الشعوب المستعمرة على استقلالها عن طريق التنظيمات والأساليب المنقولة عن الغرب ، وأحد الدول التى لم تحتل ولكنها حققت نجاحا باهرا نتيجة التقليد المنهجى للغرب هى اليابان .

استقلال الدول الشرقية أدى إلى سلسلة من رد الفعل انتهت بأن فقدت الدول الغربية كل مستعمراتها ، وكان ذلك شيئا غير عادى ؛ لأن تلك القوى الغربية كانت قد حققت انتصارا باهرا فى الحرب العالمية الثانية . فقدان المستعمرات والثروة أدى إلى تغير جذرى فى العقلية الغربية ؛ فلم يعودوا يتباهون باعتبارهم الشعب المختار الذى ينبغى أن يحترمه العالم

ويخشاه ، ولم يعد ممكنا أن يرسلوا أبناءهم -والشباب على نحو خاص- لكى يديروا المستعمرات ويكونون سادة على سكانها الوطنيين .

هذا التغير فى التفكير الذى أحدثه فقدان المستعمرات لم يحدث فجأة بل بدأ تدريجيا ، ولكن أصبح سريعا بمرور الوقت . وفى النهاية نحيت كل القيم القديمة دون أن يكون هناك أى قيم محددة تحل محلها .

وإذا استخدمنا اللباس مرة أخرى كمثال ، فإن رفض القيم القديمة ينعكس فى التغير فى طراز اللباس ، ثم التخلى عن القواعد القديمة تماما ؛ فإذا كان الكل فى الماضى كانوا يرتدون المعاطف وأربطة العنق ، فقد تم الاستغناء عنها اليوم ، وأصبح أى شىء بديل يصلح . وإذا كان من المستحيل أن يرتدى أحد قميصا ممزقا فى الماضى ، فقد أصبحت القمصان وملابس الجينز تمزق اليوم عمدا قبل ارتدائها . وإذا كانت الأحذية فى الماضى كان لابد من أن تكون جيدة ؛ فالقادم اليوم هو لبس الشباشب القديمة أو أن تكون الأقدام عارية .

وكما ذكرنا من قبل ، فإن الدول الغربية كان لديها أسبابها لكى ترفض القيم القديمة ؛ فإلى جانب فقدان المستعمرات ومصادر الثروة ، كان لحرب فيتنام أثر رهيب على ثقتهم بأنفسهم ؛ فقد لقيت قوة غربية كبيرة هزيمة كبيرة من قبل مجتمع شرقى صغير ، فضعفت أرواحهم ولم يعودوا قادرين على أن يقفوا مرفوعى الهامات كنموذج يقلده العالم .

إن سقوط الغرب يعنى انتصار الشرق الذى كان الأول يحتله ذات يوم ، وإذا كانت الدول الغربية تأسى لضياع المستعمرات ، فإن الدول الشرقية ينبغى أن تكون سعيدة باستقلالها . وإذا كانت الدول الغربية ترد على ضياع المستعمرات برفض القيم القديمة وخلق قيم جديدة ، فإن الدول الشرقية عليها أن تتمسك بقوة بالقيم التى حققت لها النجاح . وإذا كانت القيم التى كان الشرقيون يقلدونها فى الحقبة الاستعمارية -مثل النظام والانضباط والتنظيم الاجتماعى الدقيق- هى التى قادت الشرق إلى النجاح ، فلابد من الحفاظ عليها .

لا يوجد سبب يجعل الدول الشرقية ترفض القيم والمعايير التى نمت أثناء احتلال الغرب لها ، وهذا على خلاف الدول الغربية التى لديها سبب للتحرر من أوهام القيم والمعايير القديمة .

ولكن بالرغم من أن الشرق قد نجح ، وأن الغرب قد فشل -نسبيا- فإن عادة محاكاة الغرب والاعتراف بأن الغربيين هم الذين يصنعون هذه التوجهات والخطى فى كل المجالات ، هذه العادة قد بقيت ، وهكذا يواصل الشرق تقليده الأعمى لكل ما يفعله الغرب .

ولنأخذ اللباس نموذجا مرة أخرى . الجيل الجديد فى الغرب رفض تلك اللياقة فى الملبس للأسباب التى ذكرناها ، وهكذا يتبع الشرق خطاه فينحى قواعد اللباس ويرتدى القمصان وملابس الجينز قبيحة المنظر والممزقة والمرقعة والمتسخة والقديمة .

إن عادة التقليد متأصلة فى العقل الشرقى لدرجة أن الشرق مستمر فى التقليد دون إدراك لأسباب تغيير الشرق لعاداته . ومثلما حدث أن أدى تقليد الغرب فى اللباس إلى قيمه فى الانضباط ؛ فإن التقليد الخاطئ للباس نقل إلى الشرق عدوى القيم الكامنة وراء تغيير الغرب للباسه . القيم الجديدة ترفض الانضباط والقواعد ، وتحل محلها الحرية غير المحدودة .

لقد رأينا كيف نجحت الدول الشرقية فى الحصول على استقلالها عن طريق المحاكاة وممارسة القيم والنظم الغربية القديمة ، وإذا تم الحفاظ على هذه القيم والنظم فسوف تكون النتيجة المنطقية هى المزيد من النجاح لتلك الدول المستقلة . من ناحية أخرى ، إذا نحى النظام الذى حقق النجاح فمن المؤكد أن النتيجة المنطقية ستكون أن الدول الشرقية قد تعود إلى التخلف ثانية .

وهناك بالفعل علامات واضحة على أن الشرق ، بالرغم من أنه حر ومستقل ، لم يحقق نجاحا ، وأنه بعيد جدا عن أن يكون متساويا مع الغرب . ولو أن الثروة والقوى البشرية

والإمكانيات فى الدول الشرقية تم تنظيمها بالشكل الصحيح وتوجيهها نحو التقدم عن طريق النظم الغربية التى حققت النجاح للغرب ، لو كان ذلك قد حدث لكان الشرق قد أصبح قويا مثل الغرب وربما أقوى منه ، ولكن الشرق لم يصبح قويا ، وظل على تخلفه يلهث وراء الغرب . قد تكون هناك أسباب كثيرة لذلك ، ولكن أنه يرجع -إلى حد ما- إلى رفض القيم والنظم التى كان الشرق ينقلها عن الغرب وإحلال الأساليب الغربية الجديدة ، والتى من الواضح أنها عديمة القيمة حتى بالنسبة للغرب نفسه . وإذا كان الغرب الذى كان قويا ذات يوم قد أصابه الضعف بسبب هذه القيم والتوجهات الجديدة ، فإن هذه القيم والتوجهات نفسها سيكون أثرها أكثر سوءا على دول الشرق الجديدة .

إن المنافسة أو الخصومة بين الغرب والشرق لم تنته على أية حال ؛ فالغرب لا يريد أن يرى الشرق متقدما وقويا بحيث يشكل خطرا عليه . وهكذا حتى الدول الغربية عندما تخلت عن مستعمراتها واحدة تلو الأخرى ، تحاول أن تحمى نفسها بوسائل وطرق مختلفة فعالة ؛ ففى المجال الاقتصادى نجدهم ينشئون المجموعة الاقتصادية الأوروبية كوسيلة للسيطرة على السوق العالمية حتى لا يكون الشرق قادرا على الرد على الظلم الاقتصادى الذى أنزله الغرب به من قبل .

إن وجود سوق غنية تحت السيطرة مكّن الغرب من إجبار الشرق على قبول أى ثمن يحدده لمنتجاته . وهكذا خرج إلى حيز الوجود شكل من أشكال الاستعمار الاقتصادى كنتيجة لاتحاد الدول الأوروبية فى المجموعة الاقتصادية . وعن طريق الضرائب والحصص المقررة وقيود الاستيراد ، تمكن الغرب من إيقاف ارتفاع أسعار الخامات الشرقية ، كما نجح فى ألا تكون منتجات الصناعات الشرقية الحديثة خطرا يهدد تسويق نفس المنتجات التي تقدمها الصناعات الغربية . وهكذا فى التضخم العالمى ؛ إذ بينما ارتفعت أسعار القصدير والمطاط بنسبة طفيفة ثم هبطت مرة أخرى ، نجد أن أسعار منتجات الصناعات الغربية قد ارتفعت بشكل حاد وبقيت هكذا .

لقد كان الشرق على دراية بأن القوة الاقتصادية للدول الغربية نابعة من تضامنها معا فى السوق الخاضعة لسيطرة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والشرق يعرف أن تعاونا من هذا النوع كان فعالا ، لكن دول الشرق ليست مستعدة للقيام بعمل مشترك لاختراق الأسوار التى أقامها الغرب إلى ان اندلعت حرب «يوم كيبور» فى غرب آسيا عام ١٩٧٣ .

وكوسيلة لإعاقة الدعم الذى يقدم عادة لإسرائيل فى حربها ضد الدول العربية ، قامت الدول العربية المنتجة للنفط بعمل محدد ، وهو خفض صادراتها إلى الدول الغربية ورفع أسعار البترول ، وقد أثبت هذا الإجراء فعالية أكثر مما كان متوقعا ، حيث لم تضطر الدول الغربية فقط على وقف مساعداتها لإسرائيل ، بل إن الاقتصادات الغربية نفسها بدأت تعرف التضخم والكساد ، الأمر الذى وضع نهاية لازدهارها .

يتضح من هذا الحدث أن التعاون بين الدول الشرقية يمكن أن يحيد العمل المشترك الذى يقوم به الغرب أو يمكن أن يجعله عديم القيمة ، ولكن بصرف النظر عن إنتاج وتسويق النفط ، فإن الدول الشرقية ما زالت غير مستعدة للتعاون . إنها تنافس بعضها البعض فى تسويق المواد الخام المختلفة ، وحتى فى حال اتفاقيات تسويق بينها فإنهم سرعان ما يخرقونها .

وفى الجهد المبذول للإبقاء على الاستعمار الاقتصادى الغربى ، فإن إقامة سوق مشتركة على غرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية ما هو إلا أحد الأساليب التى يستخدمها الغرب لذلك . إحدى نقاط ضعف الغرب تكمن فى مستوى المعيشة المرتفع جدا ، الأمر الذى يجعل أجور العمل مكلفة ، وبالتالى يرفع من تكلفة إنتاج السلع المصنعة ، ويحاول الغرب أن يحل هذه المشكلة باستخدام معدات وأساليب فنية أكثر كفاءة .

وحيث إن قوة العمل رخيصة فى الشرق والعمال أكثر استعدادا من العمال الغربيين ، فإن السلع المصنعة فى الشرق رخيصة وتنافس بنجاح نفس البضائع الغربية فى العالم . وإذا تفوق تسويق البضائع الشرقية المصنعة على مثيلتها الغربية فمن المؤكد أن ذلك سيكون له

أثره على الصناعة وعلى حياة الرفاهية فى الغرب . وهكذا فإنه إلى جانب إنشائه سوقا تحت السيطرة الكاملة ، يحاول الغرب زيادة تكلفة إنتاج السلع المصنعة فى الشرق ، وتعمل اتحادات العمال الغربية فى هذا الاتجاه . وبدعوى حماية عمال العالم من استغلال أصحاب العمل شكلت اتحادات العمال فى الغرب اتحادا عالميا ، وشجعت الاتحادات الشرقية لكى تصبح أفرعا له .

وعن طريق فيدرالية الاتحادات العمالية وغيرها من المنظمات الدولية ، يحث قادة الاتحادات العمالية الغربية العمال فى الدول الشرقية وليس فقط على المطالبة بأجور أعلى وساعات عمل أقل ، بل إنها تقوم أيضا بكل الإجراءات الممكنة التى من شأنها أن تضعف الصناعات الشرقية . ونتيجة للحملة التى يقوم بها قادة الاتحادات العمالية الغربية ، لا يمكن للدول الشرقية أن تنافس الدول الغربية بنجاح فى التجارة العالمية . وأوضح مثال على ذلك هو الخاص بالمنسوجات القطنية . فى يوم ما كانت لانكشاير - إنجلترا هى أشهر وأكبر منتج للمنسوجات ، وكان القماش يباع فى المستعمرات البريطانية التى كانت تمثل سوقا مغلقة تدر أرباحا كثيرة ، وعندما بدأت هونج كونج تنتج منسوجات قطنية رخيصة كانت تنافس أقمشة لانكشاير بنجاح وسهولة . فى البداية حاول أصحاب وعمال مصانع لانكشاير الضغط على الحكومة البريطانية لكى تمنع استيراد الأقمشة من هونج كونج ، لكن أقمشة لانكشاير هزمت فى السوق العالمية أمام منتجات هونج كونج ، وكانت النتيجة أن الكثيرين من عمال لانكشاير أصبحوا بلا عمل بعد أن اضطرت مصانع القطن فى المنطقة إلى التوقف .

بعد ذلك انتقل اتحاد العمال البريطانى إلى بذر السخط بين عمال هونج كونج ، فادعى أنه يشعر بالشفقة عليهم ؛ لأن أصحاب العمل يستغلونهم . عندما كان عمال لانكشاير منتعشين اقتصاديا ويعيشون فى رغد ، لم يكونوا يفكرون فى مشاكل عمال هونج كونج ، ولكن -الآن- كانت دموع التماسيح تنثال بسبب معاناتهم . من الواضح أن أنشطة

اتحادات العمل الغربية ، بالرغم من أنها يمكن أن تكون مفيدة لعمال الشرق ، إلا أن دافعها هو الرغبة فى حماية أوضاع الصناعات الغربية فى السوق العالمية . وكلما استمع العمال الشرقيون إلى نصائحهم زادت الفوائد والمكاسب التى تجنيها الصناعات والعمال فى الغرب .

على أن ذلك لايعنى أن الاتحادات العمالية ليست مفيدة ، بل كما هو الحال دائما – إن ما ينقل عن الغرب مفيد إذا كان النقل يتم بعيون مفتوحة . اتحاد العمال الذى يعمل طبقا لمبادئ وطموحات الذين أنشأوه يمكن فى الحقيقة أن يحقق العدل للعمال ، لكنه ، مثل أى سلاح آخر ، يمكن أن يساء استخدامه ، وأن يحدث نتائج غير مستحبة . وعلى ضوء الصلة بنصيحة قيادات الاتحادات العمالية الغربية الذين اختارهم العمال الغربيون لمصالحهم الخاصة ، وعلى ضوء العمل بتلك النصائح فإنه لا يوجد عادة ضمان بأن تتوقف مبادئ وطموحات الاتحادات الغربية .

لقد بقى الاستعمار الغربى مؤثرا على نحو ما من خلال نشاط وسائل الإعلام العالمية ، والتى يتحكم فيها الغرب ، وذلك لأن اللغة الإنجليزية –وهى لغة غربية– مفهومة فى جميع أنحاء العالم . المجلات والتقارير المكتوبة بالإنجليزية يقرأها الكل تقريبا بما فى ذلك الدول الشرقية والدول المستقلة حديثا ، وهى تترجم كثيرا وبسهولة إلى اللغات المحلية . وهكذا يمكن للمراسلين الغربيين أن ينشروا تقاريرهم عبر العالم لكى يشكلوا أفكار العالم وتوجهاته بخصوص حدث أو دولة بعينها .

على مدى عشر سنوات وإلى الآن ، والمراسلون الغربيون يركزون على إبراز الأحداث السيئة فى الدول النامية وخاصة فى الشرق . وبمجرد وقوع حدث سئ يهرعون بآلات التصوير وكاميرات التلفزيون وأجهزة التسجيل إلى مكان الحدث . ومن التقارير التى يرسلونها لا يمكن أن يتصور أحد أن هناك شيئا جيدا بالمرة فى الشرق ؛ فالشرق غير ديمقراطى ومستبد ، وإدارته فوضى ، ومليء بالفساد وغير أمين ، ويفتقر إلى الخبرة الفنية ، وغير قادر

على إحداث تنمية ، إلى آخر قائمة طويلة من الشرور والمساوئ . إنهم لا ينقلون أى نجاحات تتحقق فى الشرق بالمرة .

ماليزيا مثلا ، لم تكن مشهورة مثل فيتنام ؛ لأن ماليزيا كانت ناجحة ومتقدمة لعدة سنوات . والآن بعد أن أصبحت فيتنام مغلقة أمام أولئك المراسلين ، وبدأت ماليزيا تمر بعثرات متعددة أصبحت ماليزيا هى المستهدفة . وبالمثل فإن نجاح باكستان الاقتصادى ، بعد انفصال الشرق عن الغرب ، لم يلفت انتباههم الذى كان مركزا على معاناة بنجلاديش منذ ميلادها . وفى الفيلبين نجد أن تقاريرهم مركزة على المعتقلين السياسيين ولا تقترب من النمو السريع فى البلاد . وفى تايلاند هناك تغطية إعلامية كاملة للتمرد على الحكومة ، ولكن إذا نجح المتمردون فى الوصول إلى السلطة كما حدث فى آسيا الوسطى والدول الأفريقية ، سوف يبدأ المراسلون الغربيون فى «فضحهم» .

من ناحية أخرى ، ليس للشرق مراسلون لكى يجوبوا حول العالم ، ويكتبوا عن الجوانب الجيدة فى الشرق وعن مساوئ الغرب وشروره ، وأى تقارير يكتبها المراسلون الشرقيون توزيعها محدود بسبب مشكلة اللغة . وكالات الأنباء الشرقية معظمها صغير جدا والصحف والمجلات الغربية لا تشترك فيها ، كما أن وكالات الأنباء الغربية الشهيرة لا تستخدم المراسلين الشرقيين حتى من أجل التغطية الإخبارية فى الدول الشرقية .

وعن طريق الصحف ، يستطيع العالم الغربى أن يشكل العقل الشرقى ويسيطر عليه لدرجة أنه أصبح يرزح تحت عقدة النقص والشعور بالذنب . والشعوب الشرقية مجبرة على أن تحكم على نفسها بالمعايير والقيم الغربية فتجد نفسها عاجزة دائما عن الوفاء بمتطلبات النظام الغربى .

أما أكثر ضغوط الغرب تأثيرا على الشرف فهى الضغوط على النظام السياسى . قيم الحياة وأسلوب التفكير فى المجتمع تتغير بمرور الزمن ، فما يعتبر «عادلا» أو «جيدا» فى عصر ما ، قد يعتبر «أقل عدلا» أو «أقل جودة» فى عصر آخر . فى الأزمنة القديمة مثلا عندما كانت

البشرية مقسمة إلى جماعات صغيرة متناحرة باستمرار ، كانت إقامة نظام ملكى يعطى سلطة على الحياة والموت للملك ، كانت خطوة جيدة لأن ذلك من شأنه أن يقلل درجة الفوضى فى المجتمع ، ويحميه من جميع المستبدين باستثناء الملك !

ولكن بعد زوال نظام الملكية المطلقة بوقت ما ، نسيت أسباب وأصول هذا النظام ، وأصبح المجتمع على وعى بسوء استخدام الملوك للسلطة فقط . وهكذا تشكل الرأى العام لدى المجتمع بأن النفوذ الملكى كان خطرا وظلما ، وأنه لابد من القضاء على السلطة . وبمرور الوقت زاد الإيمان بالنظام الجديد لكى يصبح ذلك رأيا عاما . وبالوصول إلى هذه المرحلة كانت قيم ومعايير المجتمع قد تغيرت تماما .

وبينما كان العدل يعنى ذات يوم وجود ملك يصدر الأحكام على هواه ، تغير النظام اليوم إلى ملكية دستورية ليس للملك فيها أى سلطة لإصدار الأحكام بعد أن أصبح مجرد رمز . الشعب فقط هو الذى يملك حق تقرير ما هو عادل وما هو غير ذلك ، والناس يبتكرون وسائل مختلفة تمكنهم من تأكيد فعالية سلطتهم . وبالرغم من أن هذه النظم قد اتخذت أشكالا وأسماء كثيرة ، إلا أنها كلها يمكن أن تعرف بأنها أنظمة ديمقراطية .

النظام الديمقراطى تمت صياغته فى الغرب ؛ حيث كان استبداد الملوك . فى البداية ، كان الغربيون يمارسون ذلك النظام لأنفسهم فقط ، ولأنه نظام شديد التعقيد كان استخدامه فى إدارة المستعمرات يمكن أن يسفر عن مشكلات كثيرة للغرب ، ولذلك كانت إدارة المستعمرات استبدادية ، تركز السلطة كلها فى يد الحكام ومعاونيهم . لم يكن للسكان المحليين أى رأى ، وكانوا مجبرين على قبول سياسات وتوجيهات المسئول الكبير فى الإدارة الاستعمارية . وفى الدول التى كانت محتلة من الغرب ، كانت المؤسسات الديمقراطية مثل اتحادات العمال أو غيرها ، إما محظورة أو تحت السيطرة الكاملة .

من السهل بالقطع على الحكومة الاستبدادية أن تدير دولة ، أكثر مما تستطيع حكومة ديمقراطية . الحكومة الاستبدادية ليست مضطرة إلى قبول النقد أو لأن تكيف نفسها مع آراء

لا حصر لها لأفراد من مختلف قطاعات المجتمع . المسئولية عن رفاهية المجتمع لا تثقل كاهل الحكومة الاستبدادية كثيرا . كل ما يهم هو التطبيق الفعال لحكم القانون ومنع الفوضى .

من ناحية أخرى فإن الحكومة الديمقراطية عرضة للنقد دائما ؛ فإلى جانب محاولة إشباع الرغبات المتعارضة للناس ، فإن الحكومة الديمقراطية تواجه خطرا رئيسيا يهدد استقرارها وهو الانتخابات العامة . كل قيادات الحكومة يكون عليهم أن يؤدوا عملهم بكفاءة وفعالية ، وفى الوقت نفسه يكونون خاضعين لنقد ومراقبة من الناس . مطلوب منهم أن يمارسوا القيم العليا ، وكأنهم ليسوا بشرا عاديين لهم نقائصهم وعيوبهم الطبيعية . والفشل فى تحقيق ذلك يجلب نتائج سيئة عليهم وعلى الحكومة التى هم أعضاء بها . ولابد من أن يكون المستعمرون الغربيون قد أدركوا مدى تعقد نظام الحكم الديمقراطى ، إلا أنهم بالرغم من ذلك جعلوه شرطا للاستقلال ، أى أن جميع المستعمرات التابعة لهم لابد من أن تقيم أنظمة ديمقراطية . وقد نشروا دعايات كثيرة عن فضائل الديمقراطية لكى يجعلوا من لا يقبل بهذا النظام وقيمه يشعر بالذنب وبأنه ليس إنسانًا . ويتهم الإعلام الغربى هذه الحكومة أو تلك بالانحراف عن ممارسة الديمقراطية لكى يجعلوا العالم ينظر بعدم الرضا إلى أى حكومة يستهدفونها ، وقد أقام الغرب منظمات مختلفة مثل منظمة العفو الدولية لتشويه سمعة أى حكومة لا تتماشى مع القيم الغربية .

قيادات المستعمرات الغربية السابقة وكذلك الدول الشرقية التى لم تحتل ، ليسوا مهرة أو ملمين بأساليب الإدارة الديمقراطية ؛ فقد كانت تحكمهم حكومات استبدادية ، وذلك هو نوع الحكم الوحيد الذى يعرفونه ويفهمونه . وإلى جانب القيادات ، فإن الشعوب أيضا ليس لديها تجربة فى الديمقراطية ولا السلطة التى تخولها لهم الانتخابات العامة ، ولا يفهمون تلك الحقوق مثل حق تكوين الاتحادات العمالية أو حرية الصحافة أو حرية التعبير أو المشاركة السياسية . . إلخ . ولهذا السبب فإن الدول الشرقية المستقلة حديثا ، أو التى لم يسبق أن استعمرت عندما تحاول أن تمارس الديمقراطية ؛ فإن العقبات أو المشاكل التى

تواجهها لا تستطيع الحكومة أن تتغلب عليها . الأحوال فى هذه البلاد تزداد سوءا ، الاقتصاد الوطنى يتدهور ، والمناخ السياسى يصبح متوترا . محاولات الحكومة لحل المشكلة تواجهها معارضة قوية وتعاون مضاد من قبل التنظيمات التى أصبحت قوية مثل الحكومة الديمقراطية ، وهى تنظيمات مثل المجالس التشريعية بما فيها من معارضة ، والأجهزة التنفيذية والهيئات القضائية . وعندما تصبح الظروف فى الدولة تحت السيطرة فى النهاية تضطر الحكومة إلى الاضطلاع بالسلطة فى ظل قوانين الطوارئ ، وهذا معناه أن الديمقراطية قد حل محلها سلطة استبدادية ، وعندما يحدث ذلك فسوف تستخدم الآلة الغربية بكاملها لإدانة الدولة المعنية ،وينضم إلى الهجوم الدول الشرقية الأخرى .

على امتداد التاريخ الإنسانى ، كان للشرق والغرب صلات وعلاقات مشتركة ، وحيث إن كليهما كان مركزا للحضارة الإنسانية ؛ فنادرا ما كانت علاقاتهما سلمية . كلاهما كان يحاول السيطرة على الآخر ، كما أن هناك خصومة مستمرة . كان الغرب ينتصر أحيانا ويسيطر على الشرق ، وقد حدث ذلك فى العصر الذهبى لمقدونيا تحت حكم الإسكندر الأكبر ، والعصر الذهبى لروما تحت حكم قياصرة كثيرين ، ثم حديثا فى عهد الإمبراطورية البريطانية ، كما حدث فى عهد جنكيز خان وفى القرون الأولى لانتشار الإسلام .

وفى كل مرة كان الغرب يسيطر فيها على أراضى الشرق أو العكس ، كان من الصعب محو آثار تلك السيطرة بسهولة حتى ولو بعد قرون من انتهاء الاحتلال ، ولكن هذا لا يغير أو يعدل هوية الغرب . يظل الغرب هو الغرب ، ولكنه تقدم وأصبح قويا الآن نتيجة استيعابه لمعارف الشرق . أما الشرق فيمر بمرحلة تحقق فيها الاستقلال بالمعنى المادى ، بينما بقى نفوذ الغرب الاستعمارى قائما ، وهذا النفوذ يقوى عن طريق وسائل الاتصال الحديثة التى تمكن لأى حدث أو فكرة فى الغرب من أن تكون معروفة فورا فى الشرق . وإذا كانت الطبقات الاجتماعية العالمية كانت معنية بالحضارة المستعمرة والثقافة المستعمرة فى الماضى ،

إلا أننا نجد العامة من الناس معرضين اليوم لمؤثرات من الخارج ، وهكذا فإن جميع الطبقات تشعر بتأثير المستعمرين السابقين ، وهذا الأمر يجعل تنقية تلك المؤثرات عملية صعبة للغاية ؛ بحيث يتم استيعاب الجوانب الإيجابية منها فقط .

ولكن هذه الحقيقة أيضا قد جاءت بوسائل فنية وأساليب للتحليل وللتخطيط المركزى للتنمية بحيث يتم التركيز على الأهداف المحددة . وليس هناك أى سبب يجعل نفوذ وأثر المستعمرين السابقين أو بالأحرى النفوذ الغربى لا يمكن تحليله واستيعابه بشكل منظم وجيد بواسطة دولة أو جماعة ما . وهناك مثال قائم على ذلك بالفعل . إن تحديث اليابان فى عصر الميجى يصور لنا عملية الاستيعاب المخطط للحضارة الأجنبية . إن استيعاب الجوانب المفيدة والجيدة من المعارف الغربية والوسائل والأساليب الحديثة يمكن أن يتم كذلك بطريقة منظمة ومنهجية فى أيامنا هذه ، ولذلك لابد من أن يقرر الشرق لنفسه الجوانب التى يمكن أن يحاكيها وإلى أى مدى يمارسها ويطبقها . والشرق بخلفيته الحضارية المتميزة ذات القيم المحترمة من العالم كله قادر بالفعل على عملية الاختيار الجيد .

وفى عملية الاختيار لامكان للنظرة الضيقة القائمة على العاطفة والاعتزاز المفرط بالهوية الشرقية . المهم هو أنه فى الوقت الذى ينبغى فيه المحافظة على الهوية الشرقية ، لابد من الأخذ فى الحسبان كذلك نجاح وقوة الغرب ، بذلك يظل الشرق هو الشرق ، ولكنه سيكون قادرا على الحفاظ على شخصيته وكيانه فى العالم الحديث بما فيه من اتصالات[1] كونية وثيقة .

إن ماليزيا وأبناء الملايو معنيون تماما – وبشكل مباشر – بالصراع بين الشرق والغرب ، وبينما قد تأقلم غير الملايويين بسهولة مع الحضارة الغربية ، يبدو أبناء الملايو أكثر انجذابا إلى شكل هذه الحضارة مما هم إلى مضمونها . وهكذا نجد أنه بالرغم من أن الشباب يرسلون شعرهم ، إلا أن تمثلهم للمعارف لا يتناسب مع اتباعهم لتلك الموضات . لقد تمثلوا

الأساليب العنيفة للغرب بسرعة ، ولكن ليس للقيم والمعايير التى حققت للغرب قوته وتفوقه .

لقد كان ينبغى التفكير فى تأثير الاستعمار الغربى وتحليله قبل ذلك بكثير ، وكان ينبغى أن يكون تمثل الحضارة أكثر تنظيما قبل فترة طويلة ، وبالرغم من هذا التأخير إلا أنه يظل هناك وقت للتفكير وللعمل . المهم فى هذه اللحظة هو الوعى ؛ فهل تراه موجودا أو أن الشرق ما يزال هائما فى خيالاته؟ هذا هو السؤال المطروح فى هذا الكتاب ؛ فما الإجابة؟

الفصل الخامس
المادية والروحانية

﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (٧٧) ﴾

سورة القصص . الآية (٧٧)

هذه حقبة مادية ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك . بؤرة الاهتمام والمناقشة هى الثروة المادية على كل المستويات ، ونتيجة التأكيد على الثروة المادية هى خلق أيديولوچيات سياسية وممارسات مختلفة تقوم فقط على المادية الدنيوية ، وأحيانا تكون هذه الأيدلوچيات جذابة ومغوية للعقل ؛ لدرجة أنها تحل محل الأديان التى اعتنقتها البشرية فى العالم من قرون .

ومن بين الأيديولوچيات والسياسات القائمة على المادية ، والتى نجحت فى إضعاف الإيمان الدينى ، الشيوعية والاشتراكية والرأسمالية . وبالرغم من أن الثلاث أيديولوچيات مختلفون ، إلا أنهم كلهم سواء من وجهة نظر الروحانية . الثلاث لا يولون أى اهتمام للروحانية ، ويزعمون أن الإنسان يعيش من أجل ما يمتلكه ، وهو سعيد به .

الرأسمالية بالرغم من ذلك لم تُصَغ باعتبارها أيديولوچية ، بل نشأت من التجارة الموجودة حتما فى المجتمع الإنسانى . فى البداية كانت التجارة وسيلة للمعيشة مثل كل الأعمال الأخرى ، ولكن من لديهم المهارة التجارية استطاعوا الحصول ليس فقط على دخل يعيشون منه ، وإنما على ثروة طائلة . حلول الثورة الصناعية حطم كل المعوقات فى طريق الاندفاع نحو تكريس الثروة ، وهذه الحقبة شهدت ميلاد الرأسمالى الحديث المجرد من القيم الإنسانية الذى كانت الثروة المادية هى إلهة المعبود ، واندفع الناس نحو الثروة دون أدنى

التفات إلى معاناة الآخرين أو المجتمع أو تلوث البيئة . لم يكن للاعتبار أو الإنسانية أى وجود ، كما تم تنحية كل التعاليم التى تتضمن أى عناصر دينية أو روحانية .

قسوة الرأسماليين وظلمهم لابد من أن تكون محل إدانة واستنكار من المجتمع العاقل ، لكن الذى لا يمكن إنكاره هو أن الصناعة والتجارة التى يديرها الرأسماليون تخلق فرص عمل متعددة لمن ليس لهم مصدر دخل آخر ، وكلما ازدهرت الصناعة والتجارة زادت فرص العمل أمام العاطلين .

ومن الواضح أنه إذا تمت السيطرة على الرأسماليين أو إعادتهم إلى الطريق الصحيح ؛ فإن نشاطهم يمكن أن يكون مفيدا للمجتمع . ولسوء الحظ فإن الرأسماليين ليسوا فقط أغنياء ، بل أقوياء أيضا ، ثرواتهم يمكن أن تسيطر على السلطة ، وهذه السيطرة نوع من الفساد ، والمجتمع الرأسمالى يزداد سوءا بهذا الفساد . والمحتم أن يمر المجتمع الرأسمالى بانحلال أخلاقى ؛ حيث إن هاجسه الرئيسى هو المادية ، كما أنه يرفض الروحانية والدين .

أصبحت السيطرة على النظام الرأسمالى أكثر صعوبة ، ليس لأن الرأسماليين يستطيعون فقط استخدام ثرواتهم للحصول على المزيد من القوة ، وإنما أيضا لأن النظام تطور بسرعة فى مجتمعات غير إسلامية لا تؤكد على القيم الروحانية . كان أثر الدين على الدول الغربية قد تدهور قبل الثورة الصناعية بقرون ، ولم تنجح القيم الروحانية الموجودة فى الدين الذى اعتنقته الشعوب الغربية فى تعديل توجهاتهم الرأسمالية . لم يكن للروحانية – ولا لأى قوة أخرى – مكان لكى تعيد تلك المجتمعات إلى الطريق السوى .

وحيث إن الروحانية كانت ضعيفة ، كان الجشع من أجل الأشياء المادية قد استخدم لمحاولة السيطرة على الرأسمالية ، وكانت المفاهيم الشيوعية والاشتراكية التى ابتكرت لمقاومة الرأسماليه متأثرة تماما بالروحانية والدين . كلتاهما يعتقد أن الملكية والثروة يمكن أن تكونا مؤثرتين فى إقامة العدل والسعادة بين البشر ، وهكذا فإن الرأسمالية والشيوعية والاشتراكية سواء فى ذلك ، كلها ترفض الروحانية وتعبد المادية .

الظلم الذى ينزله أصحاب العمل بالعمال دفعهم لأن ينظموا أنفسهم فى اتحادات لكى يوقفوا هذا الظلم . أدرك العمال أن الثروة التى يجنيها أصحاب العمل تعتمد على قوة عملهم ، ولذلك فإنهم لو توقفوا عن العمل بشكل جماعى فسوف يعرضون ثروة أصحاب العمل ودخلهم الكبير للخطر ، وأنها سوف تتناقص . وبالنسبة للرأسماليين الجشعين كانوا يخشون شيئا كهذا ، ولكن الإضراب عن العمل لم يكن شيئا بسيطا ولا مؤثراً ؛ لأنه فى نفس الوقت يقطع مصدر الدخل الوحيد للعمال ، ومن بين العمال وأصحاب العمل كان العمال هم الأكثر اعتمادا على أجورهم . وبالرغم من أن أصحاب العمل أنشأوا صناعات بهدف تحقيق الربح ، إلا أنهم لم يكونوا يعتمدون اعتمادا تاما على تلك الأرباح ، ولم يكن الربح مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم . الصراع بين أصحاب العمل الرأسماليين والعمال كان تأثيره على العمال أكثر منه على أصحاب العمل فى بداية العصر الصناعى .

قبل الثورة الصناعية ، وخاصة فى القرن السابع عشر ، قام بعض الفلاسفة وعلماء السياسة بتحليل العلاقة بين الفرد والحكومة والمجتمع . ونتيجة لدراساتهم وتفكيرهم خرج بعضهم برأى يقول : **أولا** إن أساس السعادة أو البؤس الإنسانى هو ملكية الثروة أو العكس ، **ثانيا** إن ثروة أى دولة هى ملك لشعبها تماما . وهكذا فلكى يتحقق العدل ويقل الخلل الاجتماعى فلابد من أن تودع الثروة بالتساوى ، ولتحقق هذا «النظام الاقتصادى» الجديد لابد من أن تستولى الحكومة على كل مصادر الثروة ، وتقوم بتوزيعها بالعدل بين الناس .

هذه الفلسفة كان من المستحيل أن توضع موضع التنفيذ ؛ لأن الأغنياء كانوا أقوياء قبل الثورة الصناعية وبعدها بوقت طويل ، بينما لم يكن لدى العمال والفقراء أسلحة ولا قوة من أى نوع لضمان نجاح ذلك . وبعد أن زاد عدد العمل نتيجة للتوسع الصناعى الذى تبع الثورة الصناعية ، كان من رأى المثقفين (الإنتلجنسيا) أن الإضراب العام يمكن أن يوقف أو أن يكسر قوة أصحاب العمل والرأسماليين .

كان أولئك المثقفون هم الذين صاغوا الأيديولوچيات الاشتراكية والشيوعية ،

والاثنتان متطابقتان فى أهدافهما . كلتاهما تريد أن يكون الحكم للعمال ، وأن يمتلكوا كل مصادر الثروة . وبينما تريد الاشتراكية الاستيلاء على السلطة ومصادر الثروة عن طريق الأحزاب والتشريعات الجديدة بالتدريج ، ترى الشيوعية أن التغيير يمكن أن يتم فقط عن طريق تمرد العمال والفلاحين (المعدمين) ضد أصحاب العمل وأعوانهم (البرجوازيين) ، وبالقضاء على الرأسماليين والبرجوازية ستخرج إلى حيز الوجود حكومة العمال (الجماهير) لتسيطر على كل مصادر الثروة وتستخدمها .

ويبدو أن المثقفين الاشتراكيين كانوا يفترضون أن مصادر الثروة سوف تضمن تحقيق الثروة بشكل تلقائى . لم يولوا أى اهتمام للمهارة أو حافز الربح ، ولكن الدراسة سوف تثبت بعد ذلك أن نجاح التكنولوچيا الصناعية الحديثة لا يرجع لخبراء التكنولوچيا . التكنولوچيا تنجح بفضل أصحاب الأعمال الذين يحفزهم الجشع الذى يحكم المجتمع الغربى المادى فى كل العصور . ولولا جهدهم ودأبهم لما أمكن إنتاج شىء من أى مصدر للثروة سواء كان الخامات أو النفط تحت الأرض أو استخدام أساليب الإنتاج الكبير أو تجارة الاستيراد والتصدير أو التكنولوچيا الحديثة .

يقال إن النظام الاشتراكى يعتمد على العمال ، إلا أن التحليل الأعمق سوف يكشف لنا عن أن هذا النظام يعتمد فى الحقيقة على الجشع الإنسانى الذى يحكم تفكير المجتمع الذى يولى أهمية للمادية . الجشع الإنسانى هو الجشع الإنسانى سواء كان موجودا فى قلب عامل أو صاحب عمل ، غنى أو فقير ، ملك أو من عامة الناس . فلسفة الحياة القائمة على الجشع من أجل الثروة لا يمكن أن تحقق السعادة ، وهذا يمكن أن نراه فى الغرب حيث لا تحقق الثروة سوى مشكلات لا يوجد أى مؤشر على حلها .

بريطانيا دولة تحاول تطبيق نظام اشتراكى عن طريق ديمقراطية برلمانية اعتقادا أن الاشتراكية سوف تحقق العدل . الديمقراطية البريطانية تعتمد على عدد الأصوات التى يحصل عليها كل شخص ، وكان من رأى المفكرين الاشتراكيين البريطانيين أن العمال –

الذين يفوقون أصحاب العمل عددا- لو تم تنظيمهم فى حزب فسوف يفوزون فى كل الانتخابات ويسيطرون على الحكم . هؤلاء المفكرون الاشتراكيون شكلوا حزب العمال ، ووحدوا العمال فى فيدرالية للاتحادات العمالية تحت اسم مجلس اتحاد العمال البريطانى . رسوم الاشتراك فى الاتحاد التى يدفعها العمال تم استخدامها كمصدر لتمويل حزب العمال .

التأييد الذى يمنحه العمال للحزب يعتمد على وعد الأخير لهم بأن الحكومة التى سوف يشكلها سوف تحقق لهم الثروة (المادية) ، وكانت أدوات الحزب هى أصوات العمال وقدرتهم على تخويف أصحاب العمل والمجتمع عن طريق الإضراب وأشكال العمل الصناعى الأخرى . حكومة العمال ستقوم بتأميم مصادر الثروة مثل صناعة الصلب واستخراج الفحم . . إلخ ، وسوف تدخل خزانتها أرباح ضخمة من هذه الصناعات تستخدم من أجل رفاهية العمال كلهم ، هكذا كانت النظرية .

ونتيجة لجهود حزب العمال أصبح العمال البريطانيون قوة سياسية جبارة ، ونجحوا أكثر من مرة فى تشكيل الحكومة ، وأصدرت حكومة العمال قوانين عدة تعطى الأولوية للعمال وزيادة سلطتهم ودخلهم . تم تأميم صناعات كثيرة ، ولكن الآمال فى مجتمع أكثر عدلا واستقرارا لم تتحقق .

وبالرغم من أن مطالب العمال قد تحققت بالكامل ، إلا أنهم لم يقنعوا ، واستمرت مطالباتهم مع التلويح بالأحزاب دائما . وباختصار فإن موقفهم من ملكية الثروة لم يكن مختلفا عن موقف أصحاب العمل والرأسماليين . لقد كانوا مستعدين لتهديد المجتمع وزيادة الأمور سوءا فى سبيل زيادة دخولهم . إن عدم التوازن فى المجتمع الاشتراكى أمر متواتر ، ولا يوجد إلى اليوم دليل على أن مشكلات المجتمع الإنسانى يمكن أن تحل عن طريق تطبيق التصور الاشتراكى .

أصحاب العمل هم أصحاب العمل ، سواء أكانوا من أصحاب رأس المال الخاص أم

كانت الحكومة ، حتى تلك الحكومات المنتخبة من قبل العمال . الصناعات المؤممة مفتوحة أمام المطالب والتهديد بالإضراب مثلها مثل الصناعات المملوكة للقطاع الخاص . الآمال التى كان يهدف إليها المفكرون الاشتراكيون بأن تأميم الصناعات سوف يحل مشكلة استغلال العمال من قبل أصحاب العمل ، هذه الآمال لم تتحقق . أما العمال فيتهمون الصناعات المملوكة للدولة بالظلم ، وليس هذا فقط ، بل نجدهم فى الوقت نفسه غير مستعدين لأن يقدموا خدمات أفضل لها . والنتيجة هى أن الصناعات المملوكة للدولة تحقق خسائر لم تتحقق عندما كانت ملكية خاصة . وبينما كانت الصناعات الخاصة تدفع ضرائب للدولة ، فإن الصناعات المؤممة ينبغى دعمها عن طريق الضرائب التى تجمعها الحكومة .

كل ذلك ناتج عن الاعتقاد أن نظاما يقوم على المادية يمكن أن يحقق السعادة للمجتمع الإنسانى . الاشتراكيون لديهم فكرة ، وهى أن مصدر الثروة الذى كان ملكا لأصحاب العمل الرأسماليين إذا أصبح ملكا للعمال فإنهم سيكونون راضين بذلك . ومن أسف أن العمال فى مجتمع مادى بشر عاديون وجشعون مثل أصحاب العمل تماما ، ؛ ففى مجتمع يسترشد بالمادية لا شىء يمكن أن يشبع الرغبة مهما كان . وهكذا فإن الاشتراكية من المستحيل أن تحقق السعادة والاطمئنان للمجتمع الإنسانى . والنتيجة هى أن القلاقل والمظالم سوف تنمو فى المجتمع الاشتراكى ، كما هو الحال فى المجتمع الرأسمالى تماما .

﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾﴾

سورة الزخرف – الآية (٣٢)

عندما ينتشر ويذاع رأى أو معتقد ، فليس من السهل أن يتبنى أحد الرأى المخالف . والاشتراكية فى أيامنا هذه زائعة بسبب الاعتقاد أن التوزيع المتساوى للمقدرات هو العدل . وهذا الرأى مقبول ، ليس فى الغرب فقط ، وإنما فى كل العالم تقريبا . وهكذا لا تجرؤ الجماعات الأخرى على تحدى المفهوم الاشتراكى للمساواة . والحقيقة أنها تحاول أن تظهر

أنها هى الأخرى تعتنق وتطبق هذا المبدأ الاشتراكى أو أنها على الأقل لديها ميول اشتراكية . وهكذا حاول بعض المسلمين أن يبينوا أن الإسلام بالمثل توجد به بعض العناصر الاشتراكية ، ويعتبرون المفاهيم والتعاليم الإسلامية عن الأخوة والمساواة بين المسلمين دليلا على أن المبادئ الاشتراكية جزء من الإسلام ، وأن المسلمين يمارسونها منذ القدم ، كما يستنتجون أن الإسلام والاشتراكية ليسا فقط متطابقين ، بل إن الإسلام هو الاشتراكية الأصلية .

وبنظرة سريعة ، قد يبدو هذا الرأى مقبولا ، ولكن التفحص الدقيق سوف يكشف لنا أن ليس هناك ما يبرره على الإطلاق . المساواة التى تطلبها الاشتراكية مساواة مادية . العامل يعتبر أخا ومتساويا مع عامل آخر ؛ لأن عمليهما ودخليهما متساويان تقريبا ، لكن العامل ليس أخا لصاحب العمل حتى وإن كانا من نفس العرق ويعتنقان نفس الدين . صاحب العمل لا يمكن أن يعتبر أخا لأن دخله (ثروته وممتلكاته) أكبر من دخل العمال . وحيث إن صاحب العمل ليس أخا ؛ حتى وإن كان إنسانا طيبا يتعاطف مع مطالب العمال ويلبيها ، إلا أنه ما يزال محل معارضة ؛ لأنه لا ينتمى للطبقة العاملة . وباختصار ، ما دام هناك صاحب عمل آخر غير الحكومة فإن الأخوة والمساواة لا يمكن أن تتحقق فى المجتمع الاشتراكى . ستكون الحياة منقسمة حسب الطبقة ، الاشتراكيون يريدون هدم المكانة المادية لصاحب العمل عن طريق استيلاء الدولة على الممتلكات (الثروة) .

الاستيلاء على ممتلكات الآخرين يعتبر عملا شائنا فى نظر الجميع ، لكن الاستيلاء على ممتلكات الأغنياء (أصحاب العمل) يعتبر أمرا جيدا فى نظر الاشتراكيين ، حتى وإن كانت تلك الممتلكات قد تم الحصول عليها بوسائل مشروعة من الناحية الدينية أو القانونية . النظرية الاشتراكية ترى أن الممتلكات التى يتم الاستيلاء عليها من قبل الحكومة الاشتراكية تصبح من حق الناس (العمال) أى أن تأميم ممتلكات الأغنياء يعنى أن العمال سوف يحصلون على تلك الثروة ، وهكذا لا يعتبر الاشتراكيون هذا الاستيلاء أمرا خطأ ما دام الهدف هو «العدل» .

ولكن بعد أن تم تأميم صناعة الفحم فى بريطانيا استمر العمال فى إضراباتهم وتوجيه النقد لصاحب العمل الذى هو الحكومة ، بالرغم من أنها كانت حكومة حزب العمال التى انتخبوها هم أنفسهم ، حتى ذلك لأن الاشتراكية مثل الرأسمالية تقوم على المادية ، والعمال الذين يعبدون المادية لا يستطيعون التمييز بين الأجور التى يدفعها صاحب العمل الخاص وتلك التى تدفعها الحكومة . إنهم يريدون أكثر مما يحصلون عليه ؛ لأن الفلسفة المادية تحرض على السخط المستمر والصراع المتواصل للحصول على المزيد من الممتلكات . وهكذا فإن إشباع الحاجة لا يعنى توقف الاحتياج ، ومهما كانت الاستجابة للمطالب فسوف يواصل العمال الإثارة من أجل الحصول على مكاسب أكثر .

ولزيادة وتشجيع المطالبة بمكاسب أكثر ، تستغل الرغبات ونقاط الضعف الإنسانى فى العملية . ومهما كانت مكاسب العمال فإن قياداتهم سوف تشير إلى أولئك الذين يحصلون على مكاسب أكثر ويحثوهم على طلب أجور أعلى ، كما يتم صوغ شعارات لإثارة السخط والحقد . حتى عندما تزيد دخول العمال فإن شعار «الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا» يظل مرفوعا ، وتتم فبركة الحسابات والدلائل لإثبات أن هذا الشعار يعبر عن واقع .

ويستخدم ارتفاع أسعار السلع كبرهان على أن الشعار الاشتراكى صحيح ؛ فالدخل المرتفع لا يستطيع شراء المزيد من السلع بسبب ارتفاع الأسعار ، وهكذا فإن الدخل يصبح منخفضا بالفعل . وبالرغم من أن جذور المسألة هى فى ارتفاع مستوى المعيشة والاحتياجات ، إلا أن ذلك يتم تناسيه عمدا . ونتيجة للحملة التى تعتمد هذا الشعار ، يكون الجشع الذى لا يمكن إشباعه . لن يتحقق الشعور بالرضا . الحقد والحسد يتناميان ، ويتم اللجوء إلى كل الطرق بسبب الجشع . المجتمع لا يعرف الاستقرار وتقع الاضطرابات ويحدث الإضراب ويمنع العمال من دخول أماكل العمل بسبب الرغبة الدائمة فى الحصول على المزيد . ومهما كان هناك من استجابة للمطالب ، يظل هناك دائما ما يستدعى الإثارة على أساس أن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا .

وكون الأغنياء فى مجتمع حديث مثل ماليزيا يدفعون ضرائب عالية ، هى حقيقة لا يلتفت إليها أحد من الأطراف المعنية ، وربما يقللون من شأنها . الحكومة الحديثة هى دائما عامل لتضييق الفجوة فى مستوى المعيشة بين الأغنياء والفقراء . وهكذا يدفع الأغنياء ضرائب عالية على دخولهم وعلى السلع التى يستهلكونها وممتلكات وتركات المتوفين . . . إلى غير ذلك . والضرائب التى يتم جمعها تستخدمها الحكومة لتقديم خدمات مجانية مثل التعليم والصحة والدين والاتصالات والتنمية وكافة أشكال الدعم والمساعدات المالية للمعدمين والأقل مستوى . ولو كنا قد اتبعنا النظام الإقطاعى والنظام الإدارى الاستعمارى لكان الأغنياء يدفعون من أجل التسهيلات والخدمات الخاصة بهم فقط ، ولكان على الفقراء أن يعولوا أنفسهم فى كل المجالات ، وفى مثل تلك الحال سيكون شعار «الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا» صحيحا . والمؤكد أن الفقراء لم يكونوا قادرين على بناء مدارس لأنفسهم أو مستشفيات أو طرق أو توفير النفقات اللازمة للخدمات الدراسية أو الصحية التى يحصلون عليها مجانا الآن من الحكومة .

إن هذه الحقائق كلها لا تجد من يشير إليها من أولئك المغرمين بترديد واستخدام شعار «الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا» . ربما كانت هناك ظروف فى دول معينة – وفى هذه الدولة أثناء الفترة الاستعمارية والإقطاعية وفترة ما بعد الاستقلال ، ربما كانت تلك الظروف تستحق رفع هذا الشعار ، لكن أسلوب الحكم الديمقراطى في ماليزيا اليوم لا يسمح بوجود تلك الظروف .

ومن أسف أن الحقائق لا يعترف بها أحد ، أو أن تكون مقبولة دائما وخاصة من قبل أولئك الذين يعبدون المادية . الحقائق تنبذ دائما بسهولة لصالح الرغبة والهوى ؛ أى وسيلة حتى وإن كانت تتضمن الاستهانة بالحقائق تكون مقبولة بالكامل لإشباع الرغبة فى الاستحواذ المادى . ودون التفات إلى الحقيقة يتواصل الزعم بأن الفقراء يزدادون فقرا والأغنياء يزدادون غنى ، وهكذا دائما توجهات وسلوك المجتمع المادى .

وهذه الآية توضح موقف الإسلام القوى من الأخوة ، حتى بالنسبة لمن هم أعداء يجب أن يتحدوا ، والمؤكد أنه ليس مطلوبا أن يكون المسلمون أعداء لبعضهم البعض حتى تتحقق المساواة فى الملكية .

واضح من ذلك كله أن الإسلام ليس الاشتراكية ، ومحاولة البرهان على أن هناك عناصر اشتراكية فى الإسلام أو أن الإسلام قائم على الاشتراكية ليس محكوما عليها بالفشل فقط ، بل ينبغى ألا تكون فى الأساس ، إنها تهدف إلى الحط من مكانة الإسلام باعتباره دينا من عند الله ، والنزول به إلى مرتبة الأيديولوچيا التى هى من صنع البشر الفانين . الإسلام والاشتراكية ليسا الشىء نفسه ، والحقيقة أنهما متعارضان تماما . وهكذا نجد أنه عندما تطبق الأيديولوچيا الاشتراكية فى دولة إسلامية ، يضعف الإيمان الدينى فى النهاية ، وتصبح الحرب الأهلية حدثا متكررا .

ربما كان هناك من الفلاسفة والمفكرين من يرون أنه بالرغم من كون الإسلام والاشتراكية ليسا الشىء نفسه ، إلا أننا لن نخسر شيئا بقبول المساواة المادية وإضافتها إلى المساواة الروحانية والإيمان المطلوبين فى الإسلام . ألن يكون المجتمع الإسلامى الذى توحد الروابط الروحانية بين أفراده مجتمعا أقوى لو أننا أزلنا الفوارق فى الملكية؟

من المنطقى أن إضافة المساواة المادية إلى المساواة الروحانية سوف تقرب بين البشر ، ولكن من أسف أن المساواة المادية مستحيلة ؛ لأن ذلك ضد الطبيعة . لم يخلق فى الدنيا شيئان متشابهان تمام التشابه . كل الأشياء مختلفة . لا يوجد شخصان متماثلان بين الأربعة آلاف مليون نسمة من سكان العالم ، كما بصمات أصابع تلك الملايين مختلفة . هذه حقيقة لا سبيل لإنكارها . أى محاولة للمساواة لن تفشل فقط ، بل إنها سوف تفتح الباب أمام مشكلات عديدة قد تؤدى إلى نتائج غير مستحبة . عندما ثار شعب باريس فى ١٧٨٩-١٧٩٣ وأعدموا الملك لويس الرابع عشر ومارى أنطوانيت وعددا آخر من أبناء الأرستقراطية الفرنسية ، كانوا يزعمون أنهم سوف يرفعون لواء الحرية والإخاء والمساواة ، ولكن بعد قتل

الألوف والاستيلاء على ثرواتهم لم تتحقق المساواة حتى بين الثوار أنفسهم ، بل إنهم تنازعوا واختلفوا فيما بينهم .

منذ الثورة الفرنسية والصراع على الملكية والثروة لم يتوقف . خرجت نظريات كثيرة وجربت طرق عدة لتحقيق المساواة فى المجتمع الإنسانى ، الاشتراكيون وضعوا نظاما سياسيا يمكن أن يعطى سلطة العمال الذين يفترض أنهم مظلومون لكى يستخدموا هذه السلطة للاستيلاء على مصادر الثروة ويوزعونها بالعدل . سيكون هناك حقوق متساوية للجميع ودخول متساوية فى الدول الاشتراكية ، ولن يكون أحد فوق الآخر ، وإذا لم تكن هناك فرص عمل كافية فسوف يكون للعاطلين حقوق وإعالة من قبل الحكومة . الموارد الطبيعية ملكية عامة للشعب ، وعائد تلك الموارد لابد من أن يعطى للجميع : العاملين منهم والعاطلين على السواء .

ومن أسف أن الرضا والإخاء لا يتحققان ، بل إن المشكلات الاجتماعية تتزايد كل سنة وكل شهر ، بل كل يوم . هناك أعمال شغب ، الذين تمت المساواة بينهم فى الوضع الاجتماعى والثروة المادية يدور بينهم صراع دائم ويستمر العداء ، ومهما كانت المعايير المستخدمة فإن كلا منهم يعتقد أن لا مساواة بينه وبين الآخرين . طلب بالمساواة هو طلب المساواة بآخر يمتلك أكثر . ولم يحدث أبدا أن كان هناك بين العمال أو بين الرأسماليين مطالبة بالمساواة مع صاحب دخل أقل . وفى دولة اشتراكية مثل بريطانيا ، حولت المطالبة بالمساواة الدولة التى كانت غنية ذات يوم إلى دولة مثقلة بمشكلات لا حصر لها . فى الحقبة الاستعمارية كان عمال مناجم الفحم فئة مظلومة ، كان عملهم خطرا كما كان سببا فى الوفاة الباكرة ، والدخول قليلة .

ونتيجة لمفهوم المساواة الذى يدافع الاشتراكيون عنه ، تمت زيادة دخول عمال المناجم التى استولت عليها الدولة ، وقلت مخاطر العمل عن طريق استخدام الوسائل الحديثة . ارتفع دخل العامل فى منجم الفحم مئات المرات عما كان عليه فى نهاية القرن التاسع

عشر . تحسن أسلوب حياته كثيرا ، وأصبح أفضل من سواه لدى العمال الآخرين ، إلا أن عمال المناجم ما زالوا غير راضين ، ويقارنون عملهم بالوظائف المكتبية ، ويقولون إنه لا توجد مساواة ولا عدل . وللحصول على أجور أعلى يضربون عن العمل فى فصل الشتاء ، ويعنى الإضراب عن العمل فى المناجم أن عددا كبيرا من المنازل لن يكون لديه وقود للتدفئة . ويعرض سلوك العمال هذا صحة كبار السن والمرضى للخطر وبالأخص بين الطبقات الفقيرة فيصاب بعض أولئك التعساء بأمراض ، وربما يلقون حتفهم من البرد الشديد . وبالنسبة لهم فإن «المساواة» التى يطالب بها عمال المناجم تعتبر قسوة بالغة ، ولكنهم قلة غير منظمة لا تستطيع التظاهر والمطالبه بالمساواة والعدل لأنفسهم ، وهكذا يتضح أن الطالبة بالمساواة (والعدل) يمكن أن تكون سببا فى الخلل الذى يحدث للمجتمع الإنسانى . وتحدث أمور كثيرة مشابهة طوال الوقت نتيجة المطالبة بالمساواة والعدل . مرضى يعانون لأن الممرضات والأطباء يطالبون بالعدل ، عمال يفقدون وظائفهم لأن غيرهم يطالبون بالعدل ، التقدم الذى يطالب به العمال أنفسهم يتأثر ؛ لأن مجموعات متعددة منهم يعملون من أجل مصالحهم فقط .

وبينما يعمل الاشتراكيون عن طريق التشريع والإضرابات ، تطالب جماعات أخرى بالمساواة عن طريق الاستيلاء على السلطة . الشيوعيون يعتقدون أن المساواة يمكن أن تتحقق فقط بالقضاء على الفئة الأرستقراطية والرأسمالية والبرجوازية ، ويستولون على السلطة لكى يقيموا دكتاتورية البروليتاريا . وكما حدث فى الثورة الفرنسية كانت هناك مجازر فظيعة أثناء عملية الاستيلاء على السلطة عام ١٩٧١ فى روسيا . لم يكن الأرستقراطيون والرأسماليون والبرجوازيون فقط هم الذين يقتلون ، بل إن القتل امتد إلى العمال والفلاحين الذين كانوا يرفضون الشيوعية . ومن وقت لآخر كان الناس يعدمون أو ينفون لكى تحقق الأيديولوجية الشيوعية التى تزعم أن إزالة الفوارق بين الطبقات من أهدافها ، لكن المجتمع الشيوعى لم يحقق المساواة أبعد من إطلاق لفظة «رفيق» على الكل . وفى الدول الشيوعية

التى يقال إن الكل فيها سواسية ، ما زالت هناك جماعة تستخدم السيارات وتسكن القصور وتستطيع السفر إلى الخارج ، بينما ٩٠٪ من السكان لا يوجد لديهم تسهيلات من أى نوع .

إن أثر المادية الذى يحفز على المساواة ليس مقصورا على الاشتراكيين والشيوعيين ؛ ففى الدول الرأسمالية أيضا هناك مطالبات بالمساواة المادية فى كل الأمور . وإلى جانب الحقوق السياسية المتساوية ، فإن جميع المواطنين يطالبون بحقوق متساوية للحصول على الثروة والحرية فى إطار الاقتصاد الحر . والغريب أنه فى كل مرة تتحقق فيها «المساواة» لا يتحقق العدل ولا السعادة ، بل على العكس ، تظهر فوارق أكثر ولا تتوقف المطالبة بالمساواة ، وهكذا يظل المجتمع فى حالة قلق . هذه الظاهرة الغريبة يمكن ملاحظتها فيما يلى : اللون الذى لا يمثل مشكلة بالنسبة للمسلمين أصبح قضية كبرى للمنادين بالمساواة فى الغرب . الاهتمام لا ينصب فقط على الفوارق فى الحقوق والثروة بين البيض والسود ، بل إن هناك محاولات لتضييق الفوارق فى الهيئة والمظهر ، وبينما يقلد السود لغة ودين وقيم وأسلوب حياة البيض ، نجد البيض يصنفون شعورهم مثل السود ويقلدون لغتهم وثقافتهم .

كل هذه الجهود فشلت فى تحقيق مساواة ؛ لأن المساواة المرجوة ليست روحانية ، وإنما هى خارجية تماما ؛ حتى وإن كانوا متماثلين فى الدين واللغة والعادات فإن البيض والسود مختلفون فى قلوبهم وعقولهم . . . إلخ .

شكل آخر من أشكال المساواة التى يطالب بها المجتمع الغربى هو المساواة بين الجنسين . فى البداية ، كانت مطالبة المرأة بحقوق متساوية فى التصويت ، لكن المطالبة بالمساواة قد زادت اليوم . النساء يطلقن شعورهن وكذلك الرجال ، ولأن الرجال يرتدون البنطلونات أصبحت النساء يرتدين البنطلونات . . . إلا أنهم ما زالوا مختلفين . ولتقليل الفوارق بين الرجال والنساء تم صنع ملابس تصلح للجنسين ، ومع ذلك يبقى الرجال رجالا والنساء نساء ، وهكذا يستمر الصراع الغريب .

وإذا كان الرجال يستطيعون مشاهدة عروض التعرى التى تقوم بها المرأة ؛ فلماذا لا

يشاهد النساء عروض تعرى الرجال؟ إذا كانت بعض النساء يعملن فى الدعارة فما الذى يمنع الرجل من أن يقوم بالعمل نفسه؟ والمؤكد أنه لن تكون هناك مساواة فى الحقوق ما دام الرجال والنساء لا يتمتعن بالحقوق نفسها فى مثل هذه المجالات . وبالرغم من ذلك لم يتوقف هذا الصراع المجنون ؛ فقد برزت إلى السطح مطالب جديدة . هل هناك مساواة فى الحقوق بين النساء أنفسهن؟ لماذا ينظر المجتمع إلى الدعارة باحتقار؟ أليس ذلك فرقًا أيضا (فى الحقوق)؟ وهكذا تقوم الداعرات بالتظاهر ومهاجمة الكنائس حتى يكف رجال الدين المسيحى عن التمييز بينهن وبين غيرهن من النسوة ، وتذهب ممثلات للمهنة لحضور الملتقيات الدولية للمرأة ، وتجدن كل الدعم لمطالبهن بالحقوق المتساوية وبالعدل .

ومن أسف أن ذلك كله قد فشل حتى الآن فى تحقيق المساواة فى المجتمع الغربى . لماذا تتزوج النساء من الرجال؟ ما الخطأ فى زواج نساء من نساء؟ والرجال من رجال؟ ما الخطأ فى أين يبحث الرجل عن «عشيق» من الرجال والمرأة عن «عشيقة» من النساء؟ المطالبة بالمساواة اليوم لا تعرف حدودا ؛ أى أن المطالبة بالمساواة سوف تعتبر مشروعة ويتم الاستجابة لها فى النهاية . وهكذا تتدهور الأخلاقيات فى الغرب مع تحقيق كل مطلب من مطالب المساواة ، وحيث إن الأطفال والآباء متساوون ، فلا حاجة لأن يحترم الأطفال آباءهم ، وحيث إن التلاميذ والمعلمين متساوون ، فلا حاجة لأن يطيع التلاميذ معلميهم ، وحيث إن المرؤوسين ورؤساءهم متساوون فلا حاجة لأن يطيع المرؤوس رئيسه ، والواقع أن الرؤساء لابد من أن يطيعوا مرؤوسيهم .

المشكلة هى أنه لا يمكن تحديد متى يكون من اللازم أن يطيع المرؤوسين رؤساءهم والرؤساء مرؤوسيهم . المجتمع يصبح فى حالة فوضى ؛ لأن للرؤساء والمرؤوسين حقوقا متساوية فى القيادة ، بينما أفكارهم ليست متطابقة .

وبالرغم من أنه من الواضح أن «المساواة» ليست ضارة بالمجتمع فقط وإنما مستحيلة ، إلا أنها ما زالت تلقى احتراما باعتبارها صيغة من صيغ «العدل» الذى يجب أن تنعم به

البشرية . المسلمون أيضا يحترمون تلك الصيغة الغربية ويقبلونها كمرادف للعدالة ، وبالتالى فإن الارتباك واللاتوازن الذى يحدث فى المجتمع الغربى قد بدأ يتخلل المجتمع المسلم نفسه .

لا وجود للطبقة فى المجتع المسلم . وبالرغم من وجود أغنياء وفقراء ، إلا أن المجتمع المسلم ليس مقسما إلى طبقات . المسلمون يقدرون الأسرة والعائلة التى ربما تضم الأقارب البعيدين . والأسرة المسلمة – على خلاف الأسرة الغربية – ليست مقصورة على الوالدين والأبناء ، الكل فى الأسرة العربية مرتبط بروابط عائلية من الأجداد إلى الأحفاد ، وعائلة بهذا الحجم الكبير لا يمكن أن تكون غنية كلها أو فقيرة كلها . كل أسرة فيها الغنى والفقير ، وهذه الرابطة لا يمكن أن تنفصم بسبب الفوارق فى الوضع الاقتصادى .

لكن المسلمين عندما يقبلون الوضع الاشتراكى المادى ، ويبدأون فى البحث عن «المساواة» المادية ، تبدأ الأخوة الإسلامية والتضامن تفقد جاذبيتها بالنسبة لهم ، وتقل أهمية الروابط الأسرية ، وتصبح الأولوية للطبقة وللملكية . وهكذا لابد من أن يصبح الفقراء والأغنياء أعداء . الفقير لابد من أن يستولى على ممتلكات الغنى ، الثروة (الغنيمة) لابد من أن توزع بالتساوى ، وهذا «عدل» لأن العدل يعنى «المساواة» .

ألا ينادى الدين بالعدل؟ إذا كان الفرق بين الغنى والفقير ظلم ، فلابد أن الدين سيكون ضد هذا الفرق . الاستيلاء على ممتلكات الآخرين محرم من الدين ، إلا أنه فى تلك الحالة يتم الاستيلاء على هذه الممتلكات لتحقيق العدل . وإذا كان الدين ينادى بالعدل فلابد إذن أن يكون الاستيلاء على الممتلكات مسموحا به دينيا ، وهكذا يمضى فكر المسلمين الذين قبلوا المادية الغربية ؛ لأنهم أصبحوا مهووسين بالمساواة ، ويلجأون حتى إلى تحريف تفسير التعاليم الدينية بحيث لا يكون هناك صراع بين الحقوق والعدل فى الإسلام ، والحقوق والعدل فى المادية الغربية .

واليوم ، تحولت بعض الدول الإسلامية إلى الاشتراكية ، بينما أحلت دول أخرى

الأيديولوجيا الشيوعية محل الإسلام ، ويحدث ذلك كله نتيجة الارتباك وسوء الفهم بالنسبة للمادية والروحانية . من هنا ، كان لابد من تعريف كل من المادية والروحانية بدقة ووضوح . الثروة لاتعنى المادية والفقر لا يعنى القوة الروحية . الثروة والفقر ليس لهما تأثير مباشر على المادية أو الروحانية . المادية يمكن أن توجد فى الفقر والروحانية يمكن أن تكون قوية مع الثروة ، هذه الحقيقة لابد من أن تكون مفهومة بالنسبة للمسلمين ، وإلا فإن أية أيديولوجية من صنع البشر يمكن أن تختلط بدين الله ؛ بحيث يخسر المسلمون دينهم . إن أعداء الإسلام يتحركون ، ليس فقط على أرض المعركة ، وإنما فى عقول البشر أيضا . إن الغفلة قد تؤدى إلى أن يتأثر الإسلام بالفلسفة الغربية ولا يعود إسلاما ، ولو حدث ذلك لقضى عليه .

وإذا كنا نريد أن نحافظ على الإسلام وعلى الروحانية ، فلابد من أن يقوى الواقع درجة الإيمان . عندما يعانى شخص ما ، ويكون مجبراً على أن ينسى احترامه لذاته ، يصبح من الصعب عليه أن يصدق أنه يعيش حياة سعيدة بالفعل ، أو أنه أسعد حالا من جاره الذى يعيش فى رغد بالرغم من عدم وجود إيمان دينى لديه . بالنسبة له يكون الواقع متناقضا مع الإيمان ، ولن يقبل عقله أى زعم واضح بأنه غير حقيقى . وإذا اضطر لاستجداء المساعدة من الآخرين أو لأن يعتمد على إحسان جاره الكافر أو الملحد ، فلا شك فى أن إيمانه سوف يضعف . وإذا كان الآخرون من حوله يعانون أيضا ولا يستطيعون مساعدته ، فسوف يضعف إيمانه أكثر وأكثر . وفى آخر الأمر ، وفى هذه الحالة من القلق ، سيكون إيمانه لا قيمة له فى نظر الماديين الذين يقدمون له المساعدة ، فلابد أن ينهار ذلك الإيمان تماما .

وما يمكن أن يحدث لفرد قابل لأن يحدث لجماعة أو مجتمع أو دولة ما ، وهذا ما نراه أمامنا الآن . فى مواجهة الواقع الذى لا يمكن إنكاره أو رفضه عقليا نجد الإيمان بالقيم الروحانية يتدهور ، وتفشل جهود استعادة الإيمان بسبب عدم القدرة على تقديم دليل واضح على أن ما تؤمن به صحيح . وفى حالة اليأس هذه ، تحاول بعض الجماعات أن تجد

أوجه شبه بين الدين أو الروحانية وبين الأيديولوچيات الغربية المادية . قد يقلل ذلك من الشكوك بخصوص الدين ، ولكن الدراسات أثبتت أن ذلك يؤخر فقط عملية فقدان الإيمان ، وفى النهاية تحلّ الأيديولوچيات المادية محل الروحانية .

وتحاول الجماعات الأخرى الحفاظ على الروحانية بأن تغمض عيونها وآذانها عن الواقع . يرفضون كل ما يعتبرونه دنيويا ، ويحاولون أن يعزلوا أنفسهم عن المؤثرات الأجنبية لإحياء الإيمان بالقيم الروحية التى كانت مزدهرة على أيام النبى (صلى الله عليه وسلم) ، كما يحاولون أن يمارسوا حياة تلك الأيام . إلا أن ذلك مستحيل . لقد تغيرت الظروف إلى حد كبير ولا يستطيع أحد أن يكون بمنأى عن غزو العالم الحديث . لقد مضى الزمن ولا يقدر أحد على استعادة أساليب الحياة الماضية ، وأى محاولة لعمل ذلك محكوم عليها بالفشل ، كما أن هذا الفشل سوف يعرض القيم الروحية التى يحاول المرء أن يدافع عنها ويقودها إلى الفشل .

يحدث ذلك لأن الذين يحاولون ممارسة أساليب حياة تلك الأيام يصبحون عادة أعداء للآخرين من بنى عقيدتهم ، الذين ليسوا مستعدين لتقبل الأزمنة الماضية ، وهذا العداء فى الحقيقة يتصادم مع الروحانية ، كما يدمر تضامن المؤمنين بها ، الأمر الذى يضعف الجماعة أكثر وأكثر ، وفى النهاية نجدهم يفشلون فى تحقيق ما يسعون إليه ، ويفقدون ما لديهم .

ويحدث ذلك فى ماليزيا اليوم ؛ فالذين يزعمون أنهم مؤمنون حقيقيون بتعاليم الإسلام وقيمه الروحية ينظرون - ببرود ودون عاطفة- إلى من لا ينضمون إليهم ، بل نجدهم يدينونهم ، كما يكيلون الاتهامات لمن يضعفونهم بأنهم «جماعة ضالة عن الطريق المستقيم» ، وذلك لكى يظهروا صلاح موقفهم . روحانيتهم لا تمنعهم من التفوه بما هو غليظ وكاذب من القول ، وذلك كله من شأنه أن يضعف القوى الروحية ، وحيث إن تحديات هذا العصر لا يمكن النجاح فى مواجهتها بالعزلة ، وحيث إن القيم المادية من المستحيل أن

تتماشى مع القيم الروحية دون أن يكون فى ذلك خطورة عليها ، فكيف يكون السبيل إذن لحماية القيم الروحية من أن تدمرها مادية العصر الحديث؟ وعلى نحو أكثر تحديداً ، كيف يجب أن يكون توجه المسلمين الذين يؤمنون بروحانية الإسلام لمواجهة تحديات العصر؟

وبما أن المادية التى هى أساس الحياة الغربية الحديثة يمكن أن توهن ، وربما تدمر ، الروحانية الهشة ، يصبح من الواضح لنا أهمية غرس وتقوية الإيمان بالقيم الروحية . ولغرس ونشر الروحانية ، ينبغى أن تكون قيمها واضحة ومشروحة جيدا . سبب رئيسى للبس هو العلاقة بين الروحانية والوضع الاقتصادى للشخص . الفقر لا يعنى قوة روحانية ، كما أن الثروة لا تعنى ضعفا ، ولهذا فلا وجود للطبقة فى مجتمع يهتدى بالروحانية ، ولأن «الطبقة» ليست موجودة ، فإن مشكلات الفروق الطبقية – التى هى سبب فى كثير من الخلل فى المجتمعات الحديثة– لن تهدد صفاء ورفاهية مجتمع متمسك بالروحانية .

وهناك سبب آخر وهو تعريف المادية ، ولأن المادية والمصالح الحياتية تحدثان معا ، يحدث اللبس بينهما دائما ، يكون لهما التعريف نفسه . والحقيقة أن الاثنين ليسا مترادفين كما سبق أن بينا . عندما يمتلك شخص ما أشياء فى الحياة فليس معنى ذلك أنه يرفض الروحانية أو أنه قد أصبح مسكونا بالمادية . ولو أن ذلك صحيح لكان كل من يدعى التمسك بالقيم الروحية قد رفض كل أشكال الملكية المادية إلا ما هو ضرورى منها للبقاء على قيد الحياة وممارسة طقوس العبادة ، ولكننا نعرف جيدا أنه حتى أولئك الذين يتولون مهمة نشر القيم الروحية يحتاجون إلى أجر أو مكافأة تتناسب مع ما يقومون به من عمل ، والأجر الكبير أو المكافأة العالية لا تعنى أنهم قد فقدوا إيمانهم بالقيم الروحية . إن الملكية والدخل ليس لهما أى أثر مباشر على الروحانية . وهكذا لابد من تعريف المادية بوضوح ، وأن تظل بعيدة عن الملكية ومصالح الحياة الدنيوية .

يمكن أن يكون للمرء موقف إيجابى من الأمور الدنيوية ، ويظل فى الوقت نفسه متمسكا بالقيم الروحية ، وبمعنى آخر ، يمكن تحقيق التوازن بين الاهتمام بالأمور الروحية

والاهتمام بالأمور الحياتية أو الدنيوية ، إلا أنه لابد من التأكيد على أن مثل هذا التوازن لا يمكن أن يتحقق بين الروحانية والمادية . وبما أن المادية لا تعنى فقدان الروحانية ، فإن التوجه الصحيح لمن يتمسكون بالقيم الروحية يمكن أن يقرر ذلك . إنهم ليسوا فى حاجة لأن يرفضوا الثروة أو الجهود التى تؤدى إليها ، ولا أن يرفضوا تلك المعارف التى تحافظ على أوضاعهم وحمايتها فى هذا العالم الملىء بالمخاطر . وما دام إيمانهم بالقيم الروحية يلقى اهتماما ؛ فبإمكانهم العمل ومنافسة الجماعات الأخرى للحصول على الثروة واكتساب المعرفة فى مختلف المجالات .

العمل الجاد والمثابرة فى بذل الجهد وعدم الاستسلام بسهولة ، كلها وسائل لتحقيق النجاح فى الحياة الدنيا . وما دام ذلك كله لا يتناقض مع تعاليم الإسلام والقيم الروحية فلا يوجد هناك سبب يمنع المسلمين من أن يجدوا ، وأن يجتهدوا .

﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾

سورة الأنبياء : الآية (١٠٥)

واضح ، كما تقول الآية الكريمة ، أن الأرض تخص الصالحين ، وليس المقصود بالصالحين الفقراء من الناس أو الأغنياء فقط . إن أى مسلم يطبق تعاليم الإسلام بإخلاص وأمانة سوف يقبله الله من الصالحين دون تمييز بين غنى أو فقير ، ولو أن تلك الفروق ينبغى أن توضع فى الحسبان لكان القرآن قد نص على ذلك .

الزعم بأن العمل الذى يؤدى إلى الرفاهية وبحبوحة العيش يعبر عن الجشع للأشياء المادية ، لا يجب أن يثنى المسلمين عن القيام به ما داموا يؤدون طقوسهم الدينية ويتمسكون بقيمهم الروحية . العمل الجاد لا يعنى إغفال الواجبات الدينية . والواقع أن الطاقات والأفكار عندما تتركز على العمل يكون احتمال إضافة الوقت فى الشكوى والأنين من مشكلات الحياة احتمالا ضعيفا . الشكوى والأنين تحولان أفكار المرء إلى المشاغل الدنيوية .

عندما يتأمل المرء مصيره فى الحياة ، لابد من أن يصاب بالإحباط . هناك دائما شىء ما ينقصه فى الثروة أو الفرص ، وهناك دائما ما يميز الآخر . هذا الآخر الذى يعتبره المرء محظوظا ، عندما نقارنه بشخص آخر أكثر تنعما سوف يشعر بأنه أقل منه بكثير . ولو أن كل أفراد المجتمع أضاعوا الوقت فى مثل هذه الأفكار ، فلن يكونوا فقط غير منتخبين ، بل إن المناخ الاجتماعى بكامله سوف يموج بالخلل الذى لا يمكن تخيله .

﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾

سورة إبراهيم : الآية (٧)

هذه الآية القرآنية تؤكد أهمية أن يكون الشخص المسلم شاكرا على ما لديه . والحقيقة أنه لا يوجد إنسان فى هذا العالم محروم تماما من بعض الحظ الحسن لو أنه تأمل قسمته بتعقل وأمانة ؛ فالمسلم محظوظ فى المقام الأول ؛ لأنه ينتمى إلى العقيدة الصحيحة . وإلى جانب ذلك ، هناك دائما لديه ما هو أكثر بما لدى أى شخص آخر ، سواء أكان ذلك الآخر غنيا أم فقيرا . الشخص الغنى المعتل الصحة يخشى دائما أن يقع عليه اعتداء ، وأن يفقد ما يملك ولا يستطيع أن يتحرك أو أن يعيش بحرية ، هذا الشخص لا يعتبر أسعد حظا من الشخص الفقير الذى لا يعانى من شىء من ذلك . ومن جانب آخر ، وخاصة جانب الملكية ؛ فإن الشخص الغنى أوفر حظا بالطبع من الشخص الفقير .

واجب الحمد والشكر على ما حققه المرء ، لا يعنى ألا يكون عليه أن يسعى لتحقيق المزيد . عدم العمل دليل على عدم العرفان وخاصة بالنسبة للقادرين على العمل . الشخص المعافى الذى لا يفيد من فرص العمل هو غير ممتن لصحته . الشخص الذى أنعم الله عليه بموهبة أو قدرة فى أى مجال من المؤكد أنه سيكون جاحدا لنعمة الله إن هو لم يستخدم موهبته أو قدرته . موهبة المرء وقدراته ينبغى ألا تستخدم فقط من أجل الثواب فى الحياة الآخرة . الاعتماد على الآخرين فى الحياة ، بينما المرء يؤدى ما يعتبره طقوس عبادة لضمان الفوز فى الآخرة ، من المؤكد أنه يعبر عن جشع . من الواضح أن الإسلام يطلب ما هو أكثر

من ذلك ، الذين يؤتون الزكاة والصدقات ، الذين يخدمون قضية جيدة ، الذين يضيفون إلى المعرفة الإنسانية ، أولئك جميعا يعملون بما يتفق والمبادئ الإسلامية . هذه الأعمال كلها تعود بالنفع على المجتمع وعلى العالم . هذه الأعمال كلها تجلب السعادة فى الحياة الدنيا وفى الآخرة . ليس لمن يقوم بها فقط ، وإنما للآخرين وللمجتمع بأسره أيضا . إن استخدام نعمة الله من أجل أكبر عدد من الإخوة وليس لصالح المرء فقط ، لدليل على أن المرء يقدر نعم الله قدرا كبيرا ، والمؤكد أن ذلك يتفق وتعاليم الإسلام .

الإحباط الذى يتكلم عنه الجيل الجديد يتناقض وروح الإسلام . الإحباط دليل على جحود المرء بدرجة أو أخرى . يمكن للمرء أن يغير حظه بالجد والاجتهاد . ليس مطلوبا أن يشكو طوال الوقت ويندب حظه . فى هذا العالم الزاخر بالتحديات التى لا تنتهى ليس هناك من يستطيع الهرب من سوء الحظ دائما . التحديات هى التى تضع قوة إيمان المرء والقيم الروحية المتأصلة فيه موضع الاختبار .

﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾

سورة الرعد : الآية (١١)

بحكم ما يراه المرء وما يسميه فى هذا البلد تبدو كلمتى «محبط» و«حزين» هى الكلمات الأكثر تكرارا على شفاة أبناء الملايو بمن فيهم أولئك الذين يتشدقون بأهمية القيم الروحية ومساوئ المادية . إذا كان هناك أمر «دنيوى» لا يتفق مع رغباتهم ، راحوا يرددون الكلمتين : «محبط» و«حزين» مرارا وتكرارا ، وهذا يبين ضعف إيمانهم بالقيم الروحية ؛ لأن أصحاب الإيمان القوى لا يحبطون بسهولة .

إن دراسة جهاد النبى محمد –صلى الله عليه وسلم– من أجل نشر الإسلام ، سوف تبين لنا كيف أنه بالرغم من التحديات المتوالية التى كانت تختبر إيمانه ، لم يصبه الإحباط ولا الحزن بسبب ما كان يلاقيه . لقد واصل جهاده بمختلف الطرق والوسائل لكى يعلو على

تلك التحديات التى اعترضت طريقه . وتاريخ انتشار الإسلام فى العالم بعد وفاة النبى ، يصور لنا كذلك كيف واجه الخلفاء التحديات بشجاعة دون شعور بالحزن . وأخيرا ، فإن تحول أبناء الملايو أنفسهم إلى الإسلام ، لابد أنه كان تحديا هائلا بالنسبة للتجار العرب والهنود فى عهد مظفرشاه (القرن الخامس عشر الميلادى) . ولو أن أبناء الملايو كانوا قد أصيبوا بالحزن ، لما أصبحوا مسلمين .

وهكذا يتضح لنا أنه لمواجهة التحديات التى تعترض طريق المؤمنين بالقيم الروحية بنجاح ، يجب ألا يكون هناك مكان للإحباط والحزن ، مشكلة أن يكون المؤمنون بالقيم المادية أكثر تقدما وكفاءة لا يجب أن تكون سببا فى الشعور بالإحباط والحزن بين المؤمنين بالروحانية . وإذا وجدوا نقصا فى أنفسهم باعتبارهم مؤمنين بالروحانيات ؛ فينبغى عليهم ألا يتركوا أنفسهم فريسة للإحباط والحزن ، وحيث إنهم مدركون لخطورة الثروة والكفاءة لدى الماديين على بقاء القيم الروحية ، لابد أن يكون توجههم نحو الثروة «الدنيوية» والكفاءة واضحا فى أذهانهم . يجب أن يسلكوا كل السبل القانونية للحصول على الثروة وعلى كل ألوان المعرفة التى تحقق لهم القوة ، وتتبدى أهمية ذلك على نحو أكثر وضوحا فى وجود أساليب القتال الحديثة .

المسلمون معرضون فى الوقت الحاضر لاحتمال قوى بأن تحتل فئات مختلفة من الماديين بلادهم وتستولى عليها . وسواء كان أولئك من الرأسماليين أو الاشتراكيين أو الشيوعيين ؛ فكلهم حادبون على تدمير الالتزام والإيمان بالقيم الروحية . فى الدول الإسلامية التى احتلها الشيوعيون فى آسيا الوسطى ، وترزح الآن تحت الحكم الشيوعى ، فقد الإسلام أتباعه وأنصاره . وهكذا أيضا مصير المسلمين فى شرق وجنوب آسيا . الدين لا معنى له دون أتباع وأنصار . والتركيز على الحياة الآخرة واعتبارها أهم شىء ، أمر لا معنى له أيضا ؛ فالدين موجود لأن أتباعه موجودون . ولا شك فى أن المسلمين ملومون ؛ لأن بعض الدول الإسلامية -نتيجة لضعف قدراتها- قد تم الاستيلاء عليها كما تم قتل وتعذيب

المسلمين وإجراء عملية «غسيل مخ» لهم عن طريق الدعاية المعادية للإسلام ، وإلى أن فقدوا إيمانهم ولم يعد فى البلاد مسلمون .

من هنا ، من الواجب على المسلمين أن يطوروا من قدراتهم ، ليس فقط على استخدام الأسلحة الحديثة ، وإنما أيضا على ابتكارها وإنتاجها . ولبناء القدرة الدفاعية للأمة وللمجتمع الإسلامى لابد من أن يكون لدى المسلمين الثروة الكافية ، ؛ حيث إن احتياجات الدفاع الحديث تتطلب رصد مخصصات مالية كبيرة .

﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لا تُظْلَمُونَ ﴾

سورة الأنفال :الآية (٦٠)

فى غرب آسيا ، كان المسلمون فاشلين باستمرار إلى أن استطاعوا أن يحصلوا على الثروة من صناعة النفط ، ولكنهم ما زالوا مجبرين على أن يظلوا متسولين فيما يخص تكنولوچيا الحرب . وضع المسلمين هناك ما يزال محفوفا بالمخاطر ؛ لأن الثروة دون معرفة لا قيمة لها ، بالإضافة إلى أن الثروة لا تدوم إن لم يكونوا قادرين على المحافظة عليها واستخدامها . فى إحدى الدول الإسلامية المهمة ، نجد أن مسئولية الدفاع بكاملها فى أيدى الأمريكيين . . . غير المسلمين . والحقيقة أن بعض الدول قد بددت أموال النفط بسبب الإنفاق المفرط والجهل بأساليب العمل التجارى .

وهناك ظاهرة عجيبة ، وهى عجز وعدم كفاءة أولئك الذين لا يقدرون قيمة الثروة ولا يحسنون استخدامها عندما تهبط عليهم فجأة . الثروة الناتجة عن البترول مثلا أحدثت ضررا بليغا باقتصاد وقيم الناس الذين كانوا متمسكين بالروحانية ذات يوم . قبل أن يصبح

النفط مصدرا للثروة ، لم تكن تكاليف المعيشة مرتفعة هكذا فى دول آسيا الوسطى . واليوم ، أدى ارتفاع سعر البترول إلى تضخم كبير ، الأمر الذى جعل من الصعب على المسلمين أن يؤدوا فريضة الحج مثلا ! بالإضافة إلى سلوك وأخلاقيات محدثى النعمة قد لطخت صورة المسلمين .

الحياة الدنيا فى الواقع ليست هى الحقيقة النهائية ، كل إنسان سوف ينتهى أجله ذات يوم ، ولن يأخذ معه من ثروته شيئا ، تلك الثروة التى جمعها فى حياته . فى عصر الفراعنة كانت هناك محاولات لحمل بعض الثروة المادية إلى العالم الآخر ، ولكن ذلك كان مجرد حلم ، ولا مكان لمثل ذلك فى الإسلام . موقف الإسلام بالنسبة لهذا الموضوع يقوم ، بكل وضوح ، على القيم الروحية . ينبغى ألا ينسى المسلم أن الثروة الدنيوية مطلوبة فقط من أجل هذه الحياة الدنيا ، السعادة النهائية تعتمد على العبادات والالتزام بتعاليم الدين ، وعلى الأسباب التى أنفقت من أجلها الثروة وكيف كان ذلك ، ولكن بالرغم من أن الثروة الدنيوية لا يمكن أن تفيد صاحبها فى الآخرة ، إلا أنها يمكن أن تساعد فى حل مشكلات المعيشة ، ليس بالنسبة لأسرته فقط ، وإنما بالنسبة للمجتمع المسلم الذى يتركه وراءه . إن الإنسان المادى الجشع فقط هو الذى سيصاب باليأس ؛ لأنه لا يستطيع أن يحمل ثروته معه عندما يموت . قوى الإيمان بالقيم الروحية لن يكون لديه مثل هذا الشعور بالأسى ؛ لأنه يدرك أن حياة الرغد فى هذه الحياة الدنيا عرض زائل . والحقيقة أنه سيكون فى حالة سلام روحى عندما يعرف أن سعيه فى الحياة الدنيا هو صورة من صور العبادة ، وأن الباقين فى الحياة بعده سوف يفيدون من ثروته .

﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾

سورة الكهف : الآية (٤٦)

مساعدة الناس فضيلة فى الإسلام ، كما أنه يحض المسلمين عليها . وعندما يتوفى شخص ما عن ثروة تقسم حسب الشريعة الإسلامية ، وهو أمر يشبه زكاة المال وزكاة الفطر

وغيرها من الصدقات التي يجود بها الأحياء . والإنسان الذى يدرك أن الممتلكات لا يمكن حملها إلى الآخرة ، ويواصل كده واجتهاده لكى يحقق ثروة ، مثل هذا الإنسان لا يمكن أن يتهم بالجشع ؛ فالمحك ليس هو السعى من أجل الثروة ، وإنما توجهاته ومعتقداته ؛ فإذا كان مسلما من المؤمنين بالقيم الروحية ومستعداً فى الوقت نفسه للعمل من أجل تحقيق الثروة التى ستقسم فى النهاية حسب الشريعة الإسلامية ، فلابد من احترامه وتشجيعه .

من جانب آخر ، إذا رفض شخص ما أن يعمل لكى يحقق ثروة فى الدنيا ، لأنها لا تذهب معه إلى الآخرة ، فلابد من أن يكون محتقرا ؛ لأنه يقيم وزنا كبيرا للثروة الدنيوية ويعمل من أجل نفسه فقط وليس من أجل المجتمع ، وهذا توجه مادى لا يتماشى مع الروحانية .

فى هذا العصر المادى ، يوجد أمام المؤمنين بالقيم الروحية تحدٍّ عليهم مواجهته ، ومن الواضح أن هذا التحدى لا يمكن التغلب عليه فى بعض الدول الإسلامية . المسلمون ممزقون بين بديلين ، البعض يقبل والبعض يرفض قيم وأساليب الحياة المادية . الرفض دون فهم الفضائل الممكنة للثروة ، كان سببا فى هزيمة الجماعة المؤمنة بالروحانية . من ناحية أخرى ، فإن من يقبلون القيم المادية يديرون ظهورهم للقيم الروحية . الفهم العميق لمادية العصر الحديث والتربية الروحية القوية فقط هى التى تضمن سلامة وبقاء الروحانية .

هذا الفصل من الكتاب ليس فتوى دينية ، وإنما هو تحليل لبيان أن القيم الروحية والدينية يمكن الحفاظ عليها دون التخلى عن استخدام وإتقان الوسائل الحديثة التى تحمى وضع وأمن المسلمين . وبالرغم من ذلك فإن القيم المادية مرفوضة ، وهناك اقتناع بأن الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية مخطئة .

ولكن الخلط بين «الدنيوية» و«المادية» لابد من أن يتم تصحيحه . الدنيوية لا تعنى الجشع والتكالب على الثروة بالضرورة . الثروة الدنيوية هى هبة من الله ، وليس للمسلمين فقط . ازدراؤها غطرسة وجحود لنعمة الله . من واجب المسلمين أن يقبلوا هذه النعمة ، وأن يقدروها حق قدرها دون أن ينسوا أن عليهم واجبات معينة فى هذه الحياة الدنيا .

هل يستطيع المسلمون المحافظة على روحانيتهم عندما يكون لديهم ثروة وخبرة هذه الحياة الحديثة؟ ألن تدير المتع والمباهج الدنيوية رؤوسهم؟ أن يضعف التزامهم بتعاليم الدين لأنهم يكرسون وقتا أطول وطاقة أكبر للأعمال الدنيوية؟ ألا يكون مصير الإسلام مثل مصير المسيحية؟ لقد رأينا كيف أضرت الثروة المفاجئة الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول باقتصاد وأخلاقيات بعض المسلمين . وهناك بالتالى خطر ما ، وهو أن يصيب الدمار القيم الروحية بسبب الهجوم الضارى للثروة المادية . ولكن ، لو فهم المؤمنون بالقيم الروحية الفرق بين المادية والدنيوية ، وعلاقتهما بالروحانية فإن إيمانهم لن يتحطم أو يهتز .

لقد تحطم الإيمان بالقيم الروحية بين المسيحيين بسبب ضغط القيم المادية ، وحدث ذلك لأنهم لم يواجهوا العصر المادى بوعى وعيون مفتوحة . فجأة ، اخترقتهم القيم العلمانية التى كان من السهل فهمها وقبولها ، ولكى يحافظوا على القيم الروحية فصلوا الكنيسة (الدين) عن الحياة العلمانية (أى أنهم فصلوا الروحانى عن الدينى) . ونتيجة لذلك أصبحت المسيحية أقل قدرة على الدفاع عن حماية موقفها من تهديد العلمانية ، وحلت القيم المادية للفلاسفة وعلماء السياسة محل الروحانية فى المسيحية .

الإسلام لا يفصل الدينى عن العلمانى . والإسلام -على الأقل فى هذا البلد- ليس منفصلا تماما عن السلط السياسية للحكومة . الإسلام يمكن أن يؤثر ، بل ويتحكم ، فى نواح كثيرة فى إدارة شئون هذا البلد . وما زال قادرا على أن يؤكد أن التمسك بالقيم الروحية سيظل قويا فى الكفاح من أجل مواجهة تحديات العالم الحديث .

ما زال هناك أمل فى الحفاظ على الروحانية ، حتى عندما يسعى المسلمون ، ويحصلون على الثروة المادية والمعارف الحديثة . والحقيقة أنه عندما يتسلح المسلمون بأدوات ومهارات العالم الحديث ، حينئذ فقط يكون هناك ضمان ، لأن يستمروا فى تمسكهم بالقيم الروحية التى ستحقق لهم السعادة فى الدنيا والآخرة .

بدون الثروة والكفاءة ، سيخضع المسلمون دائما للظلم ، وفى النهاية سوف تضيع القيم الروحية . هكذا العلاقة بين الروحانية والمادية ، وآثار كلتا المجموعتين من القيم على المجتمع الإنسانى بعامة ، والإسلامى بخاصة .

الفصل السادس

أبناء الملايو والتأثير الشيوعي

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

سورة الروم – الآيتان : (٣٠ ، ٣١)

فشل الحزب الشيوعى الملايوى – MCP فى خطته للاستيلاء على السلطة فى هذه البلاد عن طريق الصراع المسلح فى فترة الطوارئ ما بين ١٩٤٨ ، ١٩٦٠ ، وذلك لأن أبناء الملايو رفضوا الانضمام إلى العصابات الشيوعية أو تأييدها . وهناك البعض ممن يعتقدون أن الشيوعيين هزموا فقط بفضل جهود القوات المسلحة التى كانت تضم جيوشا من بريطانيا وغيرها من دول الكومنولث ، لكننا قد شهدنا فى ڤيتنام مثلا كيف منيت القوات الهائلة للولايات المتحدة بهزيمة على أيدى الشيوعيين . لقد هزم الأمريكيون فى ڤيتنام ؛ لأن شعب ڤيتنام الجنوبية لم يكن وراء حكومته بقوة أو إجماع . لم يكن له موقف ثابت ضد الشيوعيين ، إلى جانب أن عقيدة الناس هناك لا تحرم الإلحاد الذى هو أحد أعمدة الأيديولوچية الشيوعية .

وفى ماليزيا ، كان هناك من أبناء الملايو من حاربوا إلى جانب الشيوعيين ، ولكنهم كانوا قلة . كان الملايويون ضد الشيوعيين بوجه عام ، ولذلك بعد هزيمته فى عام ١٩٦٠ ، قرر الحزب الشيوعى وخطط لحشد الدعم من أبناء الملايو عندما قام بمحاولة جديدة ، ولو أنه كان قد نجح فى الحصول على تأييدهم ، لكان هناك احتمال كبير لأن يستولى الشيوعيون على السلطة فى ماليزيا .

وقفة الملايويين المناهضة للشيوعيين تستند إلى عقيدتهم ؛ فتعاليم الإسلام هى ضد المفاهيم والفكر الشيوعى على طول الخط . الشيوعيون ينكرون وجود الله ودين الله ، بينما الأساس فى العقيدة الإسلامية هو الإيمان بإله واحد ، وإلى جانب ذلك فإن الإسلام هو الذى يقرر النظام الاجتماعى وكافة جوانب الحياة وعلاقات المسلمين ، وذلك كله يتعارض مع الفكر الشيوعى . من هنا تستمر ثقتنا بأن أبناء الملايو المسلمين متمسكون بدينهم ، وأنهم لن يؤيدوا الشيوعية أو أن يصبحوا شيوعيين .

إلا أننا لسنا متأكدين من أن إيمان أبناء الملايو بالإسلام سيظل قلعة منيعة أمام الشيوعيين . هناك من هم على استعداد لأن يصبحوا شيوعيين بالرغم من أنهم قلة . فى أندونيسيا ، على سبيل المثال ، تنكر كثير من أبناء المسلمين لدينهم وساروا كلهم ذات يوم خلف الآمال الشيوعية . وفى بعض الدول الغربية ، كما فى ألبانيا ، هناك مسلمون تنكروا للإسلام وأقاموا حكومات ذات أيديولوچيات شيوعية أو شبه شيوعية . وفى الأجزاء الجنوبية من الاتحاد السوڤيتى لم تعد سلالة المسلمين يؤمنون بالإسلام ، وذلك نتيجة لعمليات «غسيل المخ» التى قام بها الشيوعيون بعد الاستيلاء على تلك المناطق .

والواقع أن غرس الشيوعية بين المسلمين لم يعد أمرا غير عادى أو صعبا ، إلا أن ذلك لا يتم على نحو مباشر ، ولكن غرسها بأسلوب غير مباشر أمر ممكن ، حيث توجد شواهد فى ماليزيا على أن هذه العملية كانت تجرى فى ماليزيا منذ وقت طويل ، وأنها قد ساعدت القضية الشيوعية بشكل كبير . وفى وقت ما ، حاول الشيوعيون أن يؤثروا على أبناء الملايو لكى يتخلوا عن دينهم وينكروا وجود الله . وأحد الأدلة على قبول الأفكار الشيوعية التى يسعى إليها الشيوعيون ، كان استعداد بعض المسلمين لأكل الطعام الذى يحرمه الدين . عندما يكون الشخص الذى ينضم إلى الشيوعيين مثلا على استعداد لأن يأكل لحم الخنزير ، نجدهم يعتقدون أنه قد تخلى عن الإسلام تماما وأصبح مثلهم . وبالنسبة لأبناء الملايو ، سواء أكانوا يمارسون تعاليم الإسلام أم لا يمارسونها فإن أكل الخنزير شئ صعب جدا ، ولذلك لم

يكونوا مستعدين لقبول هذا التحدى الشيوعى ورفضوا الشيوعية ، وحيث إن الشيوعيين أصروا على هذا الاختبار الصعب ، وعلى الإنكار الصحيح للإيمان بالله ، كان من الصعب على أبناء الملايو قبول الشيوعية .

واليوم ، بعد أن فهم الشيوعيون موقف أبناء الملايو بهذا الشأن ، أصبحوا لا يضغطون فى اتجاه التخلى عن الإسلام وقبول الأفكار الشيوعية ، وبدلا من ذلك أصبحوا يركزون جل اهتمامهم على تمزيق وحدة أبناء الملايو ، وبإثباتهم أن المسألة الشيوعية لا تختلف عن المسألة الإسلامية استطاعوا أن يقللوا من معارضة أبناء الملايو لأفكارهم .

الإسلام يحض المسلمين على الوحدة . المسلم أخو المسلم ، وهذه الأخوة لا تعنى أن المسلمين كلهم لهم نفس المكانة الاجتماعية أو أنهم ينتمون إلى مجموعة اجتماعية واحدة . الإسلام يقبل حتمية أن يكون فى المجتمع الإسلامى أغنياء وفقراء ، نخبة وعامة ، قادة وتابعون ، وذو سلطان ومن هم بدونه ، لكن النظام والعلاقة بين جماعة وأخرى يقررها الإسلام على نحو يحقق العدالة والأخوة .

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾

سورة الحجرات - الآية (١٠)

لقد قرر الإسلام أساليب شرعية وعقوبات لكل المخالفات ، كما أن التوجه الصحيح والطاعة والولاء للسلطات مقررة أيضا . وباختصار ، فإن المجتمع الإسلامى مجتمع منظم ، ومزود بكافة الوسائل للتعامل مع كافة المشكلات التى لابد من أن تكون موجودة فى المجتمع وسبل حلها .

وبالرغم من أنه يمكن أن يكون هناك درجات فى المجتمع الإسلامى ، إلا أن المسلمين كلهم سواسية ، كلهم عابدون لله ولا وسيط بين المسلم وخالقه . الأديان الأخرى يوجد بها كهنة أو جماعات ذات مكانة دينية خاصة يمكن أن تتضرع إلى الله نيابة عن الآخرين . لا

كهنوت فى الإسلام . لا يوجد «بابا» ولا «كاردينال» ولا «بطريرك» ولا «قسيس» . لا ورثة ولا ممثلين مختارين لله أو للنبى فى الإسلام كما هو فى بعض الديانات الأخرى . أما إذا كانت هناك فوارق فأساسها درجة التقوى والخشوع لله وهو وحده العليم بتلك الفوارق .

إذا فهم المسلمين تعاليم الإسلام ومارسوها بكامل وعيهم ، فلن يتمزق مجتمعهم أو تخترقه أفكار غريبة ، ولذلك بالرغم من أن كثيرين من المسلمين تحكمهم حكومات غير مسلمة ، إلا أنهم لا يمكن أن يتخلوا عن الإسلام بسهولة أو طواعية . وأبناء الملايو من بين الشعوب التى نجحت فى الحفاظ على عقيدتها الإسلامية بالرغم من أن الملايو كانت مختلفة من قبل البوذيين والمسيحيين .

لقد أوضحنا كيف أن الشيوعيين يعون الآن دور الإسلام كعقبة فى سبيل غرس الشيوعية بين أبناء الملايو . وفى سعيهم لبث الفرقة بينهم وإضعاف مقاومتهم للهجوم الشيوعى ، فإنهم يستخدمون جماعات من المتعاطفين مع الشيوعية ، والذين يعارضون الإسلام بشكل غير ظاهر ، كما نجدهم يستخدمون المفهوم الاشتراكى أو الفكرى مادام لا يهتم كثيرا بمسألة الدين . والاشتراكيون يركزون - بشكل أكبر - على النظام الاقتصادى والعلاقة بين الطبقات المختلفة فى المجتمع الإنسانى . ويرى الاشتراكيون - على نحو خاص - أن الأغنياء كلهم يظلمون الفقراء وخاصة العمال ، ولذلك لا يمكن أن يكون العمال والفقراء أصدقاء للأغنياء . لابد من أن يكونوا أعداء لهم - ويحاولون القضاء على الملكية الفردية عن طريق الاستيلاء على السلطة .

الاستيلاء على الثروة أو الملكية ليست هى الطريقة لتحقيق الإخاء والمساواة فى الإسلام . الثروة ليست محرمة فى الاسلام مادام الشخص يطيع أوامر الإسلام المتعلقة بزكاة

المال وزكاة الفطر إلى غير ذلك من الصدقات . ومن هنا يلجأ الاشتراكيون إلى تأجيج المشاعر بلفت الانتباه إلى الصعاب التى يواجهها الفقراء ، ويقارنون بينها وبين الحياة الرغدة التى يحياها الأغنياء . ويلقون باللوم على الفجوة بين الأغنياء والفقراء وما يواجهه الفقراء من ظلم على أيدى الأغنياء ، ومن السهل توضيح ذلك لأن معظم الرأسماليين ليسوا مسلمين ، وعادة ما يظلمون العمال . وفى نهاية الأمر تحظى النظرة الاشتراكية بالقبول وخاصة من قبل المثاليين من الشباب . عند هذه المرحلة يتم التخلى عن القيم الإسلامية الخاصة بالنظام الاجتماعى والعلاقة بين الجماعات الاجتماعية . وسواء أكان الأغنياء ظالمين أم لا ، فلابد من أن يكون الفقراء فى حالة صراع معهم ، أى أن الصراع بين الطبقات ليس فى حاجة لأن يكون نابعا من الظلم بالضرورة ، إنه صراع أيديولوچى محض . هذا الصراع لا يسير فى القنوات التى حددها الإسلام ، وإنما يتبع أساليب وضعها الاشتراكيون الغربيون .

ونتيجة الصراع بين الأغنياء والفقراء ، وأصحاب العمال والعمال يحدث الصرع فى التضامن الإسلامى ، وعند هذه المرحلة يصبح من السهل على الاشتراكيين أن يعادلوا الأغنياء بالأقوياء ، أى قيادات المجتمع الذين يمسكون بزمام الحكم ؛ بحيث يمكن أن تتهم الحكومة بالتواطؤ مع الأغنياء ، وهكذا فإن المسلمين الفقراء (العمال - الفلاحون - الصيادون) يتحولون إلى معارضة الحكومة ، الأمر الذى يعمق الصرع فى التضامن والأخوة الإسلامية ، وقد حدثت هذه العملية بكاملها بين أبناء الملايو وكلهم مسلمون . وبالرغم من أن هذه الفلسفة وهذه الرؤية نابعة من الاشتراكية ، إلا أنها لم تعد تعتبر اشتراكية ، بل إن جماعات مختلفة من أبناء الملايو تعتبرها من تعاليم الإسلام ، وأصبح تفسير القرآن والحديث يعدل لكى يتناسب معها .

ما أثر هذه التغيرات التى حدثت لأبناء الملايو على الصراع الشيوعى فى ماليزيا؟ لقد سبق أن أكدنا أن هزيمة الحزب الشيوعى الملايوى فى سنوات ١٩٤٨ - ١٩٦٠ كانت بسبب عدم وجود دعم له من أبناء الملايو ، وإلى اليوم وهم يرفضون الشيوعية ، مازال إيمانهم

بالإسلام قويا . ونستطيع فى الحقيقة أن نستنتج من الأدلة الواضحة أمامنا أن أبناء الملايو يولون مزيدا من الاهتمام للإسلام أكثر من ذى قبل ، إلا أن تغيرا مهما قد حدث من وجهة نظر الصراع الشيوعى .

هناك صرع فى التضامن بين أبناءالملايو وهو صراع حدث فى أمر مهم ، كونه بين قطاع عريض من أبناء الملايو وقادتهم الذين يمسكون بالسلطة فى الحكومة . فى وقت ما ، كان الشيوعيون وحدهم هم الذين يعارضون الحكومة (بدعم البعض من غير الملايويين) ، ولكن أبناء الملايو أنفسهم هم الذين يعارضون الحكومة اليوم ، ويكيلون للقيادات كل أنواع الأتهامات .

فى تكتيكات القتال ، ليس من الضرورى أن تكون هناك صداقة بين فريقين يهاجمان عدوا واحدا ، أما الذى يجعل الهجوم مؤثرا وناجحا ، فهو أنهما يقومان بالتنفيذ فى وقت واحد . الشيوعيون يعارضون الحكومة ، وبالرغم من أن أبناء الملايو ليسوا أصدقاء ولا حلفاء للشيوعيين ، ولكن بهجومهم على الحكومة عندما تكون فى مواجهة الشيوعيين ، فإنهم (أى أبناء الملايو) إنما يساعدون القضية الشيوعية . لقد رأينا ذلك فى فيتنام الجنوبية . كان البوذيون يعارضون حكومة فيتنام الجنوبية لأسباب لا علاقة لها بالشيوعية ، وكان يدعمهم فى ذلك الطلاب الذين كانت لهم هموم ومطالب أخرى منفصلة ، وكانت هناك مظاهرات بشكل مستمر . ونتيجة للاتهامات الكثيرة التى توجه للحكومة ، أصبحت الحكومة مكروهة . محاولة الحكومة لحق المعارضة باستخدام قوات الشرطة والجيش ، لم تؤد إلا إلى صرف الطاقة والعمل بعيدا عن الجهد الموجه ضد الشيوعيين .

الكره الذى بدأ بين الجماعات المعارضة للحكومة انتشر واتسع نطاقه ، وانتقلت عدواه إلى القوات المسلحة ، فانهارت قوتها بعد أن ضعفت ثقتها فى الحكومة . وفى النهاية سقطت حكومة فيتنام الجنوبية نتيجة الهجوم عليها من المؤخرة ومن الأمام ، ونتيجة تخلى القوات المسلحة عنها بعد أن فقدت الولاء .

وربما يعتقد البعض أن حكومة فيتنام الجنوبية كانت تستحق السقوط لفسادها وقسوتها ، ولكن هزيمتها لم تكن تعنى الانتصار بالنسبة للقيادات البوذية أو للطلاب ؛ لأن الذين كسبوا فى النهاية هم الشيوعيون . الفيتناميون الجنوبيون لم يفقدوا حريتهم فى المعارضة وحقهم فى التظاهر فقط ، بل وحرية العبادة أيضا . لم يحصل البوذيون ولا الطلاب على ما قاتلوا من أجله ، بل إنهم فقدوا ما كان لديهم بالفعل . والشئ نفسه بالنسبة لماليزيا ، لو أن أبناء الملايو حاولوا أن يروعوا الحكومة الحالية أو أن يضعفوها بافتراض أن ذلك يتم باسم مبادئ الإسلام ، فإن الضعف سوف يمتد إلى القوات المسلحة . وعندما تضعفت الإدارة والدفاع فلن يكون استيلاء الشيوعيين على السلطة أمرا مستحيلا ؛ أى حكومة شيوعية لن تتخذ الإسلام دينا رسميا ، بل إنها على العكس من ذلك سوف تحاول تدمير الإسلام .

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾

سورة البقرة – الآية :(٢١٧)

والاحتمال السابق توصيفه ليس من نسج الخيال أو دعاية ، لقد حدث ذلك فى بعض الدول العربية التى كانت مراكز للنمو الإسلامى والتربية الإسلامية ذات يوم ، كما حدث فى ألبانيا ، وحدث فى بعض مناطق الاتحاد السوفيتى وفى جنوب شرق آسيا . صحيح أن أبناء الملايو أقوى إسلاما من أبناء تلك الشعوب ، ولكن الوعى بإمكانية حدوث ذلك هو الذى يمكن أن يقى أبناء الملايو من شرور ومساوئ التأثير الشيوعى .

الفصل السابع
نظام القيم وأبناء الملايو

إن وجود مجتمع إنسانى ما يعتمد على نظام القيم يكون قد برز إلى حيز الوجود أو يكون أفراد هذا المجتمع قد صنعوه ، ودون نظام كهذا لا يستطيع البشر أن يعيشوا معًا فى جماعة ؛ لأن العلاقات بين الأفراد لا يمكن تحديدها . لابد من وجود نظام للقيم ، سيئه كانت أو جيدة ، وأن يكون مقبولا من قطاع عريض من المجتمع لكى يبقى ويستمر .

و«السيء» و«الجيد» أمور نسبية كما أن تعريفات «السيء» و«الجيد» ليست متجذرة فى طبيعة الأشياء ، ولكن المجتمع هو الذى يصنعها ويقبلها .

«السيء» و«الجيد» يشكلان أساس نظام القيم فى المجتمع ، وهو أساس يختلف باختلاف المجتمعات والعصور .

ولمزيد من التوضيح يمكن أن نقول إن ما يعتبر جيدا فى مجتمع ما ، قد يكون «سيئا» فى نظر مجتمع آخر ، كما أن ما هو جيد لمجتمع ما فى عصر ما ، قد يصبح سيئا فى نظر هذا المجتمع نفسه فى عصر آخر .

الوعى بأهمية القيم واختلافه من مجتمع لآخر أمر ضرورى فى عصرنا ، وليس ذلك فقط لأن كل أنظمة القيم تتغير فى كل المجتمعات ، بل لأن بعض المجتمعات يمر بعملية تغير عكسى فى القيم ، فما كان «جيدا» قد يصبح «سيئا» ، و«السيئ» قد يصبح «مقبولا» أو جيدا» . وهناك أمثلة على تغير القيم هذا فى جميع أنحاء العالم . العرى - على سبيل المثال- كان يعتبر أمرا سيئا فى نظر كل المجتمعات فى العالم ، ولكن بعض المجتمعات الغربية تعتبره أمرا «عاديا» و«صحيا» ، كما أن العرى على الشواطئ قد أصبح أمرا عاديا ، ولم يعد محرما فى المجتمعات الغربية كذلك .

ومنذ وقت قريب كان تدخين الماريجوانا يعتبر أمرا سيئا وكان محظورا . في الستينيات بدأ استخدامها ينتشر في أمريكا . وما كان له أن يصبح خطرا لو أن المجتمع الأمريكي كان قد اعتبر الماريجوانا «سيئة» ، أو كان على استعداد لاتخاذ إجراء ضد مدخنيها ، لكن العقلاء من الناس من غير المدخنين كانوا يسألون أنفسهم : «وهل تدخينها أمر «سيء»؟

وإذا كانت الماريجوانا تجعل المرء يفقد حواسه ، ألا يحدث الكحول الأثر نفسه؟ وإذا كان الكحول ليس محظورا ، فلم تحظر الماريجوانا؟ وعندما يبدأ العقلاء من الناس يخضعون معتقداتهم للمساءلة (أي القيم المقبولة من المجتمع) ، فسوف يفقد هذا المجتمع شعوره بالاتجاه ويبدأ في التخبط . وفي هذه الحالة فإن أولئك الذين يستهينون بمنع تدخين الماريجوانا ويتحدونه ، سوف يفعلون ذلك علنا وعلى نحو أكثر وضوحا ، والذين يحاولون التمسك بالقيم القديمة سوف يوصفون بأنهم «موضة قديمة» ، والذين يضعون القيم القديمة موضع المساءلة سوف يعتبرون ليبراليين وتقدميين .

إن مجتمعا مواجها بمثل هذا التحدي لا يمكنه اتخاذ أي إجراء شامل ؛ لأن قوة المجتمع في النهاية تعتمد على رغبات الأغلبية . وببروز الجماعة الليبرالية والتقدمية التي تحرضها بشكل غير مباشر الجماعة المحايدة ، لن يصبح المتمسكون بالقيم القديمة يمثلون أغلبية ، وبذلك تغيرت قيمة الماريجوانا بالنسبة للمجتمع .

الأفراد المحايدون أو السلبيون في المجتمع يلعبون دورا مهما وفعالا ، بالرغم من أنهم لا يعترفون بذلك ؛ فهم في واقع الأمر يدعمون الجماعات النشطة والتقدمية . والقيمة الاجتماعية تصبح مؤثرة إذا كانت الأغلبية تحميها . وفي حالة الأغلبية المحايدة يصبح من المستحيل حماية القيمة ، وعليه فإنها لا تصبح قيمة بالنسبة للمجتمع المعني ، وذلك هو ما حدث في الغرب بالنسبة لتدخين الماريجوانا ؛ إذ لم يعد تدخينها يعتبر أمرا سيئا .

من المهم جداً فهم الدور الذي تلعبه الأغلبية الصامتة وخاصة في نظام ديمقراطي .

الصمت من جانبهم عند حدوث شيء جيد هو أمر جيد ، ولكن هل ينبغى أن تظل تلك الأغلبية على صمتها عند حدوث شيء سيء؟ إن النتائج سوف يتحملها الكل . ومن أسف أن معظم الناس أحيانا يجدون من الصعب التأكد ما إذا كان الشيء جيدا أو سيئا ، وفى مثل تلك الأحوال لابد من أن يكون الذين يشعرون بالمسئولية على استعداد لشرح الموقف الحقيقى .

وإحدى الصعاب التى تواجهها الديمقراطية هى أنها تضمن حقوق كل فرد . الديمقراطية تسمح بالمعارضة وتحمى حقوق الأقليات والأفراد ، ولكن لا توجد إجابات قاطعة عن نوع المعارضة التى يمكن أن يسمح بها ، ولا عن الأوقات التى تدافع فيها عن رغبات الأقليات ؛ لذلك عندما ترفض جماعة ما فى المجتمع إحدى قيمه ، ولنقل مثلا حظر تدخين الماريجوانا ، يصبح المجتمع غير قادر على اتخاذ إجراء حاسم . سوف يظهر أفراد من الأغلبية نفسها ليجادلوا فى الأمر ، ليس ما إذا كان تدخينها جيدا أو سيئا ، وإنما من وجهة نظر ممارسة الديمقراطية التى تكفل حقوق الأفراد والأقليات . أما إذا كانت تلك الحقوق تفسر عن شيء جيد أو سيء ، فذلك أمر لا تتم مناقشته . الشيء المهم هو أن حقوق الأفراد والأقليات لابد من أن تكون مصونة ؛ حيث إن ذلك أحد أسس ممارسة الديمقراطية .

إلا أنه لابد من أن نتذكر أن السلوك الواضح للأقلية يمكن أن يكون ضارا ، وأن تلك الأقلية سوف يزيد عددها . وعندما تصبح أقلية كبيرة فلن تصبح الأغلبية قادرة على السيطرة عليها حتى بالوسائل الديمقراطية . عند بلوغ هذه المرحلة ، تضيع القيم القديمة وتكون قيم الأقلية قد تغلغلت فى المجتمع ، وأصبحت جزءا من قيمه . وواضح من هذه الظاهرة أن الاهتمام الزائد عن الحد بحقوق الأقلية فى النظام الديمقراطى ، يمكن أن يؤدى إلى التضحية بالأغلبية .

واليوم ، هناك تحول عكسى كبير فى القيم ، أو انهيار لمنظومة القيم فى المجتمعات الإنسانية كانت النظم والقوانين تعتبر ضرورية وكانت تحترم ، واليوم أصبحت تعتبر عقبات

فى طريق الحرية ، ولذلك أثره السيء على القيم الأخرى التى يحترمها المجتمع . على سبيل المثال ، نجد أن التعليمات والنظم التى تحظر زيارة الطلبة الذكور للطالبات فى السكن الجامعى ، نجدها من وجهة نظر الطلبة عقبة فى سبيل حريتهم . وتحت ضغط منهم ، أعاد المسئولون النظر فى الأمر ، وتوصلوا إلى نتيجة وهى أن الطلبة لهم «وجهة نظر» ! واليوم هناك مساكن مشتركة يعيش فيها الطلبة والطالبات معا ، ويتزاورون فى حجراتهم بحرية تامة .وليت الأمر يقتصر على اعتراض طلبة الجامعات الأمريكية على حظر زيارة الطالبات ، بل إنهم يعتبرون كل القوانين والنظم مقيدة لحريتهم ويعارضونها كلها بإصرار وعناد . والنتيجة هى التخلى عن كل النظم والقواعد . الطلبة يستطيعون أن يفعلوا ما يحلو لهم ، وفى مثل هذا الجو من الحرية غير المنضبطة تم الاستيلاء على مكتب إدارة إحدى الجامعات ، وقام الطلبة بتدمير كل السجلات والوثائق وأثاث المكتب .

وكما أن الاستيلاء على أحد المكاتب يعتبر حرية ، فإن أعمال التخريب التى قام بها الطلاب لم يعتبرها أحد أمرا سيئا أو خطأ ، كما لم يتخذ حيالها أى إجراء قانونى . لم يقدم الذين حطموا المكتب للمحاكمة ، ولم يكن هناك عقاب من أى نوع .

الواضح من ذلك أن هناك انهيارا فى منظومة القيم . ذات يوم كانت النظم والقوانين تعتبر جيدة ومفيدة بالنسبة للمجتمع ، واليوم لم يعد الأمر كما كان ، بل إن أعمال الشغب والتجاوزات والإكراه والتهديد إلى غير ذلك تعتبر أحداثا عادية لا يجب إيقافها أو الرد عليها أو معاقبة مرتكبيها قانونيا .

إن رفض النظم والقوانين ليس مقصورا على الجامعات . فى المجتمع الغربى كله ، هناك انتهاك للقيم التقليدية أو العادية . اللباس النظيف والثياب المهندمة كانت تعتبر ذات يوم سلوكا اجتماعيا عاديا ، بينما أصبحت الملابس الرثة والممزقة والشاذة هى العادية اليوم . وإذا كان المجتمع فى الماضى كان يحرص على أن يقص الشخص شعره بانتظام وأن يصففه ، فلابد من أن يترك اليوم ليطول ويتسخ ويتشعث باعتبار ذلك شعارا لأولوية «الحرية» فى

منظومة قيم المجتمع . هذا هو تحول القيم فى المجتمع الغربى الذى يعتبر صاحب الشعر «المنكوش» الأشعث واللحية الكثة غير المشذبة والملبس الشاذ ، يعتبره «وسيما» ، بينما يعتبر «قبيحا» صاحب الشعر القصير الممشط ، نظيف الوجه ، حليق الذقن ، الذى يرتدى المعطف ورابطة العنق .

كل الفروق بين الرجل والمرأة مرفوضة . ما يفعله الرجل لابد من أن يسمح للمرأة بعمله . بدأ الأمر باللباس ؛ فإذا كان الرجل يرتدى البنطلون ؛ فالمرأة لابد من أن ترتدى البنطلون . ووصل رفض القيم القديمة فى النهاية إلى الدعارة ؛ فإذا كان الرجل يستطيع أن يذهب إلى الداعرات ؛ فالمرأة يجب أن تذهب أيضا إلى الدواعر من الرجال . الزواج حسب الدين أو القانون المدنى مرفوض ، والعيش غير الشرعى معا مقبول كأمر عادى . وليت الأمر قد اقتصر على ذلك ، هناك رجال يتزوجون من رجال ، كما أن هناك الانحراف الذى وصل إلى درجة أن يعيش رجل مع رجل وامرأة ليكون عشيقا لكليهما !

إن ذلك كله يمثل رفضا للقيم الاجتماعية «العادية» ، ولأن الرفض هو رفض للقوانين والنظم ، يعامل المسئولون عن تطبيق القوانين بازدراء واحتقار . رجال الشرطة ينعتون بـ«الخنازير» ، ويصبح دورهم لحفظ الأمن والنظام «ممارسة للظلم» .

ما علاقتنا نحن فى ماليزيا ، وبخاصة أبناء الملايو المسلمين ، برفض الغرب لقيمه؟ لأن أحدا ، فردا كان أو مجتمعا ، لا يستطيع أن يعيش فى عزلة ، وبسبب وسائل الاتصال الحديثة ، فإن ما يحدث فى أى جزء آخر من العالم لابد من يكون له أثره على الحياة هنا ؛ فإذا كان الغرب يرفض القيم القديمة ويضع قيما جديدة معكوسة ؛ فإن مجتمعنا سوف يمر بتغيرات مماثلة عاجلا أو آجلا ، وقد حدث ذلك بالفعل . أما التغير الأسرع فقد حدث بالنسبة للملبس ، إلا أن تغير الأزياء ليس مشكلة خطيرة فى حد ذاته ، ولكنه يصبح مشكلة عندما يكون متبوعا بتغيرات فى قيم أخرى ، كأن يصحب لباس «الهيبيز» – على سبيل

المثال – تدخين الماريجوانا ، وتتم ممارسة قيمهم مثل عدم الرغبة فى العمل . . إلى غير ذلك .

العيش معا خارج إطار الزوجية ليس منتشرا بين أبناء الملايو ، ولكن هناك دلائل على أنه يحدث . القيم التى تسمح بالجنس وتقبل به خارج إطار الزوجية موجودة بين أبناء الملايو ، كما أن هناك أشكالا أخرى من السلوك التى تعتبر عادية ومقبولة ، بينما كانت تعتبر سيئة وكانت ممنوعة فى الماضى . انهيار القيم بالنسبة للدين والاكتراث برأى المجتمع ، واضح فى أحداث كثيرة . الفتاة الملايوية التى تذهب للدراسة فى الخارج ، تتزوج رجلا من عرق آخر . وحسب تقاليد الماضى ، لم يكن مثل ذلك الأمر ليحدث إلا إذا أشهر ذلك الآخر إسلامه لكى يشبّ أبناؤهم مسلمين . صحيح أن ذلك يمكن أن يحدث من الناحية الشكلية فقط ؛ إذ إنه ليس هناك من سبيل للتأكد من كون الزوج والأبناء مسلمين حقيقيين ، كما أنه ليس من السهل أيضا التأكد ما إذا كان أى مسلم مسلما بحق ، لا أحد بإمكانه أن يشق عن قلب الآخر ، والله وحده هو الأعلم بالحقيقة .

فى حال زواج الفتاة الملايوية يحدث الآتى : أولا ، الرجل لا يتحول إلى الإسلام وذلك لأن الفتاة – استجابة لمعنى الحرية على النمط الغربى – تعتبر مسألة الدين حرية شخصية ، حتى وإن أصبح زوجها مسلما فسوف يعتبر ذلك عارا ؛ لأنها عملية نفاق لخداع المجتمع ، وبما أنها فتاة أمينة فهى ترفض النفاق . واتساقا مع حرية العبادة هذه فإنهما عندما ينجبان طفلا فلن تنشئه حسب تعاليم الإسلام ؛ حيث إنه – كما تقول – لابد من أن يكون حرا فى اختيار دينه وسواء اختار دين أبيه أو دينها فذلك حقه ، وهو الذى يقرره .

هذا الموقف يصور لنا بوضوح تغير القيم الذى يمكن أن يحدث بين أبناء الملايو . قد تكون تلك حالة متطرفة ، إلا أن التطورات التى تتجاوز الحدود غالبا ما تبدأ بانحراف طفيف ، ولا نستطيع أن نتبين متى يتبع تحول طفيف فى القيم تحولا طفيفا آخر ، إلى أن يحدث الانتهاك الكامل للقيم القديمة كما حدث فى الحالة السابقة .

هناك تحولات طفيفة كثيرة فى القيم تحدث فى مجتمع أبناء الملايو وليست كلها سيئة ، ولكن ، كما أن معظم التحول فى القيم فى الغرب إلى الأسوأ ، وحيث إنه من السهل تقليد الأسوأ ، فإن هناك مؤشرات معينة على أن مجتمع أبناء الملايو يتحول إلى الأسوأ .

وهذا مثال آخر : أبناء الملايو عادة يحترمون كبر السن ، ويعتبرون المسنين حكماء ويكنون لهم احتراما شديدا ، بينما المؤكد أنه ليس كل كبار السن حكماء أو عقلاء أو يستحقون الاحترام . بعضهم غبى ومتخلف فى أفكاره . احترام الكبار كلهم وبلا استثناء لمجرد أنهم مسنون ، أو كمبدأ عام ، قد لا يكون صوابا ، ولكن عدم احترام الكبار بشكل عام ليس صوابا كذلك . لابد من أن ندرك أن كبار اليوم كانوا صغارا بالأمس ، ولو أنهم كانوا يستحقون الاحترام فى صغرهم (فنحن نقر بقدرات الصغار) فإن التقدم فى العمر لا ينبغى أن ينقص من قدراتهم . ومن أسف أن كبار السن اليوم ، فى نظر الصغار ، لا يستحقون الاحترام .

التحول من مجتمع يحترم كبر السن ، إلى مجتمع يحتقر المسنين . هذا التحول يعتبر انهيارا فى إحدى قيم أبناء الملايو . الأب الذى كان يحذر ابنه من أحد المخاطر فى الماضى ، يجد ابنه اليوم يقول له : «انتبه !» الصغار اليوم ، والحاصلون منهم على تعليم عال بخاصة ، يكتبون عادة لآبائهم يذكرونهم بما ينبغى عليهم عمله . إنهم يصدرون التعليمات لآبائهم ، ومن ناحية أخرى لا يبالون بأى تعليمات أو توجيهات من آبائهم على اعتبار أنهم جهلة ، فهل يمكن أن يؤدى مثل هذا التغير فى القيم إلى تحسن المجتمع؟ منطقيا . . لن يحدث ذلك . الصغار سيكبرون ، وسوف يعاملهم الصغار باحتقار مهما كان ما كافحوا من أجله وما حققوه فى شبابهم . سوف تستمر ثنائية الكبير والصغير ، وسوف تقاس الصلاحية بالمصدر وليس بالجدارة . إذا فعل المسن شيئا «فهو سيىء» ، وإذا فعل شاب الشىء نفسه فلابد من أنه «جيد» .

وبالإضافة إلى مسألة الكبير والصغير ، هناك أمثلة أخرى كثيرة على قيم جيدة فى

مجتمع الملايو ، حلت محلها قيم غربية سيئة . بعض القيم الغربية التى تم تمثلها لها آثار بسيطة ، إلا أن هناك قيما أخرى سوف تدمر مجتمع أبناء الملايو .

إن المجتمع الصحى المعافى لا يمكن أن يوجد وأن يستمر دون قانون أو نظام . القانون والنظام يعنيان وجود حدود لحرية الفرد ، والحرية لها حدود حيث إن حرية فرد ما يمكن أن تؤثر على حقوق الآخرين أو على الإسلام وأمن المجتمع نفسه .

فعلى سبيل المثال ، لابد من أن يكون الفرد حراً فى التعبير عن رأيه ، ولكن إذا كان ذلك ينطوى على إساءة إلى الآخرين أو ابتزازهم ، فإن المجتمع لا يمكن أن يسمح بمثل تلك الحرية . وبالمثل ، يمكن أن يعمل الفرد للحصول على ما يعتقد أنه حقه ، لكن ينبغى ألا يؤثر على حقوق غيره أو على حقوق المجتمع نفسه .

ولتمكين كل فرد فى المجتمع من الحصول على حقوقه دون التأثير على حقوق الآخرين ، وعلى الحق الجمعى للمجتمع نفسه ، توضع القواعد لضبط هذه الحرية فى طرق ووسائل المطالبة بالحقوق . القواعد والقوانين لا يمكن أن تطبق من تلقاء نفسها ؛ لذلك يجب على المجتمع أن يعين هيئة مسئولة عن تطبيق هذه القوانين ، ويتعين على كل أفراد المجتمع أن يطيعوا تعليماتها ، وهنا نقع فى مأزق ؛ فإذا كان لهذه الهيئة سلطة غير محدودة ، سيكون هناك احتمال لأن يساء استخدامها ، ولمنع ذلك لابد من أن يكون لهيئة أخرى سلطة التصرف فى حال حدوث استغلال أو سوء استخدام للسلطة . الهيئة التى تقوم بالسيطرة تسمى «الشرطة» ، والسلطة الممنوحة لها خاضعة للقانون ، وعملها مهم بالنسبة للمجتمع ، وإذا أساءت الشرطة استخدام سلطتها ؛ فهناك وسائل لوضع حد لذلك ، إلا أنه فى سعيها لتأمين المصالح الجمعية للمجتمع –الصالح العام– فلابد من أن تكون هناك أطراف تشعر بضغوط القوانين التى تطبقها ، وهذه الأطراف سوف تعتبر هذا النوع من الضغط «ظلما» ، وما داموا هم فقط الذين يعتبرون عمل الشرطة ظلما ، فالأمر لديهم ، ولكن إذا تعاطف المجتمع معهم فسوف تبدأ المشكلات . وإذا أدان المجتمع جهاز الشرطة بسبب تنفيذه للمهام

المحدده له ، فإن سلام المجتمع سوف يتمزق . وإذا أصبحت الشرطة تنعت بـ«الخنازير» تقليدا لما يفعله الطلاب فى أمريكا ، فسيصبح من المستحيل تطبيق القوانين التى تحفظ أمن المجتمع ، وعندما تكون هناك قوانين لا تطبق ، فذلك أسوأ من عدم وجود قوانين على الإطلاق . المجتمع الذى لا تطبق قوانينه لابد من أن يتفكك ، سوف تعم الفوضى ويغيب النظام والسلام ، وتكون السيادة للعنف . توجه الشباب الغربى بالنسبة للشرطة ليس توجها صحيحا ، ونظام القيم فى مجتمع الملايو يحترم الإدارة ؛ لأنه يدرك الوضع والسلطة التى تتمتع بهما ، والشرطة جزء من الإدارة ، ولا يوجد دليل فى ماليزيا على تجاوزها لحدودها القانونية . الحكومة المنتخبة من الشعب لها سلطة على الشرطة ، وفى دول أخرى عندما تكون الأنظمة غير منضبطة يمكن أن تروع الشرطة الشعب ، وبالتالى سوف يعتبرها الشعب جهازا ظالما . وفى بلاد كتلك يصبح نعت الشرطة بـ«الخنازير» له ما يبرره ، أما فى ماليزيا ، فإن ذلك النوع من «الظلم» يهدف إلى تأمين مصالح الأغلبية الذين لا يريدون أن يكونوا عرضة للظلم من أولئك الذين يريدون تكدير السلام . دفع كل رجال الشرطة بأنهم خنازير وظلمة ، هو صورة من صور انهيار القيم فى المجتمع . ما هو جدير بالاحترام يتم احتقاره ، بينما يحترم ما يستحق الاحتقار . وإذا سمح لهذه القيم بأن تنتشر لتصبه هى قيم المجتمع كله ، فمن الممكن أن يحدث شيئان : الأول ، هو أن تلجأ الشرطة بالفعل إلى الظلم لكى تحافظ على سلطتها ، ويمكن أن يحدث ذلك فجأة (على شكل انقلاب مثلا) أو بالتدريج ، ولكن النتيجة واحدة : دولة بوليسية ! والشىء الثانى هو أن تصبح الشرطة ضعيفة وعاجزة عن حفظ الأمن والنظام ، وفى النهاية سوف تفقد فعاليتها ، ويصبح من السهل كسر قوانين المجتمع ، والنتيجة هى انهيار قيم المجتمع ثم انهيار المجتمع نفسه . هذه الأمثلة تبين لنا بوضوح عملية انهيار أنظمة القيم فى مجتمعات العالم .

وهناك حدث آخر يستحق الإشارة إليه باعتباره دليلا آخر على مثل هذا الانهيار . لقد ألقى القبض مؤخرا على أحد الشبان فى إنجلترا لمحاولته إطلاق «غاز الضحك» فى قاعة

المحكمة . كانت إجراءات الدعوى جادة ، وتشير إلى أن أى إخلال بهيبة المحكمة سوف يعتبر تحقيرا للقضاء ، وسوف يواجه بعقاب صارم . وعند محاكمة الشاب قال القاضى بأنه إذا كانت الشرطة تستخدم قنابل الغاز أثناء عملها ، فلا يمكن توجيه اللوم للشاب لاستخدامه «غاز الضحك» . هذا الحكم يمثل عملية عكس للقيم . الأمر السيء أصبح يفسر على أنه جيد ، ولو امتد منطق حكم هذا القاضى ، يصبح من حق أى شخص أن يستخدم أى جهاز أو معدة من التى تستخدمها الشرطة لأى غرض يريد . استخدام الغاز المسيل للدموع والسيارات المدرعة والأسلحة النارية . . إلخ ، لن يكون محظورا على أى شخص . واضح إذن ما يمكن أن يحدث بالنسبة للمجتمع .

الأمثلة والمناقشة كلها ، حتى الآن ، تدور حول العواقب الوخيمة للتغير فى نظام القيم ، إلا أنه ليست كل التغيرات ضارة للمجتمع . والواقع أن كل ما هو جيد الآن فى المجتمعات الإنسانية ، إنما جاء نتيجة تغير القيم ، أو تحول الاحترام من السلوك السيء إلى السلوك الجيد .

الإسلام واحد من أقوى المؤثرات فى إحلال القيم الجيدة محل السيئة . فى مرحلة ما قبل الإسلام ، كان قتل البنات حديثات الولادة تعتبر سلوكا عاديا ، ولكن الإسلام أعلن أن ذلك جريمة شنعاء . قبل المجتمع العربى القيمة الجديدة التى جاء بها الإسلام ومنع وأد البنات ، وكانت أى محاولة لممارسة القيمة القديمة تعاقب بشدة من المجتمع ، الأمر الذى يوضح لنا أن التغير إلى الأفضل قد حدث فى نظام القيم العربى . الفوائد التى عمت على المجتمع العربى نتيجة التغيرات فى نظام القيم بعد قبول الإسلام تثبت لنا أن التغير فى القيم ليس دائما إلى الأسوأ . المشكلة هى فى ضعف الإنسان عندما يستدعى الأمر فحص ودراسة الآثار والنتائج المتضمنة ، عندما يواجه محاولة تغيير قيمة ما .

فى هذا العصر الحديث ، القيمة التى تعطى الأولوية دائما هى «حقوق الإنسان الأساسية» . فى البداية كان مفهوم كون كل إنسان له حقوق مفهوما مقبولا ، فلا يجب أن

يتعرض أحد للظلم . ظلم للإنسان شيء بعيد عن العدل ، وهذا أمر منطقى . («المنطق» هنا هو المنطق حسب نظام القيم الحالى عندنا ، أما إذا تغير هذا النظام فإن هذا المنطق قد لا يصبح كذلك) . وعند صياغة هذا المفهوم (مفهوم حقوق الإنسان الأساسية) فى البداية ، كان هناك بكل تأكيد أسباب تجعله يحظى بهذه الأولوية . العبيد لم يكن لهم حقوق فى الماضى ، ولم يكن وضعهم أفضل من وضع الحيوانات . نظام القيم فى عصور العبودية ، كان يعتبر الوضع القانونى للعبيد وضعا عاديا وليس سيئا أو غير عادل على أى نحو ، ولكن كان يوجد فى كل مجتمع بعض الأفراد ممن هم أكثر إنسانية لم يستطيعوا أن يتحملوا رؤية البشر يعاملون معاملة الحيوانات ، وكانت تسوؤهم رؤية المعاملة القاسية للعبيد . كانوا قلة فى البداية ، ولكن عددهم تزايد وقويت وجهة نظرهم ، وفى النهاية أصبحوا مستعدين للصراع لكى يحصلوا على الحرية للعبيد . من المحتمل أن يكون رأى المجتمع قد تغير فى تلك المرحلة وقبل فكرة أن استعباد البشر أمر سيء ؛ أى أن القيمة القديمة الخاصة بالعبيد حل محلها قيمة جديدة أكثر إنسانية . واليوم ، أصبح أمرا عاديا أن ندين العبودية ، ولا يستطيع أحد أن يقول إن تغير القيمة هذا كان إلى الأسوأ .

لقد كان القضاء على العبودية خطوة ثورية ، واعتبرت فى ذلك الوقت أقصى عمل تم ليضع نهاية لمشكلة استعباد وظلم الإنسان . واعتقد المجتمع العالمى أن الجنس البشرى ، بالقضاء على العبودية ، كان يولى كامل الاحترام والتقدير «للإنسانية» باعتبارها قيمة ، ولكن بعد القضاء على العبودية بوقت قصير ، بدأت مشاعر الرضا بهذا الإنجاز تذوى ، فالعبيد المحررون ونسلهم -بالرغم من أنهم أحرار- لم يكن لهم نفس الوضع الاجتماعى الذى كان لسادتهم السابقين ونسلهم . عدم المساواة هذا كان ينظر إليه باعتباره صورة من صور الظلم ؛ فتم تبنى القضية والنضال من أجلها إلى أن قبل المجتمع وطبق مفهوم المساواة بين العبيد السابقين ونسلهم من جانب ، وسادتهم السابقين ونسلهم من جانب آخر . وهكذا تغيرت قيمة أخرى من قيم المجتمع .

هذا التغير فى القيمة كان مقنعا لجميع الأطراف لفترة ،ولكن ذلك لم يستمر .لم تكن المساواة كافية . المتحررون من أولئك العبيد (نسلهم) لابد من أن يكون لديهم الفرصة ليصبحوا قادة ورؤساء على نسل سادتهم السابقين ، وتواصلت الجهود لتغيير قيم المجتمع . . . وسوف تتواصل .

لكن تغير القيم بالنسبة لظلم الإنسان لأخيه الإنسان لم يتم بالقضاء على العبودية . وبالرغم من عدم وجود عبودية اليوم ،إلا أن هناك صورا أخرى للظلم تنشأ وتنتشر . احتلال دولة لدولة أخرى مثلا هو شكل من أشكال الظلم . كان هناك نضال للقضاء على الاستعمار ، وسقوط الاستعمار نتيجة للنضال يمثل تغيرا آخر فى القيمة وهو تغير إلى الأفضل . وبالرغم من أنه لم يعد هناك وجود لاستعمار دولة لأخرى ، إلا أن ظلم الإنسان للإنسان ما زال موجودا . إن حكومة دولة ما ، تستطيع ، وغالبا ما تظلم الشعب بالرغم من أن كليهما من جنس واحد ، والمسألة هى درجة هذا الظلم ، فما الحرية التى تمنح للفرد؟ ومن الذى ينبغى أن يقرر درجة تلك الحرية؟

فى الديمقراطية ، الأغلبية هى التى يمكن أن تقرر درجة الحرية الواجب إعطاؤها ، ولكنهم لا يستطيعون اتخاذ قرار أمام كل بادرة من بوادر الاستبداد ، ولذلك يشكلون حكومة ، ويعطونها حق تقرير الحريات التى يجب أن تمنح ، ولكن من الذى سيتخذ القرار عندما تتعارض آراء الحكومة التى تمثل الأغلبية وآراء الأقلية أو الفرد؟ إذا كان فرد ما يريد أن يفعل شيئا والقانون يمنعه ، ألا يصل ذلك إلى مرتبة ظلم الأغلبية للأقلية؟ سوف يقول المفكرون والفلاسفة ، بشكل محايد وموضوعى ، إن القيود القانونية على رغبات الفرد تعتبر -حسب تعريفها- نوعا من الظلم ، وحيث إن المجتمع يقدر الحرية وحقوق الإنسان الأساسية ويدين الظلم ، فإنه لا يمكن أن يقف حائلا ضد رغبات الفرد . وبالمثل ، إذا كانت «عادات» المجتمع -تحظر أو تمنع عملا بعينه ، وهناك فرد يحاول أن يقوم به ، فإن المجتمع لا

يستطيع أن يمنع الفرد من ذلك ، حتى لا يتهم بأنه يظلم الناس ويخرق قوانين حقوق الإنسان الأساسية .

وسوف يكشف لنا التفحص الدقيق عن أن التغير فى القيم قد قطع شوطا بعيدا ، لدرجة أن التحرر من كل صور الظلم يأتى فى المرتبة الأولى ، غير عابىء بالقوانين والعادات . هذا التغير حدث كعملية مستمرة منذ الكفاح للقضاء على العبودية ، والتى كانت قضية جيدة بلا شك ؛ فهل الأولوية التى تعطى للتحرر من كل أشكال «الظلم» قيمة جيدة مثل قيمة تحرير العبيد؟ لفهم هذا السؤال والإجابة عنه ، فإننا نحتاج لدراسة مختلف الممارسات والتفسيرات المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية وأثر ذلك على المجتمع .

فى أوروبا ، كما فى غيرها ، كانت علاقات الجنسية المثلية محرمة ومدانة من قبل المجتمع ، إلا أن البعض يجب أن ينغمس فى هذا السلوك المنحرف . العادات الاجتماعية والقواعد ، فى نظرهم ، شكل من أشكال «الظلم» .

وفى السنوات الأخيرة ، كانت هناك حركة تناضل من أجل «الحقوق الأساسية» لهؤلاء المنحرفين . فى البداية ظل المجتمع على موقفه ، ولكن بعد أن بدأ اللعب على أوتار مسألة الحقوق وظلم الأغلبية للأقلية ، بدأ بعض الأفراد المفترض أنهم «عقلاء» يتشككون فى موقف المجتمع من المسألة ، إذا كان المجتمع ، بالفعل ، يقدر الحقوق الأساسية للإنسان ويرفض كافة صور الظلم ؛ فهل يعتبر أمينا عندما يسمح للقوانين والعادات بأن تكبح رغبات مجموعة معينة؟ السؤال أربك المجتمع . وفى نهاية الأمر ، ونتيجة للإيمان المتعنت بقدسية حقوق الإنسان الأساسية ، تم إلغاء القوانين أو العادات وتجنبها ، للسماح بمثل هذا السلوك اللاإنسانى المنحرف . كان ذلك هو التطور «المنطقى» للقضاء على العبودية . وعلى افتراض أن ذلك يحدث باسم «الإنسانية» تحول البشر إلى حيوانات ، ولكن ما زال هناك قوانين وعادات كثيرة فى المجتمع ، وأولئك الذين لا يحبون قوانين وعادات بعينها ستكون رغباتهم محبطة ، ومعنى ذلك أنه ما دامت هناك قوانين وعادات ، سيظل هناك ظلم للأقلية

أو للفرد ، وحيث إن التحرر من كل صور وأشكال الظلم يعطى أولوية فى النظم الإنسانية الحديثة ، فإن القوانين والعادات سوف يتم خرقها علنا من قبل أى شخص دون مواجهة أى إجراء عقابى من أى نوع .

فى هذه الظروف ، فإن القواعد والعادات مثل الملبس اللائق والسلوك الدمث ، واحترام الدين والأسرة والعمل ، والاحترام المتبادل والأمانة ، وغير ذلك كثير ، لم يعد لها مكان فى المجتمع الحديث . الأولوية والولاء والتزلف أصبحت تعطى «للحقوق الأساسية» ، وأى شىء يترجمه أى شخص على أنه «حق أساسى» لابد من أن يسمح به ، بصرف النظر عن الآثار والنتائج . وهناك حقيقة غريبة ، وهى أننا عندما نحلل ذلك ، سوف يتضح لنا أن هذه «الحقوق الأساسية» و«التحرر من الظلم» هى نفسها شكل من أشكال الظلم -ظلم الأقلية أو الفرد للأغلبية . فى النظام الديمقراطى مثلا ، يعطى العمال الحق فى الإضراب لمنع الظلم الواقع عليهم من أصحاب العمل . فى البداية ، ساعد ذلك على حماية حقوق العمال ؛ لأن أصحاب العمل كانوا يواجهون خسائر مالية بسبب إضراب العمال عن العمل ، ولكن اتحادات العمال والنقابات قد كبرت حجما ؛ بحيث أصبح الاضراب لا يؤثر فقط على أصحاب العمل المستهدفين ، وإنما على بقية المجتمع أيضا . واليوم ، عندما يضرب العمال عن العمل ، فلابد من أن الجمهور البرىء سوف يعانى ، وهكذا أصبح الإضراب سلاحا فعالا ، وأصبح العمال ، بما لديهم من حق فى الإضراب ، أقوياء ، ومثل هذه القوة الهائلة عرضة لسوء الاستخدام .

عندما يضرب عمال مناجم الفحم فى بريطانيا ، يعانى تقريبا كل سكان بريطانيا بسبب نقص وقود التدفئة ، كما يموت البعض من المسنين بسبب البرد . عندما يضرب الأطباء وهيئة التمريض ، يتأثر المرضى - الذين هم أكثر منهم عددا- على نحو سيء ، عندما يضرب عمال مصانع محركات السيارات ، فإن عمالا آخرين يستخدمون تلك المحركات فى مصانع أخرى ، لابد من أن ينخفض عددهم . وهكذا يتضح لنا أن حق الإضراب الذى كان

هدفه فى البداية حماية العمال من الظلم ، قد تحول إلى سلاح يستخدم لظلم الآخرين .

فى الولايات المتحدة ، وفى منطقة سكنية تعيش فيها بعض الأسر العادية حياة هادئة ، قام أحد رجال الأعمال ببناء دار للسينما تعرض أفلاما إباحية . أدرك كل سكان المنطقة أن ذلك من شأنه أن يفسد الأخلاق ويكدر السلام ، ولكن المحكمة كان من رأيها أن حق صاحب السينما لابد من أن يكون محفوظا وألا يعتدى عليه أحد ، أما حق سكان المنطقة - والذين هم أكثر عددا بالتأكيد- فى حماية أنفسهم من الآثار الضارة للأفلام الإباحية ، فلم يعط أى اعتبار ؛ أى أن حقا أساسيا لفرد واحد نجح فى إحباط الحقوق الأساسية للأغلبية .

هذه الأمثلة تبين لنا أن «حقوق الإنسان الأساسية» و«التحرر من الظلم» ، بالرغم من أنها محترمة لصحة منطلقاتها وسمو أهدافها ، إلا أنها يمكن أن تصبح شكلا من أشكال الظلم والقمع عندما تترجم ترجمة متطرفة . وهكذا كان تطور القيم المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية . فى البداية ، جلب التغير فى القيم تحسنا ، ولكنه أدى إلى عكس الموقف الأصلى بالتدريج ، وبعد أن كانت الأغلبية تظلم الأقلية ، أصبحت الأقلية أو الفرد هم الذين يظلمون الأغلبية . وبالرغم من الإيمان القوى بالقيمة الجديدة ، أى قدسية حقوق وحرية الفرد ، إلا أن الظلم الذى تتعرض له الأغلبية لم يلق أى اهتمام أو اعتبار ؛ فليمت المرضى والمسنون ، ولتفسد أخلاقيات الأسرة ، ولينهار اقتصاد البلاد ، ما دامت «حقوق الإنسان الأساسية» مصونة .

لابد من أن ينتبه أبناء الملايو لتاريخ تحول القيم هذا ؛ حيث إن نظام القيم فى أى مكان لا يمكن أن يبقى معزولا عنه فى أى مكان آخر من العالم . الغزو الذى تم من قبل نظام القيم الغربى لنظام القيم فى مجتمع الملايو يحدث منذ زول احتكاك بين ولايات الملايو والغرب . لم تكن كل نتائج ذلك الغزو سيئة . بعض القيم الملايوية القديمة حل محلها قيم غربية أكثر «إيجابية» ، لكن كثيرا من القيم الغربية غير المرغوب فيها تسربت إلى نظام قيم المجتمع الملايوى .

وفى هذا العصر ، عصر الاتصال السريع ، لا يمكن أن يعزل أبناء الملايو أنفسهم عن الأنظمة الأخرى ، لكن أى دولة لديها إيمان بنفسها ، يمكن أن تمارس الرقابة على كل العناصر التى احتلت منظومة قيمها . ينبغى ألا نترك قيم مجتمع آخر تنتشر دون رقابة ، والأمر متروك لكل مجتمع لكى يضع الحدود التى لا يسمح بعدها بقبول تأثير نظام أجنبى .

فى بداية هذا الفصل ، قلنا إن وجود أى مجتمع متجذر فى نظام قيمه الذى يتطور أو الذى يطوره المجتمع . وهذا الفصل يؤكد أن حالة المجتمع ، أى تقدمه أو تخلفه ، يقررها نظام قيمه . وحيث إن نظام القيم مهم فى تحديد مصير المجتمع ، فإن التغير فى نظام القيم يعنى تغيرا فى حالة المجتمع . والمجتمع عندما يضع فى اعتباره أهمية نظام القيم ، لابد من أن يكون يقظا ومتنبها للتغيرات المهددة التى يمكن أن تحدث له فى أى وقت ، ويعنى ذلك أن التغيرات ينبغى ألا يسمح بحدوثها على نحو عشوائى . المجربون ذوو السلطة فى المجتمع ، لابد من أن يقوموا بدور مهم فى اختيار وتشكيل قيم جديدة وإحلالها محل القديمة . إن وضعا يستطيع فيه أى شخص أن يحدث أى تغيير بتصوره ، لابد من أن يؤدى إلى عواقب وخيمة .

فى مجتمع الملايو – كما فى غيره – يلعب نظام القيم الدور الأول فى تحديد المصير ، والقيم الملايوية تتغير اليوم دون دراسة منهجية ، وعلى غير هدى . أى شخص يمكنه أن يهاجم النظام القائم ويضع قيما جديدة ، وهذا ينتج عنه صراع لا معنى له ، وارتباك وفوضى . لقد حان الوقت لأن يدرك أبناء الملايو ذلك ، وأن يفكروا فى الخطوات الصحيحة لكى يضمنوا أن أداة مهمة وذات كفاءة ، مثل نظام القيم ، سوف تستخدم على النحو الصحيح ، ولصالح مجتمع الملايو .

الفصل الثامن
الروحانية والتحدى الحديث

﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ (٤٣) مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ (٤٤) لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِن فَضْلِهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾

سورة الروم - الآيات : (٤٣ - ٤٥)

هذه الآيات تحثُّ المسلمين (المؤمنين) على العمل الصالح والمفيد وعدم عصيان أوامره سبحانه وتعالى . المشكلة التى تنشأ هى أن العلماء ومفسرى تعاليم الإسلام يقدمون تفاسير مختلفة . وبالرغم من اتفاق الجميع - بشكل عام - على ضرورة فعل الخير ، إلا أن هناك خلافات فى الرأى بالنسبة لتعريف الخير وسواه . وأحيانا تكون تلك الخلافات بينة لدرجة أن يصبح المسلمون أعداء . والنتيجة أنه بالرغم من أنهم مطالبون بأن يكونوا إخوة ، إلا أننا نرى الدول الإسلامية تحارب بعضها (بمساعدة غير المسلمين) ، كما نجد مسلمى الدولة الواحدة منقسمين على أنفسهم ، ويحاول كل منهم أن يدمر الآخر .

ففى مصر -على سبيل المثال - نجد جماعة من الناس الذين يزعمون أنهم وحدهم المسلمون الحقيقيون ، وأن من حقهم أن يقرروا نوع الحكم فى مصر ، نجدهم يعارضون الحكومة التى يؤيدها عدد كبير من المسلمين فى مصر . ولكى يحققوا أهدافهم فإن أعضاء هذه الجماعة الصغيرة مستعدين لاغتيال علماء الإسلام الذين يؤيدون الحكومة ، وربما كانوا أيضا على استعداد لإضعاف مصر ، وذلك بتحريض المسلمين فى الجيش والمؤسسات الحكومية الأخرى على عصيان تعليمات الحكومة . وفى وضع تواجه فيه مصر الاعتداءات الإسرائيلية ، فإن هذه المحاولات لو نجحت ؛ فمن المؤكد أنها سوف تحقق لإسرائيل الانتصار .

ولكن بالرغم من ضرورة أن يكونوا مدركين لذلك ، إلا أن أعضاء هذه الجماعة القليلة ، يظلون على اقتناعهم بأن كل ما يقومون به «خير» ويتفق مع تعاليم الإسلام .

وهكذا فإن أمرا يبدو واضحا أنه «سيء» ، يمكن أن يفسر على أنه «جيد» من قبل بعض المسلمين ، عندما يكون لهم زعيم أو قائد منحرف عن جادة الصواب ، وهكذا تكون العواقب أيضا .

إن الخطأ ليس فى الإسلام ، وإنما فى علماء المسلمين غير المعصومين من ارتكاب الأخطاء والخضوع لدوافع دنيئة . ولو أن جميع علماء المسلمين اتفقوا على تفسير مشترك لتعاليم الإسلام ، لما انقسم المسلمون ، ولن يكون على المسلمين غير المتفقهين فى الدين أن يختاروا بين التفاسير وبين العلماء ، ولكن بما أن العلماء مختلفون فيما بينهم ، فإن المسلم غير المتخصص فى الدين سوف يقوم بالاختيار على أساس من معرفته الضحلة ، ذلك هو المأزق الذى يجد أبناء الملايو أنفسهم فيه (وكلهم مسلمون) هنا فى ماليزيا . والأمر نفسه بالنسبة للارتباك فى فهم معنى «الروحانية» بين أبناء الملايو اليوم ، عندما يطلبون التوجيه والإرشاد من العلماء . فى دولة ديمقراطية ، حيث ينبغى أن يحدد كل فرد خياراته ، يصبح الأمر محيرا ، عندما يتصارع الواقع والمنطق والعقيدة . نتيجة هذه الحيرة ستكون اختيارا ليس فقط غير حكيم ، بل ربما كان ضارا بالفرد وبالمجتمع .

فى الفصل الذى يحمل عنوان «المادية والروحانية» ، تناولنا عجز المادية عن تحقيق السعادة للجنس البشرى ، فهل يمكن للمجتمع المؤمن بالقيم الروحية أن يحقق السعادة فى هذا العصر؟ فى العصور القديمة عندما كان المجتمع يستطيع أن يعزل نفسه فى منطقة معينة ويقطع علاقته بكل المجتمعات الأخرى وبالعالم الخارجى ، كان من السهل أن تحقق له ممارسة الفلسفة ذات التوجه الروحانى السعادة ، ولكن فى العصر الحديث ، لا يستطيع أى مجتمع أن يعزل نفسه تماما عن بقية العالم . وسواء قبلوا ذلك أو لم يقبلوه ، فإن الناس فى أى

مجتمع سيكون عليهم مواجهة زحف العالم الخارجى عليهم ، وهو أمر لا يمكن تجنبه أو إيقافه .

وكلما أصبح الاتصال أكثر سهولة بين جماعة إنسانية وأخرى ، يصبح تجنب هذا الزحف أكثر صعوبة ، وحيث إن المجتمعات لا تمارس كلها القيم الروحية ، فإن أى مجتمع من تلك التى تقوم بذلك سيكون عليه أن يتماشى مع المؤثرات المادية ، والنتيجة هى أن قيمه وفلسفته المادية سوف يلطفها الجشع والتكالب على الماديات ، وهو ما يشكل الأساس الفلسفى للمجتمع المادى الحديث . ولابد من أن نؤكد هنا أن الاهتمام بالأمور الدنيوية ليس مرادفا للمادية . المرء لا يمكنه تجنب امتلاك الأشياء ، وقد يكون هذا الشيء مجرد الثوب الذى يرتديه . لابد من أن يكون لديه اهتمام وحرص على ما يملك ، ولكن ذلك لا يعنى أنه جشع للأشياء للمادية أو أنه قد تحول إلى شخص مادى . إن المتسول سيحاول دائما أن يضيف إلى ما يملك ، وكذلك فإن أى شخص لديه أى شيء سوف يحاول أن يضيف إليه . السعى للإضافة إلى ما يملكه الشخص لا يجعلنا نقول إنه قد تحول إلى شخص مادى ، ولكن المتسول أو صاحب الملايين سيصبح شخصا ماديا عندما يكون على استعداد لفعل أى شيء بهدف الإضافة إلى ما يملك وإلى ثروته ، ويصبح السعى إلى الثراء هو المسيطر على حياته فكرا وعملا . ومثلا أولئك الناس لن يعيدوا للمجتمع أى قدر من ثرواتهم على شكل إسهام تطوعى أو غيره لكى يساعدوا الأقل حظا ، بل إنهم سيحاولون دائما - وبدافع من الطمع - تجنب أى شكل من أشكال المسئولية الاجتماعية .

من الواضح إذن أن الملكية أو السعى إلى الثراء لا يجعلان المرء شخصا ماديا إلا إذا أصبح ذلك هاجسا ينسيه مسئولياته نحو المجتمع الذى يعيش فيه ؛ أى أنه قد أصبح مجردا من «الإنسانية» . ومن المهم أن نفهم ذلك ؛ لأن من السهل جدا على مجتمع ما أن يخلط الأمور ويعتقد أن الفقر يعنى الروحانية ، وأن امتلاك الثروة الدنيوية مرادف للمادية .

إن تاريخ الإسلام يبين لنا أنه ليس هناك علاقة تلازم بين الفقر والروحانية أو بين الثراء

والمادية ، والمؤكد أن الفقر أو الثراء لا يحددان عقيدة وإيمان المرء . كثير من العلماء وأئمة المسلمين أغنياء ، ولكن أحدا لا يشك فى التزامهم تعاليم الإسلام التى تولى أهمية كبيرة للقيم الروحانية . سيدنا عثمان – على سبيل المثال – كان غنيا ، كما أن السيدة خديجة – أولى زوجات الرسول – كانت سيدة أعمال غنية . كان أولئك الناس أغنياء ، ولكنهم لم يكونوا من الذين نذروا حياتهم للمادية ، بل إنهم وغيرهم من أقارب وصحابة الرسول وكبار المسلمين فى عهد الخلفاء الراشدين الأربعة وبعده ، أنفقوا ثرواتهم على المساعدة فى نشر الإسلام فى بقاع الأرض . وكون أبناء الملايو مسلمين اليوم ، يرجع فى جزء منه لثروة التجار العرب والهنود الذين أبحروا فى كل مكان من أجل التجارة ، التى كانت مرتبطة مباشرة بالسعى من أجل الثروة والملكية .

﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ⑥ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ⑦ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾

سورة الضحى – الآيات : (٦-٨)

لم يكن الإسلام أبدا ضد الثروة الدنيوية . لابد من أن يكون هناك توازن بين «الدنيا» و«الآخرة» ، ومن هنا فإن المسلمين مطالبون بالعمل كأنهم مخلدون فى هذه الحياة ، وأن يؤدوا واجباتهم الدينية كأنهم سيرحلون عن هذه الحياة الدنيا غدا .

كما تبين لنا الآية الكريمة التالية قيمة العمل والسعى فى الحياة الدنيا :

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

سورة الجمعة : الآية (١٠)

إن الإسلام لا ينظر إلى الأمور الدنيوية نظرة الزهد والتقشف الموجودة فى بعض

العقائد الأخرى ، ولا يطلب من أى تابعيه العيش فى دير أو مكان مقطوع لحياة رهبانية أو أن يظل عزبا أو يكون ناسكا فى الجبال . فى المسيحية ، مثلا ، توجد شواهد كثيرة على رفض الحياة الدنيوية . ليس مسموحا للقساوسة الكاثوليك بالزواج . وفى عقائد أخرى حيث توجد نواه كثيرة ، يعزل أفرادها أنفسهم عن المجتمع ويتخلون عن كافة الشئون الدنيوية ، ومؤخرا أصبحت هذه الأوامر والنواهى أقل صرامة ، إلا أن مفهوم رفض الحياة الدنيا مازال قائما بين أتباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية . إن رفض الحياة الدنيا (التى خلقها الله) فى نظرهم شكل من أشكال التقوى التى تكسبهم ثوابا روحانيا .

لا كهانة فى الإسلام ، ولا وجود لأوامر تنهى عن الحياة الدنيا ؛ لأن رفض الحياة الدنيا وثرواتها لا يزيد أو يعزز التمسك بالقيم الروحية . وبالرغم من أن المتصوفة المسلمين يدرسون لكى يصلوا إلى أسمى القيم الروحية ، إلا أن التصوف ليس نظاما دينيا يرفض كل أمور الدنيا .

لا مكان فى الإسلام للنظريات أو الممارسات المتطرفة ، وهذا واضح من قوله تعالى :

﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾

سورة البقرة – الآية :(١٩٠)

وفى سورة المائدة :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠) ﴾

الإسلام لا يطلب منا رفض الحياة الدنيا . ما يطلبه هو الوعى والمشاعر الإنسانية . إن فعل العبادة يذكر المسلمين – مهما كانوا أغنياء أو أقوياء أو أذكياء – بأن هناك قوة أعظم وأكبر فى كل شىء . كما يذكرنا أيضا بأننا سواسية ، سواء كنا أغنياء أو فقراء ، ملوكا أو من العامة ، قادة أو مرؤوسين . وذلك هو الذى يحمينا من الغرور الزائد الذى سرعان ما يسيطر على عقول الأذكياء والأغنياء والأقوياء . إن المجتمع يصبح أكثر عدلا وسلاما وسعادة دون هذا الغرور الذى يسبب سوء الفهم ويزرع الحقد بين الناس .

الصوم ، الذى هو فرض على كل مسلم ، يجعل المسلمين يشعرون بمعاناة الفقراء .

أثناء شهر الصوم ، لا يشعر المسلم بوخز الجوع فقط ، وإنما عليه كذلك أن يرفض الأفكار والنيات والأفعال التافهة والممنوعة من قبل الدين والمجتمع . إنه تدريب روحانى قاسٍ وفعال . والمتوقع من المسلم - وهو فى قبضة الجوع والعطش - أن يسيطر على الدوافع الجامحة التى يمكن أن تكون ضارة به وبالمجتمع ، ولا شك فى أن مثل هذا التدريب يزيد من قدرة المسلم على مواجهة تحديات الحياة بنجاح ، وأن يجعل المجتمع الإسلامى أكثر نظاما وأمنا ، إلى جانب أن ذلك سوف يزيد من تقدير المرء لقيمة المأكل والمشرب العاديين ، ويحل الشكر والامتنان محل غطرسة المنعمين المترفين الذين لم يعرفوا المعاناة فى حياتهم .

والزكاة ، التى هى فرض دينى ، أو دفع ضريبة عن الممتلكات ، تضيق الفوارق بين جماعة وأخرى فى المجتمع ، وبذلك نحافظ على السلام ونتجنب الصراع . إن الزكاة تخلق مشاعر المسئولية والاعتبار وتنميها بين المسلمين ، وبذلك تقل مشاعر الغيرة والحق التى كثيرا ما تمزق نسيج المجتمع .

أما الفرض الأخير وهو حج بيت الله الحرام ، فيجىء تتويجا لكل تلك الممارسات والتدريبات فيجعلها أكثر تأثيرا ، كما أنه يغرس فى النفوس وعى الأخوة بين جميع المسلمين بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو الطبقة أو أى فروق أخرى بين البشر .

من الواضح أن طقوس العبادة فى الإسلام قد وضعت لكى تجعل المسلمين على وعى بما ينبغى عليهم من توجهات ومسئوليات أمام الله والمجتمع . هذه التوجهات والمسئوليات يمكن تنفيذها بكفاءة لو أن المسلم قام بدوره كاملا فى المجتمع ، أما لو انسحب منه ليصبح ناسكا يؤدى طقوس العبادة بمفردة ، فلن يكون قادرا على القيام بأى دور ؛ أى أن المسلم ليس مطالبا بأن يرفض الحياة الدنيا برمتها ، ويعزل نفسه عن المجتمع . كل ما يطلبه الإسلام هو ألا يترك المسلم مشاغل الدنيا تستحوذ على فكرة دوقته ويهمل حقوق الآخرين ومشاعرهم ، ولا يشعر بالمسئولية أو الجوانب الإنسانية .

إن طقوس العبادة فى الإسلام مختلفة عنها فى الديانات الأخرى . هناك طقوس

تمارس فى ديانات أخرى ؛ لأنها - كما يقال - تحقق السعادة لمن يقوم بها وتجعله شخصا تقيا مفضلا عند الله ، وذلك من شأنه أن يؤدى إلى نشأة فئة تكرس كل وقتها للعبادة وترفض الحياة الدنيا لكى تصل إلى المرتبة الدينية الرفيعة وربما إلى لقب «قديس» . من يرفض الحياة يرفض المجتمع أيضا . الطقوس التى يؤديها ، إنما يؤديها لنفسه فقط ، ولو فعل كل فرد الشىء نفسه فلسوف تسوء أحوال المجتمع وربما تحلل المجتمع تماما . ولو أن كل الشباب الذكور أصبحوا رهبانا وكل البنات راهبات فسوف يصبح مجتمعا «تقيا» ، ولكنه سوف ينقرض بعد وقت قصير ، وبانقراض المجتمع سينقرض الدين ؛ لأن الدين لا معنى له دون تابعين . الدين يعيش عندما يعيش تابعوه . وحياة الأتقياء تعتمد على حياة «غير الأتقياء» الذين لا يرفضون المشاغل الدنيوية . بدون الجهد الدنيوى للناس «العاديين» لن تستطيع الفئات أو الأفراد الذين ينشدون السعادة لأنفسهم فقط أن يفعلوا ذلك ، وهذا يدلنا مرة أخرى على أهمية السعى فى الحياة ، حتى بالنسبة لمن يرفضونها .

وإذا كانت الجهود الدنيوية والسعى فى الحياة ضرورية ومهمة لأداء طقوس العبادة والالتزام بالقيم الروحية ، فما مدى ذلك السعى أو ما حدود تلك الجهود؟ ألا يكفى أن يكون السعى من أجل الثروة الدنيوية إلى الحد الذى يمكن المرء من أداء طقوس العبادة؟ وما فائدة الحصول على ثروة زائدة لا تساعد على أداء تلك الطقوس؟ إننا إذا نظرنا إلى الثروة من وجهة نظر الفرد الذى يمتلكها فقط ، سيكون صحيحا بالطبع أن الثروة الزائدة لا فائدة لها بالنسبة له إذا كان متمسكا بالقيم الروحية أيضا ، ولكن من وجهة نظر المجتمع فإن الثروة التى يمتلكها الفرد يمكن أن تعود بفائدة ومنفعة . إذا فرضت ضرائب عالية على مكاسبه فى حياته وعلى تركته بعد وفاته فإن ثروته يمكن أن تحسن أحوال الآخرين من غير الموسرين فى المجتمع . ولو لم يكن هناك أغنياء فإن الضرائب اللازمة لتمويل إدارة المجتمع سوف تفرض على الفقراء ، والمؤكد أن إجراء من هذا القبيل لن يجعل المجتمع أكثر سعادة .

وهكذا فإن دور الغنى قد تقرر فى الإسلام بدفع الزكاة ، وهذه الزكاة لن يكون لها

معنى لو لم يكن هناك أغنياء فى المجتمع الإسلامى . إن الهدف من زكاة المال وزكاة الفطر هو أن جزءا من المال الذى يحتفظ به الفرد لابد من أن يوجه إلى أولئك الأقل حظا وثراء . وتقسيم تركة الشخص المتوفى معناه أن تلك الثروة ليست مقصورة على سلسلة واحدة من الورثة . الأسلوب الإسلامى يوزع هذه التركة ، وهكذا يساعد فى الوفاء بمسئولية المجتمع تجاه أفراده على نحو مباشر وغير مباشر . إن الفارق بين الأغنياء والأغنياء يضيق إلى حد ما عندما يتم تقسيم إرث عن طريق الفرائض .

ودور الثروة التى يملكها فرد أو مجموعة فى المجتمع هدفه أبعد من تطوير المجتمع والقضاء على الفقر . الثروة طاقة وقوة كامنة . ومن خلال القنوات الاقتصادية والاجتماعية ، عن طريق شرعى أو غير شرعى يمكن أن تشكل الثروة تفكير وتوجهات المجتمع ، والحكومة نفسها ليست محصنة ضد نفوذ الثروة .

والأيديولوجيات الغربية تقوم على الثروة بالفعل على نحو مباشر أو غير مباشر . النظام الرأسمالى الحر ظهر إلى حيز الوجود عندما سيطرت الثروة على فكر المجتمع بالكامل . ومن الناحية الأخرى فإن النظم الاشتراكية والشيوعية ظهرت كرد فعل للحقد على احتكار جماعة صغيرة للثروة . وهكذا نجد أن النظم أو الأيديولوجيات الثلاث متطابقة ، كلها تقوم على الجشع والتكالب على أمور مادية .

وعلى ضوء الدور الذى تلعبه الثروة المادية فى تشكيل هوية المجتمع الذى يملك فيه أفراد أو جماعات الثروة ، يصبح ذلك مسألة مهمة . إذا كانت الجماعة التى تعبد الماديات ؛ أى التى تهتدى فقط بالقيم المادية ، إذا كانت هذه الجماعة تحتكر الثروة فإن المجتمع سوف يتحول إلى مجتمع رأسمالى أو اشتراكى أو شيوعى عاجلا أو آجلا على السواء . هذا التحول يمكن أن نجده فى بعض الدول العربية التى رفضت الإسلام . احتكار الثروة فى يد الماديين أثار الحقد والحسد بين الفقراء . ومن خلال الإفساد القادم من الخارج ، تم قبول الأيديولوجيات الاشتراكية والشيوعية ، وحيث إنها أيديولوجيات تقوم على المادية ، تم

تنحية الإسلام والروحانية . واليوم ، ليس هناك للدين أو الروحانية مكان فى الدول التى كانت إسلامية ذات يوم . كل فرد فى المجتمع مهتم فقط بـ «العدل» فى توزيع الملكية .

وإذا كانت ملكية الثروة بواسطة من يعبرون المادة تؤدى إلى الدمار الاجتماعى ، ألا يمكن أن تؤدى ملكية المؤمنين بالقيم الروحانية لها إلى النتيجة نفسها؟ ألن تغير الثروة توجهات وفلسفة هذه الجماعة فى الحياة كذلك؟ إننا لا يمكن أن نضمن أن الالتزام بالقيم الروحية لن يتآكل بسبب أثر الثروة على طمع الإنسان الطبيعى ، ولكن إذا كان التدريب الروحانى قويا والمجتمع تسوده القيم الروحية فاحتمال أن يسيطر الجشع على العقل لابد من أن يكون أقل . كلما كان التدريب الروحانى قويا ، قل احتمال أن تطغى القيم المادية على الروحية .

على أية حال ، الخيار المطروح أمام المتمسكين بالروحانية ليس رفض أو قبول الدنيا وما فيها من ثروة . الحياة الدنيا بما فيها من ثروة وأنشطة اجتماعية أخرى كثيرة ستكون موجودة بصرف النظر عن أى فلسفات فى الحياة أو الموت تسيطر على العقل البشرى . الخيار أمام الجماعة الروحانية هو إما أن يتركوا الماديين الجشعين يمتلكون ثروة الدنيا وما يتبعها من سلطة ، أو أن يمتلكوها هم ؛ فإذا تملكت الجماعة المادية هذه الثروة فلابد من أن تواجه الجماعة الروحانية الدمار ، ومن الناحية أخرى ، إذا تملكت الجماعة الروحانية الثروة ، يظل هناك بعض الأمل فى أن يتمكنوا من تجنب الانحلال الأخلاقى .

لا مفر من الاختيار ؛ حيث إنه لا يوجد مجتمع إنسانى متجانس بالكامل فى هذا الخصوص . يوجد فى كل مجتمع من هم مهووسون بالأشياء المادية ومن هم متمسكون بالروحانية ، والمنافسة حتمية بين الجماعتين ، كلتاهما تحاول التغلب على الأخرى . ويصبح الاختيار شديد الأهمية ؛ حيث إنه لا يوجد أى مجتمع فى هذا العصر الحديث محض من تأثير العالم الخارجى ، والعالم الخارجى لا يمكن التحكم فيه بواسطة مجتمع يريد التمسك بالقيم الروحية . والحقيقة أن الواقع على العكس من ذلك ، حيث إن ما يدعوه المسلمون بـ «العالم الخارجى» لم يعد يتأثر بالدين ، وإنما تسيطر عليه الماديات .

حتى «مكة» ، الديار المقدسة ، لابد من أن تشعر بآثار الأفكار والأنشطة والقلاقل الموجودة فى العالم الخارجى . لا يستطيع أحد أن ينكر أن التقدم الهائل فى مجال الاتصالات مثلا ، قد غير الظروف فى مكة وحولها . لقد زاد عدد الحجاج بنسبة عالية لدرجة أن مشكلات الإسكان والإعاشة أصبحت تتطلب توفير كل وسائل الراحة الحديثة لتأمين أداء فريضة الحج بشكل مُرضٍ وفى سلام ، كما أن أثر التضخم ملموس أيضا فى مكة كما فى أى مكان آخر ، وآثاره على الحج واضحة .

وإذا كانت الديار المقدسة نفسها تشعر بضغوط الأمور الدنيوية ، فإن المجتمعات الأخرى المتمسكة بالقيم الروحية لا أمل لديها فى أن تكون بمنجاة منها . الوضع فى غرب آسيا مثال واضح على ذلك ، ٧٠ مليون عربى معظمهم من السلمين لا يملكون أى ثروة (لا ممتلكات ولا قدرة) فشلوا فى الدفاع عن أنفسهم دون مساعدة الشيوعيين والرأسماليين . اليوم ، توجد لديهم الثروة المادية (من البترول) ولكن مازالت تنقصهم القدرة «الدنيوية» والكفاءة (نتيجة السعى غير الكافى للحصول على المعرفة الدنيوية) . هجمات ٢ مليون إسرائيلى مازالت تهدد العالم العربى ، والعرب مازالوا يعتمدون فى دفاعهم على الأمريكيين (الرأسماليين) والروس (الشيوعيين) .

هذه الحالة من عدم الأمان تضعف روابط الأخوة بين المسلمين ، ولكى ينجو المرء بنفسه ينسى إخوانه المظلومين . ضغط المشكلات الدنيوية يضعف الالتزام بالروحانية بشكل مباشر أو غير مباشر ، ومن المحتمل جدا أن يتزعزع الإيمان الدينى نفسه إذا استمر هذا الضغط ، كما يجب أن نلاحظ ثانية أن الإسلام قد فقد المؤمنين به فى بعض الدول العربية حيث إنه لم يعد دين الأغلبية ولا الدين الرسمى للدولة .

ولو أن الجماعة المتمسكة بالقيم الدينية كانت غنية وقادرة وكفئًا ومطلعة على كل مجالات المعرفة فى هذا العالم (والعالم هنا ليس مرادفا للمادية) ، بالإضافة إلى مصدر الثروة الهائل الذى أعطاه الله للدول العربية ، لاستطاعت الجماعة أن تأمن التهديدات

الإسرائيلية ، ولما كـانت إسـرائيل قـد وجـدت أصـلا . من الغـريب والخجل أن ٧٠ مليون نسمة ، وفى يديهم ثروة عاجزون عن الدفاع عن أنفسهم ضد مليونين لا يملكون ثروة .

هذا هو الواقع ، وقـد يقـول البعـض إن هناك مصلحـة خـاصة أو حكمـة فى الوضع الحالى فى غـرب آسيـا ، وإننا لسنا فى حاجة للقلق بسببه أو للخـروج منه بدرس ، وإنه ليس هناك مـا يدعـونا لتغيير توجهاتنا أو محاولة إنقاذ الآخرين ممن يؤمنون بالقيم الروحية من المصير نفسه . قد يقولون إن الغرب بالرغم من أنه يفوق الدول الإسلامية فى الثروة والقوة ، إلا أن الدول الإسلامية مازالت موجودة ، وإن الإسلام مازال قويا ومتجذرا فى قلوب المؤمنين به ، إلا أن الواقع يكذب هذا المفهوم . دول إسلامية كثيرة فى آسيا الوسطى سقطت فى أيدى الشيوعيين ، والجيل الجديد فى تلك الدول لا هو مـؤمن بالإسلام ولا بالقيم الروحـية . وباعتبـارهم شيـوعيين فإنهـم يعتـقدون أن الطريق إلى السـعادة الإنسانية هو دكـتاتورية البروليتاريا والتـوزيع المتساوى للثروة . الدين بالنسبة لهم حلم فـارغ ، وهكذا راحوا يهدمون المساجد أو يحولونها إلى متاحف لعرض الثقافات والحضارات القديمة .

وفى بعض الدول العربيـة أيضا حلّت الأفكار الاشتراكية والشيوعية محل الإسـلام والقيم الروحيـة . وتم تخفيض عدد المسـاجد والمدارس الدينيـة ولم يعد اسم الله يذكر . وبدلا من نشـر الإسـلام فى أرجـاء العـالم ، كـمـا كـان يفـعل أسـلافـهم ، أصبح أولئك الناس يرفضـون الإسلام صـراحة ، وينشـرون بدلا منه أفكارا مناقضة له على طول الخط . ويحدث ذلك كله ؛ لأن ما يؤكد عليه علمـاء المسلمين يخالف الواقع وربما يتعارض معه . فى العالم الحديث ، حيث لا يرى المسلمون سوى التقدم المادى والثروة فى الدول الأخرى ، يصبح من الصـعب أن يقـبل المسلمـون الذين تنقـصـهم قـوة الإيمان أن يصـدقـوا تلك الادعـاءات ، هذه الادعاءات تحتاج إلى حقائق تبين أن القيم الروحية يمكن أن تساعـد المؤمنين على أن يصمدوا أمام الماديين ، وأن يجدوا السعادة أيضا .

ومن الحقائق التى لا يمكن إنكارها اليوم أن المسلمين مضطرون للانحناء أمام الماديين ،

ليطلبوا منهم المساعدة والحماية . وإزاء هذا الواقع يصبح من الصعب إقناع أحد بأن الروحانية تحقق السعادة . اللاجئون الفلسطينيون الذين يعتدى عليهم ويطاردون ويذبحون على أيدى اليهود وأيدى مسلمين مثلهم ، من الصعب أن يقبلوا الزعم بأن القيم الروحية تحقق الشعادة . كل ما يعرفونه هو أن الماديين يظلمونهم ، وأن من يتكلمون عن السعادة التى تجلبها الروحانية أضعف من أن يقدموا لهم مساعدة مؤثرة .

واليوم ، هناك نداءات متكررة للحفاظ على القيم الروحية ورفض المادية . الكل متفق على أن القيم الروحية أمر مطلوب ، إلا أن هناك لبسًا وعدم وضوح فى التعريفات وفى أدوار المادية والروحانية ، كما أنه ليس هناك فهم واضح للتحدى الذى تواجهه الروحانية هذه الأيام . فى هذه الحالة من الارتباك الذهنى من الصعب اتخاذ قرارات بمواقف وتدابير فعالة . والنتيجة وجود مواقف كثيرة متباينة من جماعات مختلفة تدافع عن الروحانية وتتبناها البعض يعتبر ملابس وألوانا بعينها وأجهزة التليفزيون والسيارات وغيرها من التسهيلات الحديثة ، يعتبرها رموزا للمادية (عرض الدنيا) ويشن عليها حربا شعواء من صنعهم ، وآخرون يحاولون عزل أنفسهم عن الآخرين ويدينون من لا ينضم إليهم فى «كفاحهم» . وهناك آخرون مستعدون لقتل وتعذيب مسلمين مثلهم (اغتيال الوزير المصرى) زاعمين أنهم يقاتلون دفاعا عن الإسلام والقيم الأخلاقية الحقيقية .

الإنسان ، ذلك المخلوق الذكى ، سوف يفنى ويختفى لو ترك العواطف والرغبات تتحكم فى أفعاله ، وهو باعتباره كائنا عاقلا فى حاجة إلى أن يبحث ويدرس المشكلات التى تواجهه بهدوء .

إن التحدى الذى يواجه القيم الروحية فى عصرنا الحديث واضح بلا شك ، ويمكن مواجهته . ولقد بيّن لنا التاريخ كيف كانت الرغبات هى التى تحكم السلوك الاجتماعى فى الجاهلية ، كما بيّن لنا أيضا كيف أن الإسلام فى مدى ٢٣ عاما استطاع أن يكبح جماح الرغبات الإنسانية ويقود المجتمع إلى الطريق السليم ، وكيف أنه استطاع فى القرون اللاحقة

أن يواصل الانتشار ويحطم القيم غير المرغوب فيها فى ثلثى العالم المعروف آنذاك تقريبا .

فإذا كانت الروحانية مهددة اليوم أيضا ، فلابد من أن يكون الدفاع عنها والحفاظ عليها مؤسسين على تحليل متعقل وعمل حكيم . إن الحرب الرمزية لا معنى لها ولن تحقق نجاحا . والشيء نفسه ينطبق على محاولة فرض العزلة على النفس وتمزيق وحدة المسلمين الملتزمين بالقيم الروحية بالفعل .

إن أعداء القيم الروحية ليسوا الماديين فقط ، الأعداء الأكثر ضررا هى العواطف الجامحة والمعرفة السطحية لدى من يحاولون الحفاظ على الروحانية ، ولكنهم لا يعرفون بوضوح التحديات التى تواجهها وتضعفها بالفعل . الروحانية لا تواجه تحدى القيم المادية فقط ، الروحانية مواجهة كذلك بقلة المعرفة وبالغرور المفرط للملتزمين بها . وبدون مواجهة هذا الواقع ، فإن مهمة الدفاع عن القيم الروحية ستظل مهمة فائقة الصعوبة .

الفصل التاسع

جماعات الضغط في دولة ديمقراطية

يوجد فى كل مجتمع جماعات بعينها تحاول دفع أفكارها عن طريق الحكومة الموجودة فى السلطة ، هذه الجماعات تسمى جماعات الضغط ؛ لأنها تحاول بكل قوة أن تفرض أفكارها على الحكومة بمختلف الطرق سواء أكان ذلك بشكل منظم أم غير منظم . معظم هذه الجماعات لاضرر منها ، بل من الممكن أن تكون مفيدة ، إلا أن هناك جماعات ضغط يمكن أن يكون لها تأثير عكسى على الحكومة أو الدولة .

وجماعات الضغط موجودة بكثرة فى المجتمع الديمقراطى ؛ حيث إنها عادة ما تمارس عملها فى «ردهات» المجالس التشريعية ، ولما كانت كلمة «ردهة» تعنى Lobby بالإنجليزية (وهى أيضا فعل (V) إلى جانب كونها اسما (N) . أصبح يوصف نشاط هذه الجماعات بأنه Lobbying ، وأصبح ذلك العمل جزءا لا يتجزأ من النظام الديمقراطى (*) ولكن بعض تلك الجماعات ، فى الفترة الأخيرة ، لم تعد تكتفى بذلك كأسلوب للعمل ؛ إذ إنها تريد أن يكون لوجهة نظرها سيادة على أفكار ممثلى الشعب والحكومة ، بصرف النظر عما إذا كانوا موافقين عليها أو غير موافقين .

الديمقراطية تسترشد بآراء وإجماع الأغلبية ، بينما جماعات الضغط أقلية ، وبناء عليه يتضح أن جماعة الضغط لا تأثير لها خارج ردهات المجلس التشريعى ، إلا إذا استخدمت أسلحة غير ديمقراطية .

أحد الأسلحة التى تعتبر مؤثرة فى العصر الحديث هى التظاهر ، الذى كان وسيلة سلمية فى البداية ، فبإذن من السلطات كانت تنظم المسيرات التى يرفع المشاركون فيها

* محاولة التأثير على الأعضاء لكسب التأييد أو الدعم لمشروع قانون ما (المترجم) .

لافتات تحمل شعارات يرددونها . فى اليابان ، تظاهر الطلبة بقيامهم برقصة الثعبان- مشكلين أربعة صفوف أو خمسة وهم يرقصون مقلدين حركة الثعبان . الحكومة نفسها قد تلجأ أحيانا للتظاهر بغرض إظهار التأييد الشعبى لسياسة ما . كان «سوكارنو» يقوم بمظاهرات كثيرة دعما لسياسة المواجهة التى كان ينتهجها ، وذات مرة تحولت إحدى تلك المظاهرات إلى أعمال تخريب ، عندما أشعل المتظاهرون النار فى مبانى السفارات الأجنبية فى چاكارتا .

وفى الولايات المتحدة ، استخدم الطلبة وغيرهم من الشبان المظاهرات ضد حرب ڤيتنام ، لكى لا يكونوا من ضحاياها . كانت الولايات المتحدة معتادة على كسب الحروب بسرعة ، ولكن بعد تورطها لعدة سنوات فى ڤيتنام ، كان من الواضح أن الانتصار قد أصبح بعيد المنال ، وأن الشباب الأمريكى قادر على الاعتراف بأمانة بأنه أجبن من أن يذهب إلى الحرب ، فحاولوا أن يظهروا أنهم يفعلون ذلك بدافع من الإشفاق على الڤيتناميين الذين تذبحهم القوة العسكرية الأمريكية . وبلغت التظاهرات ذروتها بإحراق بطاقات التجنيد لكى يتعذر تسجيلهم للخدمة العسكرية . كان ذلك هو الدافع الحقيقى ، وفى النهاية استطاعوا أن يجبروا الحكومة على تخفيض المشاركة الأمريكية فى ڤيتنام ، الأمر الذى أدى إلى هزيمة ڤيتنام الجنوبية .

مازال الڤيتناميون يعانون من آثار الحرب ، لكن الشباب الأمريكى فقد الاهتمام بذلك ، وبعد أن حققوا أهدافهم أصبحوا يركزون على دراستهم لكى يؤمنوا لأنفسهم ولبلادهم مستقبلا أفضل ، والواضح أن تلك المظاهرات لم يكن دافعها العطف ، وإنما المصلحة الشخصية .

وبالرغم من أن قوة الطلبة لم تعد مستخدمة فى الولايات المتحدة ، إلا أن النظر إلى الطلبة باعتبارهم جماعة ضغط ، أصبح حقيقة مقبولة ، يقلدها ويمارسها الطلبة فى الدول الأخرى . فى فرنسا ، وفى غيرها من الدول الأوروبية ، يقوم الطلبة باستمرار بدور جماعة

الضغط ، ولكن أهدافهم عادة ما تكون محدودة ولا تتضمن الاستيلاء على السلطة أو إسقاط الحكومة القائمة . وفى الشرق ، يبدو أن فعاليتها باعتبارها جماعة ضغط قد تأكدت بسقوط «سوكارنو» فى إندونيسيا و «ثانوم كيتيكا كورن» فى تايلاند . نجاح الطلبة الإندونيسيين والتايلانديين شجع غيرهم على العمل كجماعات ضغط ، مستخدمين التظاهر وسيلة سياسية .

وفى بلد تصبح فيه الحكومة فاسدة ورديئة لدرجة تدمير الشعب والبلاد ، ربما يكون للتظاهر مكان ، حتى وإن حدث ذلك فإن الدراسة المتأنية سوف تدلنا على أنه حتى فى حال تغيير الحكومة عن طريق التظاهر ، فإنه لن يكون من السهل القضاء على الفساد وعدم الكفاءة . من ناحية أخرى فإن استخدام التظاهر كوسيلة ضغط فى الدول التى تكون حكومات أبعد ما تكون عن الفساد والرداءة ، فإنه لن يسفر سوى عن زيادة الأمور ترديا . وسواء أكانت التظاهرات مسموحا بها قانونيًا أم غير مسموح ، فالنتيجة واحدة ، وهى تدمير حكم القانون وإشاعة الفوضى ، كما يمكن التدليل على ذلك بتتبع تاريخ التظاهرات الطلابية فى ماليزيا من البداية ، وكذلك مسارها المنطقى إلى النهاية . بدءا بالمنتديات والحوارات حيث كان الطلبة ينتقدون المتحدثين الضيوف ، تطورت التظاهرات إلى زوايا للخطابة لإلهاب المشاعر وإحراق صور وتماثيل أو دمى تمثل الشخصيات ، ولافتات تدين شخصيات بارزة ، ومسيرات واجتماعات جماهيرية فى الحرم الجامعى ، ثم خارج الحرم الجامعى ، وقتال مع رجال الشرطة ، واللجوء إلى العنف وتكدير الأمن .

لم يكن هناك أى مشكلة فى إيجاد سبب للتظاهرت . يمكن أن يكون السبب هو اختيار نائب لرئيس الجامعة ، أو لموقع جامعى آخر ، أو رسوب أحد القيادات الطلابية فى الامتحانات ، أو الاعتراض على سلم الرواتب فى التوظيف بعد التخرج . . .أو أى مشكلة جامعية أخرى ، ثم تحول السبب إلى «الموت جوعا» ثم ضد التعيين فى مناصب مهمة ، ثم بسبب الفقر وتأميم االتجارة والفساد . . . وهلم جرا . وعندما اتخذت الحكومة إجراء تحول

التظاهر ليكون بسبب إجراءات الشرطة والقبض على زعامات والاتهامات الموجهة إلى الطلبة ، كما قامت تظاهرات أيضًا ضد استخدام وحدة الاحتياط الفيدرالية ، وبعد استبدالها بالقوات الميدانية أصبح ذلك سببًا آخر للتظاهر ؛ فإذا دخلت الشرطة الحرم الجامعى يقال إن ذلك استفزاز ولإحداث تظاهرات ، وإذا خرجت الشرطة من الحرم الجامعى تواصلت التظاهرات . والواضح أن أى شىء وكل شىء يمكن أن يستخدم ذريعة للتظاهر . لم يكن السبب هو المهم ، وإنما المهم هو استعراض القوة .

هل يمكن أن تتوقف التظاهرات لو أرخت الحكومة قبضتها؟ الإجابة هى أنه عندما تخضع الحكومة لمطالب المتظاهرين فسوف يتبعها تظاهرات أكبر ، ولأن التظاهر بسبب تعيين نائب لرئيس الجامعة تم الاستجابة له ، كانت هناك تظاهرات أوسع من أجل أشياء أخرى . . . حتى سلم الرواتب قبل أن يتخرج الطلبة فى الجامعة ، و«الجوع» و «الشعر الطويل» ، ولو أن تظاهرات «الجوع» نجمت ، فلا شك فى أن الطلبة كانوا سيقومون بتظاهرات أوسع . مشاركات سكان الأحياء الفقيرة فى كوالالمبور وكيداه جعلت سيطرة الشرطة على التظاهرات أمرا بالغ الصعوبة . فى كيداه ، نهبت المحال ، واستخدمت الأسلحة ، وامتهن علم الدولة ، وتم احتلال المكاتب ومساكن كبار الموظفين . . . حتى المطابخ تم نهبها . كما أن استخدام الأطفال دروعا بشرية جعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للشرطة لكى تحافظ على الأمن ؛ فالهجوم على الأطفال يمكن أن يشعل المزيد من الغضب ، وعدم الهجوم سيؤدى إلى مزيد من العنف خلف خط الأطفال الأمامى .

بمجرد أن تترسخ لدى الناس فكرة أنه يمكنهم الهروب بأفعالهم الإجرامية ، وفى الوقت نفسه يجعلون الحكومة تستجيب لمطالبهم ، فإن جماعة بعد أخرى سوف تلجأ إلى التظاهر : الموظفون . . العمال . . الأحزاب السياسية . . هؤلاء كلهم جماعات يمكن أن تلجأ إلى التظاهر من أجعل مصالحها الخاصة ، وقد تتظاهر عدة جماعات فى الوقت نفسه مما يزيد الأمر تعقيدا بالنسبة للشرطة لكى تتعامل مع الموقف .

والتظاهرات لن تكون مقصورة على المدنيين؛ ففى كثير من الدول تلجأ الشرطة والقوات المسلحة أحيانا إلى التظاهر، وعندما يحدث ذلك يختفى النظام، والدولة التى لا يوجد بها نظام أو انضباط لايمكن أن تعرف الأمن أو الطمأنينة . الفوضى تعم، وعندما تعم الفوضى لن يكون هناك ضمان لأمن أو سلامة أحد، ستصبح تلك مسئولية كل على حدة .

ونحن فى ماليزيا مبالون دائما للاعتقاد بأن ما يحدث فى دولة أخرى لا يمكن أن يحدث لدينا . قبل عشر سنوات تقريبا، لم نكن نتصور أن التظاهرات الطلابية يمكن أن تحدث هنا . قبل عشر سنوات لم نكن نتصور أو نتخيل - ولا فى الأحلام- أن أمورا مثل تعاطى المخدرات وثقافة الهيبيز واستخدام الإسلام لحساب الشيوعية . . . وغير ذلك من المظاهر، لم نكن نتصور أن ذلك يمكن أن يكون له وجود فى بلادنا ولكن ذلك كله جاء إلينا، ولا يمكن أن يقول أحد إننا لن نرى الفوضى وتحطم حكم القانون فى هذا البلد .

من هنا، لابد من أن تراقب الحكومة، وأن ترصد نشاط جماعات الضغط، والأهم من ذلك أن يكون الشعب يقظا . إن قيام وسقوط نظام حكم يتضمن مجموعة صغيرة من الناس فقط، ولكن إذا تركت جماعات الضغط للتمادى فى تنحية القوانين وآلية سلطة الحكومة، وخلق حالة من الفوضى، فإن الكل سوف يعانى، ولن يكون هناك خروج من الفوضى ولا عودة إلى الأمن والنظام .

ولسوف تتوالى أشكال صراع القوى، ولوحدث ذلك سيكون الحلم بعودة حالة الهدوء السابقة قد ولى زمنه .

إن جماعات الضغط لا دور لها حقا، ولكن هناك خطورة- شأن كل الأسلحة- فى استخدامها .

الفصل العاشر
تأميم الصناعات الأجنبية

تأميم الصناعات والأصول الأجنبية هو أحد الإجراءات التى تتخذها عادة الدول المستقلة حديثا . يحدث ذلك لإثبات أن الاستقلال والحرية اللذين تم تحقيقهما أصبحا واقعا ، وأن أحدا لا يستطيع أن يثنى الدولة المستقلة حديثا عن فعل ما تريد . وقد يحدث ذلك أيضا بدافع من رغبة حقيقية لتحرير الاقتصاد من القيود الأجنبية ، والاعتقاد العام هو أن أرباح الصناعات الأجنبية سوف تعود إلى الدولة التى أممتها ، كما أن أحدا لا يمكن أن ينكر أن تلك خطوة شعبية أو أن الحكومة التى تلجأ إليها سوف تحصل على إعجاب الشعب الفرح باستقلاله الجديد .

وفى فورة تحقيق الاستقلال والاستيلاء على الأصول والصناعات الاستعمارية ، نادرا ما يدرس أحد أو يناقش الحجج المؤيدة أو المعارضة للتأميم ، وأى شخص يلفت الانتباه إلى عيوب محتملة سوف يعتبر صوتا ناشزا ، وسيجلب لنفسه الأذى ، ولذا نادرا ما يجرؤ أحد على الكلام ضد الاستيلاء على المؤسسات التجارية والصناعية الأجنبية .

وبصرف النظر عن أن فكرة الاستقلال والسيادة الوطنية لابد من أن ترافق السيطرة على كل الصناعات الأجنبية ، إلا أن تأميم الصناعات مفهوم اشتراكى يتم التباهى به ، لدرجة أنه يتم تطبيقه ليس فى الدول المستقلة حديثا فقط ، وإنما فى الدول التى لم يسبق أن احتلت أيضا . عندما شكل حزب العمال البريطانى الحكومة ، قام بتأميم السكك الحديدية ومناجم الفحم وصناعات الصلب التى كانت مملوكة لشركات خاصة ، أصحابها مواطنون بريطانيون . حدث ذلك استجابة لمبدأ اشتراكى بفرض تحقيق مساواة فى الدخل وبفرض «العدل» .

وبالرغم من أن التأميم فى ماليزيا المستقلة ليس سياسة ولا طموحا حكوميا ، إلا أن هناك كلامًا كثيراً عنه ، ولا يعدم الحصول على تأييد مجموعة أخرى من الشعب . معظم الناس يعتقدون أن الاستيلاء على صناعات أجنبية سوف يسفر عن عودة الأرباح والفوائد للدولة ، كما يعتقد عدد كبير أن الصناعة عندما تؤمم تصبح ملكية للعمال الذين سيحصلون على الثروة التى كانت تذهب إلى أصحاب العمل الأجانب .

وفى الفترة الأخيرة ، عاد موضوع تأميم الصناعات إلى النقاش مجددا . وبعض الجماعات حريصون على ذلك ؛ لدرجة أنهم مستعدون للتعاون مع أولئك الذين يعملون كواجهة للفكرة الشيوعية ، وينكرون أن خطوة كتلك من شأنها أن تخرب اقتصاد دولة وتسفر عن وضع سياسى يؤدى إلى نجاح الحركة الشيوعية . إن حلم الثراء عن طريق التملك يستحوذ عليهم ؛ لدرجة أنهم يتجاهلون فشل ذلك الأسلوب فى الدول الأخرى ، ويغمضون عيونهم عن تلك الحقائق فى غمرة افتتانهم بما يبدو طريقا سهلة نحو الثروة ، وحيث إن التأميم يتضمن كل ما هو مؤثر على الناس ، ينبغى دراسته وتحليله بشكل علنى وصريح . لابد من أن يعرف الشعب مزايا وعيوب خطوة كتلك لكى يتفق على موقف إزاء هذا الأمر .

إن أى مشروع تجارى أو صناعى لا ينجح لمجرد وجود رأسمال وتخطيط ؛ فلو أن شخصا ما لديه رأس مال مثلا وفتح محل خردوات فى قرية صغيرة ، فهو لا يمكن أن يكون متأكدا من أنه سوف يحقق ربحا من ورائه . كثيرون ممن فتحوا محلات كتلك يشهدون على صحة ذلك . النجاح يتحقق فقط إذا كان صاحب المحل يعرف تعقدات تجارة التجزئة ، وماهرا فى المحاسبة والإمداد وفن البيع . ونجاح العمل التجارى ، باختصار ، يعتمد – إلى حد كبير – على المهارة فى هذا المجال .

الشركات التجارية الأكثر تعقيدا والأكبر حجما ، مثل تلك التى تشمل مصانع وأنشطة تصدير واستيراد ووكالات توزيع وأسواق عبر البحار وما شابه ذلك ، تحتاج إلى

مهارة أكبر وخبرة فنية وشخصية مناسبة . بدون المهارة والخبرة الفنية لا يحقق العمل التجارى ربحا . وزيادة المبيعات فى التجارة لا تعنى بالضرورة زيادة الربح ، بل على العكس ، ربما تعنى زيادة فى الخسارة .

ويمكن دراسة بعض الحالات فى الدول الأخرى لإثبات صحة ذلك ؛ فقبل الحرب العالمية الثانية ، كانت صناعات الفحم والصلب من بين الصناعات الإنجليزية التى حققت أرباحا طائلة للمسهمين فى تلك الشركات . وقد صنعت تلك الصناعات عددا كبيرا من أصحاب الملايين البريطانيين ، وأدت إلى ازدهار بريطانيا ، وجعلت منها دولة صناعية مرموقة .

عندما رأت حكومة حزب العمال المكاسب التى يحصل عليها رجال الصناعة ، قامت بتأميم الصناعات مع تأييد كامل من العمال على وجه الخصوص . كانت الحكومة والعمال يعتقدون أنه عن طريق تأميم تلك الصناعات ، سوف تعود الفائدة إلى الدولة ، وأنها سوف تستخدم لصالح العمال ، والشعب بوجه عام .

وقد أثبت التاريخ أن الصناعات قد لقيت خسائر فادحة بعد وقت قصير جدا . الأغرب من ذلك أن العمال الذين كانوا سعداء باستيلاء الحكومة على الصناعة لم يعتبروها صاحب عمل جيد ، بل كان رأيهم أنها - الحكومة - أسوأ من صاحب العمل ، الرأسمالى القديم .

كانت هناك إضرابات كل عام ، ولم تكن الصناعة تحقق ربحًا ، كما كانت الإضرابات متواصلة سواء أكان الموجود فى السلطة حكومة للعمال أم للمحافظين . وكانت الاضرابات تحدث فى أوقات حرجة ؛ إذ إن العمال كانوا يضربون عادة فى الشتاء لكى تتعرض حياة كثير من الأبرياء للخطر ، وتتم الاستجابة لمطالبهم على وجه السرعة . وبعد أن كانت الحكومة قد حصلت على عائد كبير عن طريق الضرائب التى تفرضها على الصناعة ، إلا أنها لم تعد قادرة على ذلك مرة أخرى ، بعد أن أصبحت الصناعة خاسرة ، بل إن

الحكومة كان عليها أن تدعمها لكى تظل مستمرة . وبالرغم من خسائرها ، إلا أن الحكومة لم تكن لتستطيع أن تغلقها لأن العواقب كان يمكن أن تكون أكثر سوءا ، كما أن خطوة كتلك ، كان يمكن أن ينجم عنها نقص فى الفحم والصلب ؛ مما يؤثر على الصناعات الأخرى ، بالإضافة إلى البطالة التى ستكون عبئا على الحكومة . وهكذا لم يكن أمامها سوى أن تدعم تلك الصناعات بواسطة الضرائب التى تجمعها من الصناعات التى لم تكن قد أممتها بعد .

وفى بريطانيا ، تستطيع الحكومة أن تدعم الصناعات المؤممة ؛ حيث إنه مازالت هناك صناعات خاصة تحقق أرباحا وتدفع الضرائب . ولو كانت كل الصناعات قد أممت وتوقفت عن تحقيق الربح ، لما كان عند الحكومة عائد كاف من الضرائب يمكنها من تقديم مثل ذلك الدعم .

وبالإضافة إلى احتمال أن تخسر كل الصناعات المؤممة ، فإن التأميم الذى يشمل كل الصناعات فى حد ذاته كفيل بأن يعوق نجاح التجارة ؛ فلو أن الحكومة أممت كل المصانع التى تنتج القمصان مثلا ، طبقا للنظرية الشيوعية ، فسوف يرتفع ثمن القمصان ؛ لأن الهدف من التأميم هو أن تعود الفائدة على العمال . وبالرغم من أن الحكومة قد لا ترغب فى زيادة الرواتب ، إلا أن العمال سوف يضطرونها لذلك عن طريق الإضراب كل عام .

وبما أنه لن يكون هناك وجود للأغنياء فى دولة اشتراكية بالكامل ، فلابد من أن تكون القمصان التى يتم إنتاجها من النوع الذى يمكن أن يقدر العمال على شرائه ، ولكن نتيجة لتكلفة الإنتاج المرتفعة ، وأسعار البيع المتدنية ، فإن أرباح القمصان ستكون منخفضة وربما معدومة . الأرباح ضرورية فى العمل التجارى ليس لمجرد إثرائه ، بل إنها توجه عادة نحو دفع الضرائب والاستثمار لزيادة حجم العمل نفسه أو لبدء أنشطة تجارية جديدة . الحكومة فى حاجة إلى الضرائب لتمويل الإدارة وغيرها من الالتزامات ، والاستثمار من أجل زيادة حجم العمل التجارى أمر مهم ؛ حيث إن الطلب على المنتجات يتزايد ، والحكومة باعتبارها

صاحب عمل لا يمكنها أن تتلافى زيادة الإنتاج ؛ لأنه بصرف النظر عن الزيادة فى الطلب ، هناك مشكلة إيجاد فرص عمل جديدة . ولو تم تأميم كل الصناعات وأصبح الكل يواجه المشكلات نفسها ، فلربما عجزت الحكومة عن تحمل هذا العبء . مع الرواتب المرتفعة ، والأرباح المنخفضة ، والحاجة إلى زيادة حجم الصناعات وبدء صناعات جديدة ، واحتياج الحكومة إلى ضرائب أو جزء من أرباح الصناعة كصاحب عمل ، من أجل تمويل خدمات اجتماعية كثيرة مثل التعليم والصحة والأمن والاتصالات وغيرها . . فى وجود ذلك كله ، من المؤكد أن الحكومة لن تكون قادرة على إدارة شئون البلاد أو المحافظة عليها .

ولحل مشكلة نقص الاعتمادات المالية اللازمة للإدارة ، قد تلجأ الحكومة إلى فرض ضريبة على الدخل . ومرة أخرى ، إذا لم يكن هناك وجود للتجارة أو الصناعة الخاصة ، فلن يكون هناك تجار أو رجال صناعة أغنياء سيكون هناك العمال فقط لكى تجمع منهم الضريبة . وإذا كان على العمال أن يدفعوا ضرائب ، بصرف النظر عن سخف ذلك ، فإن الرواتب العالية التى ترفعها الحكومة لعمالها ستكون عديمة القيمة مادامت الحكومة تسترد نصفها تقريبا منهم . وهذا ما حدث فى بريطانيا ، العمال يضربون للحصول على أجور أعلى ، تسترد الحكومة نصفها (٦٠٪) على هيئة ضرائب مختلفة . يمكن أن يكون من الأفضل دفع أجور منخفضة دون دفع ضرائب ؛ حيث إن النتيجة ستكون واحدة ؛ بمعنى أن الأرباح التى تحصل عليها الحكومة ستكون بمثل مقدار الضرائب التى تجمعها من العمال الذين تدفع لهم رواتب عالية . الرواتب العالية ليست عالية حقيقية ، ما دام هناك ضرائب لابد من أن تدفع ، ولا معنى للإضراب من أجل زيادة الأجور لكى تدفع هذه الزيادة على هيئة ضرائب .

إن الأيديولوجية الاشتراكية لا يمكن تطبيقها بالكامل فى أى مكان ؛ لأن تأميم كل الصناعات والشركات التجارية - فى الحقيقة - لن يضعف اقتصاد الدولة فقط ، بل إنه سوف يؤثر كذلك على إنتاج سلع كثيرة أساسية . التأميم ممكن بشرط أن يكون مقصورا

على عدد من الشركات الصناعية والتجارية المهمة . إن قدرا كبيرا من الصناعة والتجارة فى الدولة الاشتراكية لابد من أن يكون فى يد القطاع الخاص لكى يتم فرض ضرائب على أرباحها لمساعدة الصناعات الوطنية ؛ أى أن المبادئ الاشتراكية لا يمكن أن تطبق إلا إذا كان هناك مؤسسات خاصة . الاشتراكية التى تعتمد على الرأسمالية ادعاء كاذب .

الصناعات المؤممة لا تواجه خسائر دائما ؛ فالصناعات البترولية المؤممة مثلا تحقق للدول المعنية أرباحا هائلة ، ولكن ذلك لأن هناك دولا رأسمالية تمارس الاقتصاد الحر وتحتاج إلى استهلاك كميات ضخمة من البترول . ولو أن المعروض من البترول قد زاد عن الطلب ، لكانت القصة مختلفة . الدولة المنتجة للبترول لا يمكن أن تصبح غنية اعتمادا على السوق المحلية وحدها ، والدول التى تدبر صناعات بترولية مؤممة تعتمد على أسواق فى دول لا تطبق المبادئ الاشتراكية .

مرة أخرى نقول إن الاشتراكية والتأميم لا يمكن أن تنجحا مع وجود الرأسمالية ، والواقع أن تأميم الصناعات على أساس من مبدأ أو أيديولوچية دون دراسة للعواقب المترتبة على ذلك سيكون عملا بلا جدوى .

هذه الأمثلة ربما يرد عليها بالقول إن الدول الشيوعية تؤمم الصناعات كلها ، وبالرغم من ذلك فإن الاتحاد السوفييتى مثلا يظل دولة قوية ، وبإمكانه أن يصبح قوة عالمية توزع المساعدات على الدول الأخرى ، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن جمهورية الصين الشعبية .

إننا لا يمكن أن ننكر أنه بإمكان دولة شيوعية أن تؤمم الصناعة دون أن يؤثر ذلك على الاقتصاد القومى ، إلا أن العامل الحاسم فى نجاحها ليس هو التأميم ، وإنما نظام الحكم الدكتاتورى الذى لا يسمح بالمظاهرات ولا بأى شكل من أشكال المعارضة . والحكومة بسلطتها المطلقة ، تدفع للعمال أجورا منخفضة ، وتنكر عليهم نصيبا من ثروة البلاد . هذه الثروة ، إلى جانب ناتج جهة العمال ، تستولى عليها الحكومة لصيانة الآلة التى تقيد حرية

الناس وللإنفاق على القوات المسلحة . وسواء أكانت الحكومة شعبية أم غير شعبية ، عادلة أم مستبدة ، فإن الشعب لا يملك حق معارضتها أو تغييرها .

فى نظام كهذا ، نجد أن النخبة المنعمة تضم زعماء الحزب الحاكم وقطاعا صغيرا من الناس الذين هم أعضاء فى الحزب الشيوعى ، ومعنى ذلك أن أقلية هى التى تفرض إرادتها على الأغلبية ، ولو كان أغلبية الناس سعداء باستبعادهم ، لكان من الممكن أن تنجح سياسة تأميم الصناعة ، إلا أن الناس لا يمكن أن يحصلوا على الاثنين معا : الرفاهية والتأميم .

قد ينجح التأميم فى دولة غير شيوعية لو أن كل العمال كانوا مستعدين لقبول وضع يحصلون فيه على أجور منخفضة ، وحيث لا يمكنهم الإضراب ولا يملكون حرية تغيير وظائفهم ولا يستجوبون أصحاب العمل الذين يعملون لديهم (الحكومة) ، وعندما لا يكونون مبذرين ولا يستطيعون شراء الكماليات مثل الدراجات البخارية أو أجهزة التليفزيون أو السيارات أو الملابس الفخمة ، ولا يستطيعون الانضمام إلى حزب أو تأييد أى حزب سوى الحزب الحاكم . . . إلخ .

لو طبق مثل هذا النظام فى ماليزيا ، فلابد من أن يقنع عمالنا ويرضون بالأجور المتدنية ، وينبغى ألا يلجأوا إلى الإضراب العام ، وألا تكون لهم مطالب من أى نوع . أما من الناحية السياسية فسوف يكون مسموحا لحزب واحد فقط بالعمل ، وفى الانتخابات سيحصل هذا الحزب على نسبة ٩٩٪ من الأصوات . زعماء الحزب الذين سيشغلون المناصب المهمة سوف يعيشون فى رغد . الثروة الناتجة عن جهد العمال سوف تؤول إلى الحكومة لتفعل بها ما تشاء ، الجزء الرئيسى منها سوف يوجه إلى النواحى التى تعزز بقاء الحكومة فى السلطة . وباختصار ، إذا كانت ماليزيا تريد أن تؤمم الصناعات كلها فلابد من أن يتحول نظامها السياسى إلى دكتاتورية .

بدون دكتاتورية أو نظام شيوعى فإن تأميم الصناعة ، وخاصة فى ماليزيا ، من المحتم أن يسبب تدهورا اقتصاديا ، والسبب بسيط : المطاط والقصدير والأخشاب ليست بأهمية

البترول ، وإذا هبطت أسعار هذه السلع فلابد من أن الصناعة سوف تعانى من جراء ذلك ، بينما إذا زاد الإنتاج وارتفعت الأسعار فإن الدول المستهلكة (كل الدول الرأسمالية) سوف تستخدم موادَّ بديلة ، وبالتالى فإن الأسعار سوف تنخفض ، وفى الحالتين سيتأثر الاقتصاد الماليزى على نحو سلبى .

الصناعات المتقدمة تتطلب مهارات فنية ، السلع الإلكترونية والآلات والأقمشة وغيرها من السلع المصنعة لا تنتج فى ماليزيا ، ونحن فى حاجة إلى المهارة الفنية الموجودة لدى الدول الأخرى والرأسمالية منها بخاصة . هذه المهارة يمكن الحصول عليها بالرغم من ارتفاع الثمن ، لكن الأساليب والنظم والتصميمات تتغير مع التحديث المستمر . المهارة الفنية لا فائدة ترجى منها إذا كانت قديمة ، ولذلك فإن الصناعات المؤممة فى حاجة باستمرار لزيادة رأسمالها إن كان لها أن تنجح ، وهذا لا يمكن تحقيقه لأن الصناعات المؤممة – كما سبق أن بينا – لا تحقق أرباحا كثيرة .

فى ماليزيا ، تم تأميم مؤسسات تجارية مختلفة مثل السكة الحديد والخطوط الجوية الماليزية وهيئة الكهرباء ومؤسسات أخرى مثل «برناس» و«بتروناس» والصناعات الموجودة فى إطار مؤسسات التنمية الاقتصادية المملوكة للدولة مثل «مراسى» و«فيما» و«فاما» و«فيلدا» وغيرها . هذه المؤسسات المملوكة للدولة لديها رأسمال كاف ، والصناعات التى تنتجها قابلة للازدهار ، بل إنها أحيانا تمثل احتكارا ، أى أنها مقصورة عليها ، وبالرغم من ذلك نادرا ما نسمع عن تحقيق أرباح جيدة أو عن عائد كبير من الضرائب .

ما نعرفه هو أن السكة الحديد وصناعة تعليب الأناناس وصناعات أخرى عديدة تخسر ملايين الدولارات كل عام ، ويخامرنا الشك فى وجود نقص فى الكفاءة والبراعة الإدارية . وأيا كان السبب ، فمن الواضح أن تأميم التجارة فى ماليزيا لن يكون مفيدا ، بل على العكس هناك احتمال كبير أن يحدث انهيار اقتصادى .

وأخيرا هناك الدافعية . التجارة تنمو بسبب دافع أو حافز الربح . فى الصناعات المؤممة

لن يكون لدى المدراء دافع للربح ،سواء ربحت الصناعة أو خسرت فلن يتغير شيء في دخل المدراء ، وهو لن يتغير لأن التأميم وسيلة اشتراكية لمساواة دخول العاملين ، والتأميم لن يكون ذا معنى لو أن المدراء حصلوا على رواتب أو أجور أعلى من رواتب وأجور العاملين الآخرين ؛ لأن ذلك يضع نهاية للحافز وبالتالي للنجاح التجاري . بدون حافز قوى ودافع قوى لابد من أن يفشل العمل التجارى أو الصناعى .

ذلك كله يبين لنا أن تأميم الصناعة ليس أمرا سهلا ، ومن المحتمل جدا أن يثبت عدم صلاحيته . بيد أن هذه الصورة ليست دقيقة تمام الدقة . هناك صناعات لابد من أن تؤمم ، فالبترول مثلا سلعة حيوية اليوم ، والخبرة الفنية ورأس المال والمهارة الإدارية يمكن الحصول عليها بالرغم من التأميم الجزئى لهذه الصناعة . الشيء نفسه ينطبق على الاتصالات والكهرباء والسكة الحديد والطيران والصناعات التى يمكن احتكارها . فى هذه الأحوال لا يجب أن يكون الهم الرئيسى هو الربح ، بل المصلحة الوطنية ، وخاصة فى أوقات الطوارئ مثل الحروب .

ومن وجهة نظر عملية ، لو أننا قمنا بتأميم أى نشاط مثل إدارة العقارات أو الاستيراد والتصدير والتوزيع وتوكيلات الواردات المختلفة وتوكيلات المشتروات للتجارة الخارجية . . . إلخ ، فإن أول مشكلة ستكون هى دراسة وفهم كل مجالات العمل فى هذا النشاط التجارى . هناك نقص باستمرار فى الموظفين الحكوميين ، وهناك عجز دائما فى الإدارات القانونية ، ولذلك ليس من السهل شغل المناصب المهمة فى الصناعات المؤممة ، حتى لو شغلنا تلك المناصب فإن النجاح ليس مضمونا . وإذا كانت الأجهزة والإدارات القائمة من سنوات مازالت عاجزة عن تحقيق أرباح كبيرة أو أن تسهم فى تحقيق عائدات للدولة عن طريق الضرائب ، فمن المستحيل القول ما إذا كان بالإمكان الحفاظ على الأرباح الناجمة عن التأميم ، وخاصة فى الصناعات الصعب إدارتها . إن خبرتنا توضح أن التجارة المعنية تتدهور ، وأن الخسائر مستمرة .

وهناك فئة من الناس مفهومهم عن التأميم هو أن تقوم الحكومة بالاستيلاء على الصناعة أو التجارة دون تعويض أصحابها ، وهذا وهم . إذا لم تدفع تعويضات فيمكن أن تفرض الشركات المملوكة للأجانب عقوبات على الحكومة عن طريق حكوماتها وعن طريق العلاقات التجارية ، الأمر الذى يمكن أ يخرب التجارة ، وخاصة إذا كانت تتضمن سلعة أساسية يوجد بديل لها ، وبالتالى ليست ذات أهمية كبيرة .

إن الحكومة الماليزية عليها أن تنفق سنويا ما بين ٦٠٠٠ مليون إلى ٧٠٠٠ مليون دولار على الإدارة والتطوير ، ومعظم هذا المبلغ يأتى من الضرائب على الشركات الصناعية والتجارية . ومن البديهى أن هذه الشركات لو أممت ، وبالتالى حققت خسائر ، فلن تستطيع الحكومة أن يكون لديها ميزانية ، بل إنها أيضا لن تجد ما يكفى لدفع تعويضات ، وسيكون عليها أن تستخدم ما تحصله من ضرائب لوقف التدهور أو الفشل فى الشركات المؤممة .

ولو أن العمال فى وضع كهذا طالبوا بأجور أعلى ، ولجأوا إلى الإضراب عن العمل لعدم تنفيذ مطالبهم فإن المشكلة سوف تتفاقم الصناعات الوطنية مثل السكة الحديد والخطوط الجوية الماليزية والهيئة القومية للكهرباء تعرضت لإضرابات العمال أكثر من مرة ، وليس هناك ما يمنع العمال فى غيرها من الصناعات المؤممة من الإضراب ، ولم يحدث أن منصب الخسائر العمال من المطالبة بأجور أعلى واللجوء إلى الأحزاب .

كل هذه المشكلات واجهتها كل الدول الديمقراطية التى اتخذت خطوة تأميم التجارة والصناعة . عواقب هذا العمل الشعبى والعاطفى يمكن أن يشهدها كل مهتم بذلك ، قد يكون هناك من يشعر بأننا لابد من أن نكون مستعدين لمواجهة انهيار اقتصادى من أجل العدل والشعور بالرضا ، إلا أنه لن يكون هناك مثل هذا الشعور عندما تضطر فى النهاية دولة تكون قد تصرفت بدافع من العاطفة ، إلى أن ترسل رئيس وزارتها إلى الخارج كل عام ليطلب مساعدة دول تطبق النظام الرأسمالى الحر الذى تمقته .

هذه هى ورطة العديد من الدول النامية التى كانت تزهو ذات يوم باشتراكيتها ،

وبتأميم الصناعات الأجنبية ؛ فهى لا تجد لديها اليوم ما تتباهى به سوى بعض الأبنية التى أهدتها إليها الدول الأخرى . ودون الإحسان الذى تقدمه الدول الأجنبية المهتمة بذلك ، لما كان لدى تلك الدول النامية أى شيء تقدمه دليلا على النجاح منذ أن استولت على الصناعات الأجنبية .

أما الأكثر خطورة فهو أن التدهور الاقتصادى سوف يسبب الفقر والمعاناة للغالبية من الشعب . وفى مناخ كهذا ، يصبح من السهل على أى شخص أن يفسد أخلاق الناس ويحدث القلق والاضطراب ، والمؤكد أن الشيوعيين سيكون لديهم فرصة أفضل للاستيلاء على السلطة ، وسواء نجحوا أو فشلوا ، فلسوف تمر البلاد بأوقات حالكة السواء شديدة الاضطراب ، ولن يكون معظم الناس غير قادرين على تحقيق مستويات معيشة متساوية فقط ، بل إن أمنهم سيكون معرضا للخطر ، ويكونون هم أنفسهم معرضين للظلم من قبل زعمائهم .

لقد قمت بهذا التحليل ؛ لأن الدعوة إلى تأميم الصناعات الأجنبية تحظى غالبا بتأييد عام . العواطف التى تولدها هذه الدعاوى يمكن بسهولة أن تطغى على أى تفكير عاقل ، وقبل الاستجابة لهذه الدعاوى ، لابد من أن يفهم شعب ماليزيا ، حيث مازال الاقتصاد قويا مقارنة ببعض الدول التى لا تنتهج سياسة الاقتصاد الحر ، ما ينطوى عليه تأميم الصناعات وعواقب ذلك .

الفصل الحادى عشر
النظام والانضباط

منذ القرن الخامس عشر عندما أبحر فاسكو دا جاما إلى الشرق الأقصى ، وإلى بداية القرن العشرين ، كان تاريخ آسيا مليئا بعمليات الغزو واحتلال مناطق كثيرة منه بواسطة الدول الغربية . كل الدول الآسيوية تقريبا مرت بتجربة الغزو والاستعمار - تايلاند والصين واليابان كانت هى الاستثناء ، ولكن هذه الدول كان عليها أن تخضع للقوى الغربية إلى حد ما .

وبينما من الصحيح أن الاستعمار الغربى انتشر فى تلك القرون فى أرجاء العالم بما فى ذلك أفريقيا وشمال وجنوب أمريكا ، إلا أن هناك فرقا . كانت أفريقيا وأمريكا مسكونة بقبائل بدائية إلى حد ما (باستثناء الإنكا) ، بينما كانت شعوب آسيا قد عرفت الثقافة والنهضة والحضارة قبل الأوروبيين ، كما كانت أكثر عددا ، وتشغل مساحات أوسع ، بل إن الأغرب من ذلك هو أن القوات الغربية التى قامت بغزو واحتلال الدول الآسيوية كانت صغيرة مقارنة بتلك الدول . ربما كانت فعالية الدول الغربية ترجع إلى تسليحها الأفضل ، إلا أن الدراسات سوف تثبت لنا أن السبب الأهم كان تنظيمها وانضباطها .

والمؤكد أنه بالرغم من وجود درجة من التنظيم فى القوات المسلحة الشرقية ، إلا أنها كانت أقل تماسكا وترتيبا من الغربية ؛ فعلى سبيل المثال ، بالرغم من وجود جنرال أو قائد عسكرى فى الجيش الذى كان يدافع عن «مالقه» ضد البرتغاليين ، إلا أنه لم يكن هناك تسلسل قيادى بينه وبين الجنود . الجيوش الآسيوية كان يوجد بها جنرالات ولكن يبدو أنه لم يكن هناك مستويات أخرى من الضباط الأصغر لضمان وصول الأوامر إلى صفوف الجند بدقة وفعالية .

الأوامر المباشرة من الجنرال أو القائد الأعلى قد تصلح لو أن القوة العسكرية كانت

صغيرة الحجم ، ولكن فى حال وجود جيش كبير ، فإن مثل تلك الأوامر لن تصل إلى صفوف القوات والوحدات بدقة وفعالية فى الوقت الذى يجعل العمل المنسق صعبا وربما مستحيلا ؛ حيث إن الجيش الكبير لا يمكن أن يكون فعالا دون وجود تنسيق بين وحداته .

وبالرغم من وجود ضباط كثيرين فى الجيوش الآسيوية ، إلا أن مراكزهم ورتبهم ومسئولياتهم لم تكن واضحة أو متسقة . كانت المراكز والرتب تختلف من مكان لآخر . لم يكن فى حكومة «مالقة» فى وقت الغزو البرتغالى شخص معين كقائد عام للجيش . السلطان والبنداهارا (رئيس الوزراء) والتيمنجونج (وزير الداخلية أو قائد الشرطة) كانت لهما كل السلطة على القوات المسلحة بالإضافة إلى أن أبناء السلطان المختلفين كان لهم حق قيادة القوات بالرغم من أن مراكزهم لم تكن واضحة .

لم يكن هناك جنود انتظاميون فى القوات المسلحة ، معظمهم كانوا أناسا يأمرهم الحاكم من وقت لآخر للمساعدة فى الدفاع عن الدولة ، ولم يكن هناك أى نوع من التدريب باعتبارهم كيانا عسكريا ولا أى فكرة عن مراكزهم فى القوات . لم يكن هناك زى رسمى ، والكل كانوا يخوضون الحرب بنفس أسلوب المبارزة الفردية . ومما يحكى عن معارك تلك الأيام المغايرة أن الجيوش كان يقودها المثال والنموذج أكثر من الأوامر المحددة . عندما كان الجنود يرون قائدهم يتقدم ، كانوا يفعلون مثله ، وعندما كان ينسحب ينسحبون ، وفى وضع مثل هذا كان موت القائد يعنى الهزيمة بالرغم من ضخامة عدد القوات ، وبالرغم من أنها كانت قادرة على مواصلة القتال .

وفى «بالى» مثلا حدث أن انتحر كل الجنود انتحارا جماعيا (پوپوتان) بعد أن مات أحد الملوك فى قتال ضد الهولنديين ، بالرغم من أنهم كانوا مازالوا قادرين على مواصلة المعركة ، وبالرغم من أن بسالتهم لم تكن موضع شك .

على العكس من ذلك ، نجد أن القوات الغربية التى تحتل الدول الشرقية كانت جيدة التنظيم بالرغم من صغر حجمها . فى الجيش الغربى عادة توجد وحدات صغيرة بقيادة

ضباط صغار ، وهذه الوحدات تكون وحدة أكبر تحت قيادة ضابط أكبر رتبة ، ثم نجد عددا كبيرا من هذه الوحدات الأكبر يكون وحدة أكبر تحت قيادة قائد عام أو «چنرال» . وفى النهاية نجد جميع الچنرالات والوحدات الموجودة تحت قيادتهم موضوعة كلها تحت قيادة رئيس للأركان يضمن أن تكون كل مراحل وخطوات الحرب منسقة حسب خطة استراتيچية شاملة مسبقة بناء على معلومات من الاستخبارات العسكرية .

فى القوات الغربية ، جميع المراكز والرتب محددة وثابتة ، وكذلك كل الواجبات والمسئوليات ، وذلك بالإضافة إلى أن جميع الأفراد عسكريون انتظاميون يعملون كل الوقت ، وليسوا مجموعة ممن يتم تجنيدهم من وقت لآخر بشكل مؤقت ، كما كان يتم تدريبهم على العمل كفريق واحد وليس كأفراد منفصلين ، كما كانت أساليب القتال بالغة التنظيم والتدريب عليها إجباريا على كل المستويات . الأوامر تصدر من ضباط محددين وبعبارات وإشارات محددة تجنبا لسوء الفهم ولتلافى الارتباك أثناء سير القتال . كان ذلك هو التنظيم الذى حقق النصر للقوات الغربية الصغيرة ، أى أن النظام هو الذى قام بالدور المؤثر بالدور المؤثر فى نجاح القوات المسلحة الغربية .

وإلى جانب حسن التنظيم ، كانت القوات المسلحة الغربية تفرض درجة عالية من الانضباط الصارم . كان يتم التأكد من أن الأفراد على جميع المستويات يعرفون واجباتهم ومهامهم ، وكان كل منهم ينفذ أوامر قائده الأعلى ، ولم يكن متوقعا أو مطلوبا من الجنود أن يقلدوا قائدهم وإنما أن يطيعوا أوامره . لم يكن هناك وجود لمسألة شجاعة القائد أو عدم شجاعته ، لابد من أن يظل فى أمان يواصل إصدار الأوامر ، على أن موته لم يكن يعنى الهزيمة لقواته . كان من يخلفه فى القيادة محددا سلف ، ويتسلم الزمام بعده مباشرة ليواصل القتال . هذا الانضباط الصارم كان يضمن ألا يتكلم أحد عن أحقيته فى خلافة القائد السابق .

كان للانضباط دور فعال فى القوات المسلحة الغربية . فى إحدى المعارك الهجومية

عندما واجهت قوة بريطانية صغيرة مدفعية روسية كثيفة ، صدرت الأوامر للقوة البريطانية بالتقدم والهجوم ، وبالرغم من أن ذلك كان يعنى الموت بالنسبة لكثيرين منهم ، إلا أنهم نفذوا الأوامر دون تردد ، وبالفعل قتل عدد كبير منهم وهزمت القوة ، لكن الحدث بقى فى الذاكرة ؛ لأنه أوضح لأعداء البريطانيين أنهم لا يمكن أن يتوقعوا انتصارا سهلا ولو كان أمام قوة بريطانية صغيرة ، ولربما ساعد ذلك أيضا على إنقاذ قوات بريطانية أخرى ببث الرعب فى قلوب أعدائهم .

كان دور الانضباط فى غزو القوات المسلحة الغربية الناجح للدور الشرقية ، كان دوراً متسقًا ؛ فبدون استثناء تمكنت قوات غربية صغيرة من هزيمة قوات آسيوية كبيرة بسبب حسن التنظيم والتحركات القتالية الدقيقة . وكان الشذوذ عن هذه القاعدة نادرا . كانت القوة العسكرية الغربية مثل الآلة الحربية ، بينما كانت القوة الشرقية تحارب كأفراد منفصلين دون تنسيق بين أفرادهم أو نظام . الأوامر فى القوة الغربية تنفذ بدقة بالغة ، أما فى القوة الشرقية فلم يكن هناك نظام أو تسلسل قيادى ، كما أن الأوامر لم تكن تنفذ على الفور بكفاءة ، وربما كان يتم تجاهلها .

وبالنسبة لأبناء الملايو بخاصة وللآسيويين بعامة ، فإن الدرس المستفاد من الغرب هو أن النظام والانضباط شديد الأهمية والتأثير فى أى مجال ، فدورهما ليس مقصورا على القوات المسلحة أو الحرب بالرغم من أهميتهما القصوى هنا . النظام والانضباط مهمان فى كل المجالات الأخرى لضمان النجاح .

كانت اليابان هى الدولة الأولى التى أدركت أن النظام والانضباط هما أساس النجاح . وبينما من الصحيح أن اليابانيين كانوا ملمين بمبادئ الانضباط الأساسية عندما بدأت صلاتهم بالغربيين ، إلا أن انضباطهم كان ينقصه النظام الجيد . وبواسطة المبادئ التى كانت لديهم استطاعوا أن يستوعبوا النظام والانضباط الغربيين فى كل نواحى الحياة فى مجتمعهم . وفى وقت قصير جدا ، نجح الأسلوب الغربى فى التنظيم فى أن يجعل من

اليابان قوة عالمية . وإذا وضعنا فى الاعتبار أن اليابان لا يوجد بها موارد طبيعية تساعد فى عملية التحديث ، نجد أن النظام والانضباط قد لعبا دورا أكثر أهمية فى تقدمها . لقد كان النظام والانضباط فعالين ومؤثرين لدرجة أن ندرة الموارد الطبيعية لم تمثل مشكلة أو عقبة .

كما أن نضال الدول الآسيوية من أجل الاستقلال عن الاحتلال الغربى مدين بنجاحه للنظام والانضباط . فى الهند مثلا ، شكل «غاندى» حزب المؤتمر على النسق الغربى ، ولأن الأعضاء كانوا على استعداد لتنفيذ وإطاعة التعليمات ، أى أن يقبلوا الانضباط الحزبى ، وبالرغم من عدم وجود أسلحة لديهم نجح غاندى فى إضعاف الإدارة البريطانية فى الهند عن طريق المقاطعة الجماهيرية السلبية التى لا تعرف العنف . ولم تستطع القوة العسكرية البريطانية ولا الإمكانيات أو الثروة أن تقضى على انضباط وتنظيم حركة المقاطعة التى قادها غاندى دون عنف . وفى ولايات شبه جزيرة الملايو ، نجح أبناء الملايو فى صراعهم ضد اتحاد الملايو وفى نضالهم من أجل الاستقلال ؛ لأنهم كانوا مستعدين للانضمام إلى منظمة سياسية وأن يطيعوا تعليمات زعيمها . والواقع أن المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو «أومنو» التى أنشئت لمعارضة اتحاد الملايو ، كانت تعانى من نقص شديد فى التمويل وفى القيادات المتعلمة ومن أمور أخرى كثيرة ، ولكن لأن أعضاءها كانوا أكثر تنظيما مما كانوا عليه فى الماضى ، وكانوا على استعداد لتنفيذ تعليمات زعيمهم ، لم تستطع بريطانيا أن ترفض مطالب «أومنو» .

إن كون أبناء الملايو قد نجحوا فى تحرير أنفسهم من قيود الاستعمار لا يعنى أنهم لم يعودوا فى حاجة إلى ممارسة النظام والانضباط الذى تعلموه . أبناء الملايو مازالوا يمثلون مجتمعا صغيرا مختلفا فى بلادهم نفسها ، وحيث إن النظام والانضباط يمكن أن يمنحا الضعيف قوة ، فمن المهم أن يستمر أبناء الملايو فى ممارستهما ، وليس ذلك فى السياسة فقط ؛ لأنهم ضعاف فى ميادين أخرى مثل النشاط التجارى والتعليم .

النظام مهم جدا فى التجارة الحديثة مثلا ، وهو لا يتضمن فقط تنظيم الموظفين

والعمـال ، بل المهام والواجبات أيضا ؛ بحيث يسير كل شىء طبقا لخطة وبمعرفة رجل الأعمال المعنى بالأمر ، وتنظيم المهام اللازمة لإعداد حساب شامل لتاجر واحد هو على نفس درجة الأهمية لمثله بالنسبة لشركة عملاقة . تخصيص المسئوليات بين الأشخاص جانب مهم فى تنظيم العمل التجارى ، وبدون مثل هذا التنظيم فإن العمل سوف يعتمد على التخمين أو التوهم ، وسوف يؤدى ذلك إلى خسائر دون قصد .

والانضباط فى العمل التجارى أيضا عنصر لا يقل أهمية ؛ فالتاجر الذى يغلق محله على هواه أو حسب تصوراته سيفقد عملاءه . وفى الأعمال التى تستخدم موظفين برواتب ، فإن عدم استعداد المستخدمين لإطاعة التعليمات وتنفيذ التوجيهات لابد من أن يؤدى إلى الفشل . المطعم مثلا يعتمد على الخدمة الجيدة ، وإذا لم يقم العاملون به بتنفيذ واجباتهم كما يوجهون فإن الزبائن لن يأتون إليه مرة أخرى مهما كانت جودة الطعام ، كما يمكن أن نضرب مئات الأمثلة على أهمية الانضباط فى التجارة . ولن نكون مبالغين إذا قلنا إن فشل ماليزيا فى العمل التجارى يرجع – فى جزء كبير منه – إلى غيبة الانضباط من قبل رجال الأعمال ومستخدميهم .

كما أن دور النظام والانضباط فى مجال مثل التعليم لا يحتاج إلى شرح مفصل ، لكن بينما نجد أن النظام والانضباط من الأمور الجيدة بشكل عام ، إلا أنهما يمكن أن يؤديا فى ظروف معينة إلى دمار من يمارسونها . عندما يتجمع الناس معا فى مؤسسة تعمل بانضباط صارم ، فإن القيادة الخطأ يمكن أن توصلهم إلى مأزق رهيب . النظام والانضباط فى ألمانيا تحت زعامة «هتلر» ، واليابان فى عهد نظام «توجو» العسكرى ، هى أمثلة واضحة على النتائج الشنيعة للقيادة الخطأ . النظام الصارم يجعل معارضة الزعيم أو القائد مستحيلة ، كما يجعل اكتشاف الشىء الخطأ فى وقت حدوثه أمرا صعبا .

عندما أعاد «هتلر» بناء ألمانيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى ، كان معظم الألمان لا يستطيعون أن ينكروا أن أساليبه وإجراءاته كانت ناجحة فى إنعاش ثروة ألمانيا وقوتها .

وهن عزيمة الألمان بسبب هزيمتهم فى الحرب العالمية الأولى حل محله روح إيجابية جديدة وثقة شديدة بالنفس . ومن هنا كانوا مستعدين لقبول حكم هتلر بما ينطوى عليه من انضباط صارم ، ولدعم مشروعه للسيطرة على العالم . أما الذين كانوا فى شك فى ذلك الوقت ، فلم يكونوا يجرؤون على التعبير عن تلك الشكوك ، وحتى لو أنهم كانوا قد فعلوا ، لكانوا أقلية لا تذكر ، وكان نقدهم سيجلب عليهم العقاب ، بالإضافة إلى عدم جدواه .

وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية بالعدوان الناجح الذى شنته آلة الحرب الألمانية ، لم يكن يستطيع أى عضو أو قائد فى الحزب النازى أن يقول إن هتلر قد أساء استخدام النظام والانضباط الألمانى . كان هتلر شخصيا يدير دفة الحرب بالرغم من أنه لم يكن قائدا عسكريا محنكًا . هكذا كان الانضباط لدرجة أن أحدا لم يعارضه ، بالرغم من أن التاريخ يبين لنا أن أساليبه واستراتيچيته العسكرية أدت إلى سقوط ألمانيا .

وبمرور الوقت كان يتضح أكثر وأكثر أن زعامة هتلر سوف تجلب الهزيمة والدمار لألمانيا ، لكن الانضباط كان ما يزال يمنع من يدركون ذلك من نصح هتلر أو معارضته ، ولم يختل هذا الانضباط إلا بعد أن لطمت الهزيمة وجه ألمانيا وأصبح مؤيدوه السابقون يدينونه ، ولكن الوقت كان قد فات لإنقاذ ألمانيا . كان الموتى بالملايين ، وكان الكرب عظيما .

ويوضح لنا ذلك أن الانضباط (والنظام) يمكن أن يكون سببا فى دمار جماعة معينة ، بالرغم من أنها ليست قاعدة ، كما أن هناك أدلة كثيرة على مزايا الانضباط والنظام . الاستثناء لا يمكن أن يثبت (أو أن ينفى) القاعدة ، وحالة استثنائية لا تثبت مبدأ عاما . والحقيقة أنه بالرغم من أن الانضباط قد أوصل الألمان إلى حالة من التردى الشديد ، إلا أنهم لم يرفضوه . لقد مارسوا الانضباط مرة أخرى لكى يعيدوا تأهيل بلادهم وإعادة الاعتبار لها . واليوم ، بالرغم من أن الدولة قد قسمت إلى دولتين ، إلا أن ألمانيا الغربية قد حققت النجاح والتقدم ، متفوقة - إلى حد ما - على دول انتصرت فى الحرب العالمية الثانية مثل بريطانيا التى أصبحت معروفة الآن كدولة فقدت ما كان لديها من انضباط أيام مجدها .

نعم ، للانضباط والنظام مخاطر ، إلا أن الفوائد أعظم . العادات الفعالة والمفيدة للمجتمع لابد من الحفاظ عليها ، بل إنها يجب أن تخلق إن لم تكن موجودة . ورفض النظام والانضباط يعنى تعويق النجاح ، وتبنى تلك القيم لا يضمن النجاح بنسبة مائة فى المائة ، إلا أن النجاح لن يعوق ، بل سوف يكون هناك فرصة لتحقيقه على الأقل .

لقد تناولنا النظام والانضباط - إلى الآن - من وجهة نظر دنيوية ، ولكن ألا توجد صلة بين الدين والروحانية وبين النظام والانضباط؟ الإجابة عن هذا السؤال بسيطة : الانتشار الناجح للإسلام فى أرجاء المعمورة كان أساسه فى انضباط ونظام المجتمع الإسلامى ، مقارنة بجاهلية المجتمع السابق عليه ، كما كان أساسه أيضا فى استعداد المسلمين للعمل بنظام وانضباط . العبادات فى الإسلام منظمة بدقة . والحقيقة أنه لا يوجد ما هو أدق تنظيما وانضباطا من طقوس العبادة الإسلامية . فى الصلاة ، وصلاة الجمعة بالأخص ، يولى ملايين المسلمين وجوههم شطر بيت الله فى مكة على اختلاف أماكن وجودهم وينفذون تعاليم الزعيم الإسلامى العظيم قبل ألف وربعمائة عام تقريبا ، والذين شاهدوا صلاة الجماعة فى الحرم المكى يرون كيف يتحلق المسلمون حول بيت الله فى صفوف منتظمة ، ليس فى المسجد الحرام أو حوله فقط ، وإنما فى كل أرجاء العالم بما يعنى أن بيت الله الحرام هو قبلة المسلمين حقا .

طقوس العبادة هى بيان مادى على النظام والانضباط فى الإسلام ، لكن الإسلام أكثر من أى دين آخر يكفل أن تكون كل جوانب الحياة بطريقة منظمة ومنضبطة بقوانين وقواعد محددة . القوانين والقواعد الإسلامية مثل غيرها من القوانين والقواعد لن تكون مفيدة أو مؤثرة إلا إذا كان المجتمع المعنى أو المؤمنين بها يطيعونها وينفذونها . وهذا معناه أن النظام والانضباط أمور حيوية بالنسبة لجوهر الإسلام مثل الإيمان الحقيقى .

ولابد هنا من أن نقدم مثالا على العواقب التى يواجهها المسلمون عندما يتم تجاهل النظم والقواعد . فى غزوة أحد ، كانت أوامر النبى للواء من حملة الأقواس والسهام أن

يحذروا هجوم العدو عليهم من الخلف . هذه الأوامر تم تنفيذها فى البداية ، وبينما كانت هزيمة العدو قد أوشكت ، ترك جنود ذلك اللواء مواقعهم ، وتدافعوا لكى يحصل كل منهم على نصيبه من الأنفال ؛ فكانت النتيجة أن استطاع العدو أن يقوم بالهجوم من الخلف ليوقع بجيش المسلمين خسائر فادحة ، بما فى ذلك استشهاد سيدنا حمزة . كان ذلك – على سبيل المثال – عاقبة من عواقب انعدام الانضباط فى تاريخ الدفاع عن الإسلام . وحدث شىء مشابه فى غزوة «حنين» ؛ حيث تعرض جيش إسلامى كبير وقوى لخسائر قاسية بسبب غيبة التنظيم والانضباط أثناء مسيرته عبر وادى حنين . والحقيقة أنه لا يوجد طقس من طقوس العبادة ، أو حكم فى الإسلام لا يحتاج إلى نظام أو انضباط .

البشر يعيشون عادة فى مجتمعات ، والمجتمع الإنسانى لا يمكن أن يوجد دون تنظيم أو انضباط . ومهما كان المجتمع بدائيا إلا أنه على الأقل يتكون من رؤساء ومرؤوسين ، وكلما كانت الحضارة أعظم وأسمى ، يكون المجتمع أكثر تركيبا وتعقيدا . إن بقاء المجتمع نفسه يتوقف على درجة تنظيمه وعلى استعداد أفراده أن يطيعوا الأوامر والنواهى التى يصفها هذا المجتمع ، أى أن المجتمع مدين بأمنه واستقراره للنظام والانضباط . والانضباط هنا يعنى وضع حدود للرغبات والمصالح الفردية لكى تكون الأولوية لصالح المجتمع ككل . قد تختلف تفسيرات المقصود بمصالح الفرد أو صالح المجتمع ، من مجتمع لآخر ، ولكن أيا كان التفسير أو التقويم ، فإن الهدف من تحديد المصالح الفردية هو المحافظة على المجتمع والإبقاء عليه .

ولربما أصبحت القيود المفروضة على كل عضو فى المجتمع باعتباره فردا ، ربما أصبحت محبطة له بعد وقت قصير ، إلا أن الأمن الاجتماعى الذى يتحقق نتيجة لذلك سوف يكون مفيدا له فى نهاية الأمر . ويمكن أن نلاحظ ذلك من نوع المجتمع الذى تشكل فى الأيام الأولى للغرب الوحشى فى أمريكا . كان مجتمعا تحكمه الفوضى وقانون «اللنش» (الإعدام دون محاكمة قانونية) وقانون «الغوغاء» . أى متهم بالقتل كان المجتمع يحاكمه محاكمة فظة ، ثم يقوم الناس الذين حاكموه بإعدامه . ولو أنه كان قد ارتكب جريمة القتل

بالفعل ، لكان يمكن اعتبار ذلك عدلا ، لكن احتمال أن يكون الاتهام غير حقيقى وبدافع من الغيرة أو الحقد أو أى سبب آخر كان احتمالاً كبيراً ، وعندما تكون المحكمة مفتقرة إلى التنظيم المناسب ، فلابد من أن يطول الإعدام أبرياء .

فى المجتمع المنظم جيدا ، بالرغم من أن الشرطة قد تلقى القبض على شخص برىء وتتهمه ، إلا أن العملية المنظمة للمحاكمة ستضمن ألا يكون ضحية . والفكرة هى أنه بالرغم من أن التوافق مع النظام الاجتماعى قد يبدو شكلا من أشكال القمع ، إلا أنه فى النهاية الأمر جيد بالنسبة لأعضاء هذا المجتمع . بدون النظام الاجتماعى قد يصبح القتلة طلقاء لكى يرتكبوا المزيد من الجرائم . ولا يعارض مفهوم المجتمع المنظم المنضبط غير الفوضويين الذين يرون أن البشرية لا يجب أن تحكم عن طريق التنظيم الاجتماعى أو الانضباط من أى نوع النظريات التى قدمها فوضويون مثل «برودون» و«باكونين» و«كروبوتكين» تقول إن ضمير الإنسان هو الذى يضمن تحقيق السلام والعدل فى المجتمع ، ومن هنا فإن الحكومة (الإدارة) ليست مهمة ؛ لأن المجتمع الإنسانى سوف ينقسم إلى جماعات صغيرة تكون موجودة بدون تنظيم وليست خاضعة لأى سلطة مركزية .

والمثير للسخرية أن أولئك الذين لا يؤمنون بالمجتمع المنظم ، يضطرون إلى تنظيم أنفسهم فى جماعات من مختلف الأشكال لتعزيز فكرتهم ، وهذه هى الحركة التى أدت إلى ظهور النقابية والحركات العمالية والاشتراكية ثم الشيوعية فى النهاية ، وكما نعرف فإن كل محاولات إقامة مجتمع فوضوى قد باءت بالفشل . وإذا كان هناك مجتمع فى العالم هو الأكثر اقترابا من الفوضى فهو الدولة الاشتراكية كما هى موجودة فى بريطانيا اليوم ؛ فالحكومة هناك ليست فقط بلا حول ولا قوة للسيطرة على أنانية جماعات بعينها من العمال ، بل إنها حتى لا تستمع لزعمائهم . والنتيجة هى أن المجتمع مهدد دائما بعدم ضمان توفر السلع والخدمات . الأسعار ترتفع ارتفاعا جنونيا ، النقل البرى والبحرى والجوى لا يعتمد عليه ، العلاج الطبى ليس متوفرا بسهولة ، أشكال مختلفة من الإرهاب والظلم تقع

هكذا ببساطة ؛ حيث لا توجد سلطة تضمن إعطاء الأولوية لمصالح المجتمع ككل . النظرية الفوضوية التى ترى أن مجتمعا بلا حكومة أو قانون ، سوف يكون مفيدا لجميع أفراده ، هذه النظرية لم يثبت أنها صحيحة بناء على مظاهر الفوضى هذه فى المجتمعات الاشتراكية ، بل إننا يمكن أن نفترض أو أن نستنتج أن المجتمع الفوضوى تماما لن يكون أكثر فوضى أو أكثر تعرضا لأشكال مختلفة من الظلم من المجتمع الاشتراكى .

وأيا كانت وجهة النظر ، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن المجتمع الإنسانى محتاج إلى التنظيم والانضباط ؛ حتى أولئك الذين يؤمنون بالفوضى يضعون شكلا من أشكال التنظيم والانضباط . المسألة ليست وجود أو عدم وجود تنظيم ، وانضباط المسألة هى مدى وطبيعة النظام والانضباط ، هل تكون عند حدودها الدنيا كما يقول الفوضويون ، أو أن تكون جامدة كما فى الدكتاتورية؟ قد تكون الإجابة موجودة عند نقطة ما بين الطرفين ، إلا أن هناك مجالا واسعا ودرجات من الاختلاف بين وضع معتدل ومفيد اجتماعيا وغيره . وقد يرى البعض أن الإشتراكية على الطريقة البريطانية صيغة معتدلة ، إلا أنها قريبة من الفوضى وتعزز كل مساوئ وشرور الفوضوية . وقد يرى البعض أن الاشتراكية على الطريقة اليوغوسلافية صيغة معتدلة ، إلا أنها أقرب إلى الدكتاتورية . وبين الصيغتين هناك درجات مختلفة من الاعتدال ، لكل منهما عيوبها . عندما تكون عناصر النظام والانضباط قوية فإنها يمكن أن تشكل ملامح دكتاتورية ، ومن ناحية أخرى عندما يكون النظام أو الانضباط رخوا ، فإن عناصر الفوضى قد تهدد المجتمع .

ذلك هو مأزق المجتمع الإنسانى فى كل مكان ، ولكن مادام المجتمع فى حاجة إلى أن يكون منظما ومنضبطا ؛ فالمهم هو توجهه المحكم نحو نوع من التنظيم والانضباط وفهمه عن طريق الممارسة العملية . ولو أن كل فرد فى المجتمع فهم أهمية النظام والانضباط وقام بدوره بدافع من الشعور بالمسئولية ، فإن المجتمع سوف يصبح مستقرا ومتقدما ، ولكن لو أن كثيرين أو أن كل أفراد المجتمع رفضوا أن يكونوا متوافقين ومتسقين مع نظامه وانضباطه وأصروا على

العمل خارج تلك الحدود المعينة ، فإن التمزق سيكون حتميا والآثار عكسية بالنسبة للمعنيين ، بل بالنسبة للمجتمع بأسره فى الحقيقة .

الفصل الثانى عشر
الفساد

المجتمع لا يحرم شيئا أو يعتبره رديئا بلاسبب ، والشيء نفسه ينطبق على الأمور التى يعتبرها جيدة . والقيمتان (الرداءة والجودة) يصفهما المجتمع دائمًا نتيجة لتجربة السنين ؛ فالإنسان الذى خلقه الله مزوداً بالقدرة على التفكير ونقل الخبرة من جيل إلى جيل ، لا يحتاج إلى أن يقرر كل شيء طبقًا لخبرته الخاصة . والخبرة المتراكمة التى تشكل الأفكار والقيم لايشترك فيها المجتمع القائم فى ذلك الوقت بكامله ، ولكنها تنتقل إلى الأجيال التالية ، ويقبلها ويستوعبها جيل بعد جيل بشكل عادى باعتبارها جزءاً من التراث والثقافة ، ولكن يحدث أحيانًا أن يضع جيل جديد القيم القديمة موضع المساءلة ، الأمر الذى قد ينتج عنه تشكيل قيم جديدة .

مفاهيم الجودة والرداءة فى كثير من الجماعات الإنسانية ، هى من بين القيم الباقية على مر الأجيال باعتبارها جزءا من تقاليد الجماعة وثقافتها ؛ فالعرب – على سبيل المثال– كانوا ذات يوم يدفنون بناتهن حديثات الولادة أحياء ، ولم يكن الذين مارسوا ذلك جيلاً واحدا ، وإنما أجيال كثيرة فى زمن الجاهلية . واليوم يعتبر هذا الفصل عملا وحشيا شديد الحماقة ، وينظر إليه باعتباره انتهاكا للمشاعر الإنسانية وشديد الظلم . والمؤكد أن الأمر لا يحتاج إلى المزيد من التفصيل لكى يجعلنا نشعر بذلك ؛ فهو عمل شرير بلا جدال . والحقيقة ، بالرغم من ذلك كله ، فإن هذه المشاعر تعتمد– سواء بوعى أو بدون وعى– على نظام القيم الحالى الذى يجعل القتل قيمة رديئة ، وخاصة إذا كان قتل المرء لأبنائه .

بيد أننا لو كنا نعيش فى الجاهلية ، لكنا قد مارسنا ذلك الفعل الوحشى ، وذلك لأن المجتمع لم يكن يعتبره عملا شريرا ، وما كانت «المشاعر الإنسانية» لتهمنا لأن وأد البنات لم يكن يعتبر انتهاكا للمشاعر الإنسانية أو اعتداء عليها .

ولابد من أن نتخيل أن البشر كانوا مختلفين قبل ألف وأربعمائة عام عما هم عليه الآن ، ولذلك كان يمكن أن يرتكبوا مثل تلك الأعمال الوحشية دون أى شعور بوخز من ضمير ، إلا أننا يجب أن نتذكر أيضًا أن الأمهات فى الصين قبل مائة عام كن يخنقن بناتهن حتى الموت ، وأن «السوتى» أو إحراق أرملة المتوفى حية كان مازال يمارس أحيانا فى الهند إلى وقت قريب بالرغم من منعه وتجريمه ، كما أن هناك جماعات أخرى فى الهند يمكن أن تمارس ذلك أحيانا لو غفلت عنها الشرطة .

وربما كان مثل تلك الأفعال الوحشية- قتل الأطفال وإحراق الأرامل- قد استمر لو أن قيم المجتمع كانت تتشكل جميعًا بواسطة ذلك المجتمع نفسه فى زمنه وحسب تجربته ، ولكن مادامت قيم الجودة والرداءة تنتقل عادة من جيل إلى جيل باعتبارها نظاما أخلاقيا تقليديا ودون أى تفسير للأسباب ، فإن القيم التى تجيز قتل الأطفال والأرامل يمكن أن تكون مقبولة ، وأن تمارس لفترة طويلة .

الفساد أحد الممارسات التى تعتبرها كل المجتماعات فى العالم شيئا رديئا . والحكم على الفساد بأنه شىء سىء أو ردىء تقرره التقاليد وليس الدراسة أو التجربة . الكل- وفى أى مكان- يدين الفساد باعتباره جريمة ، إلا أن ذلك لايعنى أن الكل يقبل التفسير نفسه لمعنى المصطلح «الفساد» أو يعرف حقا العواقب السيئة له . ويعرف الفساد عادة بأنه ممارسة تمكن شخص ما من الحصول على مكافأة بوسائل غير مشروعة ؛ فالموظف الذى يحصل على مكافأة (راتب) بشكل منتظم نظير قيامه بأداء واجبات معينة مثلا ، قد يقبل هدية من شخص ما فى مقابل أداء أحد هذه الواجبات . وبالرغم من أن سلوكا من هذا القبيل قد يفسر على أنه فساد ، إلا أنه قد لاتكون له أى عواقب غير مرغوب فيها فى البداية ، وربما يكون الشخص الذى قدم هذه الهدية قد فعل ذلك بمحض حريته ، وأن يكون الموظف يؤدى ذلك الواجب نفسه للآخرين من الذين لايقدمون هدايا ، ولكن بمجرد تقديم الهدية فالمؤكد أنه سوف تكون هناك أفضلية لمن قدمها فى المرة التالية ، الأمر الذى يعنى أن من لايقدمون هدايا

لن يلقوا المعاملة نفسها دون إبطاء ، وحتى هذه المرحلة لن يكون هناك من يشعر بأى حرمان سوى أولئك الذين يحتاجون لخدمات ذلك الموظف ؛ لأن الجمهور والدولة ليسوا متورطين فى الأمر بشكل مباشر ، وحيث إن المجتمع لم يشعر بالآثار السلبية للفساد ، فهو ليس على استعداد للتدخل ، وربما لايكترث بذلك ، وخاصة إذا كانت المكافأة المنتظمة للموظف (راتبه) تعتبر منخفضة .

لكن الموظفين الآخرين ، الذين لاصلة لوظائفهم بالجمهور - من مقدمى الهدايا- بشكل مباشر ، سوف يشعرون بالغيرة من ذلك الموظف الذى يتلقى هدايا ، ولكى يحصلوا على نصيب منها فقد يلجؤون عمدا إلى سد القنوات التى يكون لها علاقة بواجبات ومهام ذلك «المحظوظ» الذى يتلقى الهدايا ، وهكذا ينتقل الفساد إلى مرحلة نشطة : القيام بعمل واضح أو خطوة فعلية لتنمية الفساد .

ويمكن أن نلاحظ ذلك فى تطور نظام «البقشيش» . فى البداية كان «البقشيش» يقدم ، على سبيل المثال ، لعمال الخدمة فى المطاعم ، الذين يخدمون الزبون مباشرة . كان حجم «البقشيش» يعتمد على جيب الزبون والخدمة المؤداة ، وفى البداية كان ينظر إلى «البقشيش» على إنه شيء معتاد ، وكانت الخدمة تقدم بصرف النظر عنه ، لكن مواقف عمال الخدمة تغيرت بعد وقت قصير ، بمعنى أنه إذا لم يكن هناك «بقشيش» فالخدمة لن تكون جيدة ، وربما لن تكون موجودة بالمرة . عند هذه المرحلة تحول «البقشيش» إلى «وظيفة» ، وبعد أن كان يقدم فى مقابل خدمة جيدة ، أصبحت الخدمة الجيدة الآن هى التى تقدم فى مقابل «البقشيش» ، ومن هنا انتقل «البقشيش» إلى مرحلة أخرى فأصبحت نسبته تحدد . لم يعد من حق الزبون أو العميل أن يقدم «البقشيش» الذى يقرره أو يحدده هو ، بل عليه أن يلتزم بالنسبة المحددة والتى عادة ماتكون ١٠ أو ١٥٪ ، ولأن عمال الخدمة فى المطاعم كانوا هم المستفيدون الوحيدون منه ، دبت الغيرة فى نفوس الآخرين الذين لاصلة مباشرة لهم بالزبون ، وإن كان لهم دور فى الخدمة المقدمة إليه ؛ فرئيس الطهاة المسئول عن

الأطباق «الحلوة» مثلا لم يكن يحصل على أى «بقشيش» ، والواقع أن عمال كثيرين من مستويات مختلفة فى المطعم مشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر فى الخدمة ولا يحصلون على «بقشيش» ، جعلتهم الغيرة يلجؤون إلى أفعال سلبية تجعل الزبون يشعر بذلك . وعندما حدث ذلك ، كان لابد من إيجاد طريقة تضمن أن يكون لكل نصيب فى «البقشيش» ، وأخذ ذلك شكل تقنين نسبة معينة تضاف إلى ثمن الطعام ثم تقسم الحصيلة على كل من لهم علاقة بخدمة الزبائن ، وهنا برز عاملان :

الأول : هو أن «البقشيش» الذى يتم تحصيله بشكل رسمى يقسم على العاملين فى المطعم (أو الفندق) طبقًا لمستوى الرواتب ؛ مما يعنى أن أصحاب الرواتب العالية سوف يحصلون على نسبة أعلى من أصحاب الرواتب الأقل ، بينما أفراد المجموعة الثانية هم الأكثر احتياجا للدخل الإضافى .

والثانى : أن أولئك الذين لهم صلة مباشرة بخدمة الزبون ، مازال لديهم الفرص والوسائل للحصول على «بقشيش» إضافى من الزبون .

أى أنه حتى بعد تقنين «البقشيش» بشكل رسمى فإن «البقشيش» غير الرسمى يمكن أن يظل قائمًا ، والأسوأ أنه سيظل مثيرا للأحقاد بين العاملين الآخرين ممن ليس لهم علاقة مباشرة بخدمة الزبائن أو العملاء .

وهكذا نعود إلى المربع الأولى ، ويصبح العمل التجارى مهددا بمخاطر قد تسبب خسائر لصاحب العمل ، وفى النهاية يعاقب الزبون مرة أخرى عن طريق رفع نسبة «البقشيش» .

أما بالنسبة لحكومة أى دولة ، فإن الفساد له نتائج أسوأ بكل تأكيد ، وربما أدى إلى سقوط الحكومة وإحداث حالة من الفوضى ؛ فلو أن موظفا مسئولا عن تحصيل ضرائب انغمس فى الفساد ، فلن يكون هناك عائد للدولة . نقص العائد القومى يعنى عدم القدرة

على رفع رواتب وأجور العاملين ، وعندما تدفع الدولة الرواتب والأجور الكافية سوف يواصل الموظفون ممارساتهم الفاسدة ، ويمكن أن يتحول الفساد إلى عادة لاعلاقة لها بحجم الدخل القانوني للشخص .

الرغبات الإنسانية ليس لها حدود ، وأصحاب الدخول المنخفضة قد يقولون إن دخولهم لو كانت أعلى لكانوا قد أصبحوا راضين قانعين ، ولكننا لابد من أن نتذكر أن هناك بالفعل من يحصلون على رواتب يتمناها الموظفون من ذوى الدخول المنخفضة ؛ فهل أصحاب الرواتب العالية قانعون ولا يغريهم الفساد؟ الإجابة هى أنهم ليسوا فقط غير راضين ، بل إنهم يطلبون رشاوى أكبر لتناسب رواتبهم . وهكذا فإن زيادة الرواتب ليس وسيلة مؤكدة لإيقاف الفساد ، وفى دولة أصبح الفساد فيها سلوكا عاما أو ممارسة عامة ، زيادة الأجور سوف تؤدى إلى زيادة مستوى الفساد ثلاث مرات ؛ أى أنه لو كان الفساد هو القانون ، فإن زيادة الدخل سوف تفشل فى إيقافه ، والحقيقة أنها سوف تزيد منه .

الفساد موجود فى كل مكان . لاتوجد أمة أو دولة خالية منه ، والقضاء عليه بنسبة مائة فى المائة أمر مستحيل ، إلا أنه يمكن التقليل من آثاره بشرط ألا يكون قد وصل إلى مرحلتين حرجتين : المرحلة الحرجة الأولى عندما يظل الفساد سرا بينما تكون ضوابط الاتصال قد تكونت وامتدت بين المسئولين الصغار والكبار . فى هذه المرحلة سوف يقبل الموظف الصغير الرشوة ، ويذهب لاقتسامها مع الكبير أو العكس ، وعندما يحدث ذلك سوف يحمى كل منهم الآخر صغيرا أو كبيراً . وقد يشمل أعلى المستويات بمن فيهم وزراء وسياسيين وربما القضاء والمسئولين عن إنقاذ القانون ، وعواقب هذه المرحلة من الفساد واضحة . الشكوى من الطرف الضار لن يكون لها أى جدوى . والأسوأ ، هو أنه عندما تريد الجماهير أن تطهر النظام ، فلن يكون هناك أحد لكى يتحرك ؛ حيث إن الكل متورط فى الفساد . الوزراء والمسئولون قد يستبدلون ، لكن من يجيئون مكانهم سوف ينجذبون إلى الفساد على وجه السرعة ، وحتى لو أنهم رفضوا التورط فى ذلك فسوف يكونون فى حالة

شلل ؛ لأن من يعملون معهم لن يطيعوا أو ينفذوا تعليماتهم . فصل كل موظفى الحكومة أو استبدالهم جميعا أمر مستحيل ، ولو حاول أحد أن يقوم بذلك ، ستكون الفوضى وشرور أخرى كثيرة هى النتيجة .

المرحلة الحرجة الثانية من الفساد هى عندما يصبح علنيا ومقبولاً كمسلك عام من قبل المجتمع . أحيانا يعتبر الراتب غير الكافى سببا لتقديم الرشوة . ولو كان ذلك صحيحا ، لما قبل كبار الموظفين والوزراء الرشوة . والواقع أن أصحاب الرواتب العالية ، أيا كان علوها ، يطلبون رشاوى أكبر ؛ فالجشع الإنسانى ليس له حدود .

عندما يمارس الفساد علينا ويصبح أمرا عاديا ، تكون آثاره على الدولة أكثر سوءا .

أولا : تصبح الحكومة ضعيفة ؛ لأنه فى كل مرة تقبل فيها رشوة ، تخسر الحكومة عائدا أو تنحرف عن المسار الصحيح للعمل . على سبيل المثال ، عند تحديد ضريبة على شيء معين فإن تقديم رشوة لا يؤثر على جيب من يقدمها ، المبلغ الذى كان ينبغى أن يدفعه كضريبة ، يقتسم بين مقدم الرشوة ومن يقبلها ، ولو حدث ذلك فى كل مرة عند دفع الضريبة ، لن تكون الحكومة قادرة على تحصيل العائد الكافى لإدارة البلاد ، وسوف يعطل ذلك عملية دفع أجور منصفة للعاملين .

ولتعويض الأجور غير الكافية ، سيقوم الموظفون بالبحث عن الرشوة بشتى الوسائل ، ولأن الجشع الإنسانى لا حدود له ، والفساد ينظر إليه باستخفاف فسوف يتم قبول رشاوى أكثر وأكثر ، ليصبح العائد القومى أقل فأقل ، أما عواقب ذلك فلا تحتاج إلى تفصيل .

وعندما لايكون لدى الحكومة التمويل الكافى ، لن يكون بالإمكان تقديم خدمات مثل التعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها ، ولن تكون الدولة عاجزة فقط عن التقدم ، بل إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء سوف تزداد اتساعا ، وذلك لأن الخدمات العامة التى تقدمها الحكومة – عادة ، هى التى تساعد على تقليل النفقات التى يتحملها الفقراء .

وعندما يصبح الفقراء أكثر فقرا ، فإن الفساد سوف يزيد أحوالهم سوءا ؛ لأنهم لن يحصلوا على خدمات من الموظفين بسبب عجزهم عن تقديم الرشوة ، وهذه الأحوال تزداد تدهورا مع الوقت فيفقد العدل معناه وتغرق أغلبية الناس فى اليأس .

الجشع الإنسانى - كما قلنا من قبل - ليس له حدود ، وبالرغم من أن الفساد قد يدمر اقتصاد بلد ما إلا أن المسئولين والمتورطين الآخرين فى الفساد لن يتواقف ، وفى نهاية الأمر لن ينجح الفساد فى أن يحقق لهم الفوائد التى كانوا يحصلون عليها . وفى دولة يعيش فيها الشعب حياة رغدة ، يصبح من السهل الحصول على الثروة حيث يستطيع المستهلكون شراء مايريدونه من سلع ، ولكن عندما يتدهور اقتصاد دولة أخرى (بسبب الفساد) فسوف يقل دخل المستهلكين وتتدهور الأعمال التجارية ، وعندما تتدهور الأعمال التجارية ، فلن يستطيع رجال الأعمال تقديم الرشاوى للمسئولين سوف يعانون من جراء ذلك أيضا . وفى الدولة التى يكون الفساد فيها عاما ويمارس علنا ، حتى إذا كان المسئولون يحصلون على كل أنواع الرشوة ، فإن معظمهم لا يعيشون حياة جيدة .

ومن المهم أن نعين هاتين المرحلتين الحرجتين للفساد ؛ حيث إنه بالوصول إليهما لن يكون هناك أمل فى العلاج . العامة وجماعات بعينها فى المجتمع سوف يهبون لإدانة الفساد ويتذمرون ويحتجون على ممارسته ، ويهددون بالعمل ضد المسئولين والحكومة إن لم يقض على الفساد ، ولكن ذلك كله سيكون بلا جدوى : حتى فى حال استبدال المسئولين والحكومة فإن الإصلاح سيكون إجراء مؤقتا . عدوى الفساد سوف تنتقل إلى من يحلون محلهم بالرغم من أنهم قد يكونون من الذين قد أدانوا الفساد وطالبوا بالقضاء عليه ، وفى وقت قصير جدا سوف يتفشى المرض . الفارق الوحيد سيكون هو تغير المستفيدين ؛ حيث إن تغيير المسئولين القدامى أو الحكومة لا يمثل شيئا مختلفا بالنسبة لعامة الشعب أو الدولة .

ويمكن أن نجد ذلك فى أى مكان وصل فيه الفساد إلى مراحله الحرجة ؛ حيث نرى حكومة جديدة ، ليس بمعنى تغيير الوجوه فقط ، بل وبأيديولوچيا جديدة ، وقبل مرور وقت

طويل سوف تتهم هذه الحكومة بالتورط فى الفساد أيضا . ويصدر التصريح تلو التصريح بأنه سوف يتم القضاء على الفساد ، وتنظم الحملات بينما الفساد مستمر ، وأحيانا توجه الاتهامات إلى الحكومة مرارا وتكرارا والفساد يستشرى .

أما سبب عدم إمكانية القضاء على الفساد فى هذه المراحل فهو أنه يكون قد أصبح «أسلوب حياة» ولم يعد يعتبر جريمة ، أما الذين يدينونه باعتباره جريمة فإنما يعتبرونه كذلك لأنهم لايجدون الفرصة لممارسته ، وعندما تتاح لهم الفرصة والمقدرة فسوف ينغمسون فيه . ومثلهم مثل الذين يدينون المحسوبية والمحاباة ، عندما يكتشفون أن شخصا ما يعرفونه «يشغل مركزا مهما» يطلبون على الفور معاملة خاصة ، والسبب الذى يتعللون به عادة هو أن الآخرين يحصلون على معاملة خاصة . أو بعبارة أخرى ، لأن الآخرين يرتكبون جريمة ما ، يصبح من حقهم ارتكاب الجريمة نفسها . معنى ذلك أن أى شخص يجد فرصة للفساد يكون من حقه ممارسته مادام الآخرون يفعلون ذلك . وإذا كان ذلك هو أسلوب تفكير الناس ، فلن يكون بإمكان المجتمع القضاء على الفساد ، كل ما يستطيعه هو أن ينقل الممارسات الفاسدة من فرد لآخر ومن جماعة لأخرى .

فى بداية هذا الفصل من الكتاب ، قلنا إن المجتمع لايصف شيئا بأنه ردىء بلا سبب ، ومما سلف يبدو لنا أن الفساد أمر سىء فقط فى نظر من لا يجدون الفرصة ولا الإمكانية لممارسته لكى يفيدوا منه ، أما الذين يجدون الفرصة فلا يشعرون بأى أثر سىء له . وعندما يكون هناك عدد كبير من أفراد المجتمع متورطين فى الفساد ويفيدون منه ، فلن يكون من السهل الحديث عن شروره ومساوئه ، فإذا كان عدد كبير يفيد منه ؛ فكيف يمكن اعتباره جريمة شنعاء؟

فى الصين أيام حكم الأباطرة ، لم يكن ينظر إلى الفساد هذه النظرة . كان كل المسئولين يحصلون على هبات مالية عندما يكون مطلوبا منهم عمل شىء ، وكان الدفع يتم علنا ، وغالبا ماكان سكان المدينة يجمعون الأموال لتقديمها إلى السلطات باعتبار ذلك أمرا

طبيعيا ، وكان كل الموظفين الحكوميين متورطين فى هذه الممارسات كما كانت مخصصاتهم محددة . والحقيقة أن جمع النقود لهذه الهدايا أو الهبات لم يكن يختلف عن دفع الضرائب ، كان الفارق الوحيد هو فى أسلوب التعامل مع هذه الأموال التى يتم جمعها أو التصرف فيها ، فإذا كانت الضرائب تقدم للحكومة لكى يعاد توزيعها على العاملين على هيئة رواتب ، فإن أموال الرشوة كانت تقسم بطريقة الاقتطاع منها على طول الطريق ، بمعنى أن من يجمعها يحصل على نصيبه قبل أن يقوم بتسليم المتبقى منها إلى المسئول الأعلى منه ، وهذا المسئول يفعل الشىء نفسه قبل تمرير المتبقى إلى رئيسه . . . الذى يفعل الشىء نفسه . . . وهكذا . وبمثل هذا الأسلوب كان المسئول يفيد عن طريق هذه المكافأة المالية التى تضاف إلى أجره ، وكان ذلك الأجر ضئيلا فى العادة ، كما كان يفيد الجمهور على هيئة الخدمات التى تقدم له ، وحيث إن النفع كان يعود على الجميع ، إلا أن مساوئ هذا الشكل من الفساد لم تكن ظاهرة . لم يكن حتى يسمى «فسادا» ، وإنما كانت تطلق عليه مسميات كثيرة مخففة .

على أن مساوئ هذا النوع من الفساد يمكن أن تتضح ، لو أجرينا دراسة حتى على مثل تلك الأحوال . فى الصين فى تلك الأيام ، لم يكن المسئول الحكومى فقط هو الذى ينبغى أن تقدم إليه الهدية أو الهبة المالية ، بل إن زعماء أو قيادات «العالم السفلى» كانوا أيضًا يطلبونها . رابطة المتسولين ، الجماعات السرية ، عصابات اللصوص . . . كلهم كان لابد من أن يحصلوا على هدايا مالية لتجنب شرورهم . وبوجود عدد كبير من الجماعات التى تظلم الناس الذين يريدون أن ينعموا بحياة كريمة ، لم يستطع المجتمع أن يتقدم كما يجب . لا أحد يريد أن يبذل أكثر من الجهد الضرورى ؛ حيث إن ثمرة جهده سوف يجنيها المسئولون والمجرمون . معظم أفراد المجتمع سوف يقومون بالحد الأدنى من العمل الذى يكفى للحياة ، مادامت أى زيادة ستفيد غيرهم ممن يظلمونهم ، وهذا إلى جانب أن المجتمع كان دائمًا مهددا ويعيش فى خوف ، والأمناء من الناس لا ينعمون بالعدل ؛ لأن العدل لا وجود له فى مجتمع فاسد .

كما أن الهدايا المالية أيضًا تقدم أحيانا إلى المسئولين بغرض تخفيض الضرائب القانونية المفترض دفعها للحكومة ، ومعنى ذلك أن الدولة لا تحصل على العائد المستحق من الضرائب كاملا ، وبذلك لاتستطيع توفير الخدمات العامة بما فى ذلك ما يساعد على مقاومة الفساد ، والنتيجة الحتمية لذلك هو أن تضعف الدولة ، وربما تتعرض للاحتلال استغلال شعبها .

الفساد والضعف الناجم عنه جعلا الملايو عرضة ذات يوم للاحتلال الأجنبى . كان الاحتلال يتم عن طريق التهديد وأحيانا أخرى كان يكفى الوعد بالمعونة ، ويمكن أن نجد أمثلة واضحة على ذلك فى تاريخ ولايات الملايو . بدأت ولايات الملايو تثير اهتمام الأجانب فى القرن التاسع عشر ، وكان من الواضح أنها غنية بإمكانيات الثروة ، ولكن الحكام والشعب لم يكن لديهم الاهتمام ولا القدرة على الإفادة من هذه الإمكانيات ، وخاصة فى مجال التعدين . تقدم كثير من الأجانب باقتراحات للحكام المحليين للحصول على حق تنمية الموارد الطبيعية . وفى وقت قصيرة كان الحكام المحليون قد حصلوا لأنفسهم على ثروات طائلة عن طريق التعاون مع هؤلاء الأجانب ، ومن الطبيعى أن ما حصلوا عليه لم يكن يعتبر ضرائب مستحقة للدولة ، وبالرغم من أن الأراضى التى تم التنقيب فيها لم تكن ملكا لأولئك الحكام .

ومن التعدين والتنقيب امتد التعاون إلى منح الأراضى لأغراض أخرى ، احتكارات القمار وتجارة الأفيون ، وربما لجمع الضرائب . دخل الحكام الناتج عن تعاونهم مع الأجانب فاق ما يحصلون عليه من الشعب ، الأمر الذى جعل شعورهم بالمسئولية تجاه الشعب يضعف ، ومن ثم أصبحت الأولوية لمطالب التجار الأجانب .

وعند هذه المرحلة ، بدأت أطراف كثيرة تشعر بالغيرة . الأجانب الذين لم يحصلوا على فرص مماثلة بدأوا يبذرون السخط ويسعون لإسقاط الحكام الأثرياء بأيدى من يستطيع ذلك فى مقابل أجر ، فكان أن دب العداء بين الحكام وجماعات الأجانب ، وكان يتفجر

أحيانا على شكل صدام عنيف ؛ فكانت النتيجة سقوط الولايات واحدة تلو الأخرى فى أيدى البريطانيين على أثر التلويح بتقديم «المعونة» .

ربما يبدو سقوط ولايات الملايو فى أيدى البريطانيين مثالا صارخا على عواقب الفساد ، إلا أن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن الفساد يمكن أن يصل ، وقد وصل بالفعل ، إلى هذه المرحلة . وبفرض استحالة القضاء على الفساد ، أو أنه يمكن بالفعل أن يدمر مجتمعا إنسانيا ؛ فما الذى يمكن عمله إزاء ذلك؟

وجود الفساد ، مثل أى جريمة أخرى ، لا يعنى أن المجتمع قد قبله باعتباره سلوكا عاما ، إلا أنه بخلاف الجرائم الأخرى يمكن أن يصبح مقبولا وأن ينتشر ، وأن يمارس علنا إذا ترك لينمو . وكما سبق أن أوضحنا فإن الفساد عندما يصبح سلوكا عاما فلن يكون من الصعب فقط القضاء عليه ، بل إنه سيكون خطرا على الجميع . من هنا يتضح أنه بالرغم من أن المجتمع قد يقر باستحالة القضاء عليه تمامًا ، إلا أنه لايمكن أن يسمح بأن يصبح سلوكا عاما ولا يحتاج لأن يظل سرا . وأيًا كانت الأسباب الحقيقية للفساد ؛ فإنه يظل جريمة لا ينبغى الاستهانة بها .

ولو افترضنا أن المجتمع ينظر إلى الفساد باعتباره جريمة لمجرد إدانة الظاهرة ، فإن ذلك لا يكفى مهما كانت درجة الإدانة . الأهم من ذلك ، والأكثر تأثيرا ، هو أن المجتمع لابد من أن يطهر نفسه من الفساد بشكل مباشر أو غير مباشر ، ولكى نضمن ذلك ينبغى أن يفهم الكل ما المقصود بالفساد . الفهم الشائع لمعنى الفساد هو إعطاء شىء ما بشخص ما يتمتع بنفوذ ما ، لكى يستغل سلطته لعمل شىء لصالح من أعطاه . الفساد يحدث ، مثلا ، عندما يتقدم عدد من الناس للحصول على ترخيص ما ، ويحصل عليه من يدفع أو يعطى شيئا ما للمسئول عن الترخيص ، بالرغم من وجود من هم أكثر منه استحقاقا للحصول على الترخيص ، لكن ماذا لو كان من حصل على الترخيص يستحقه فعلا ، ثم نجده يقدم هدية ما فى مناسبة ما لموظف الترخيصات كما يفعل الآخرون ، هل يعتبر ذلك فسادا؟ لقد حصل

على الترخيص لأنه مستحق له ، ويقدم الهدية تقديرا «لإنصاف» الموظف المسئول مثلا ، فهل هذا فساد؟ على هذا النحو ، لابد من أن يعتبر تقديم الهدايا فى المناسبات شكلا من أشكال الفساد ، إلا أنه ليس من السهل الامتناع عن قبول كل الهدايا ؛ فالهدية التى يقدمها رئيس دولة أخرى يمكن أن تعتبر رمزا للصداقة . . . . وربما شكلا من أشكال الفساد للإيعاز بموقف سياسى معين أو معاملة خاصة لمواطنى تلك الدولة . كيف يرى الناس الهدايا التى تقدم فى الأعياد والمناسبات؟

إن سوء استخدام موارد الدولة لابد من أن يعتبر فسادا مثل سوء استخدام السلطة . إذا كان من حق المسئول أن يغطى ما قام به من إنفاق أثناء قيامه بعمله ، ومع ذلك يطلب أكثر من إنفاقه ، فلاشك فى أن ذلك فساد .

وعندما يستخدم مسئول موارد الدولة لخدمة مصالحه ، كأن يقوم ببناء طريق عامة توصل إلى منزله ؛ فهذا فساد . عندما يستخدم وزير سلطانه لتدبير مخصصات لإنشاءات أو تسهيلات يفيد منها هو وأسرته أو معاونيه ؛ فهذا فساد . عندما يحصل طالب على منحة دراسية ثم يستخدم هذه المنحة لأغراض أخرى ؛ فهذا فساد . تلك كلها حالات فساد واضحة ، ولكن عند التفحص الدقيق فإن الأمر قد يبدو ملتبسا ، وربما على عكس ما يبدو ؛ أى أن ما كان يعتبر فاسدا ، قد يبدو غير ذلك تماما . الوزير الذى يحرص على أن يحصل معاونوه على تسهيلات معينة ، قد يفعل ذلك من باب الإنصاف أو لأنهم يستحقون ذلك بالفعل ، وربما لأنهم كانوا مظلومين . أليس من واجب الوزير أن يعالج الأخطاء؟ هل ينبغى أن يرفض الوزير طلبا عادلا لمجرد أن يحمى سمعته؟ هل يجب أن يعانى كل من يعمل مع الوزير لأنه يريد أن يحافظ على صورته نظيفة؟ وقل الشىء نفسه عن كل المسئولين الذين يملكون سلطات معينة ، لابد من أن يكون لهم علاقة بكل من يخدمونهم ، وهذه الخدمة ربما تأخذ شكل المحاباة وربما لا .

واضح أن أى شىء يقدم أو يتم الحصول عليه سواء كان ترخيصا أو منحة دراسية أو

أى شىء آخر سيكون هناك كثيرون قد تقدموا للحصول عليه ، وفى مقابل كل واحد من الحاصلين عليه سيكون هناك كثيرون ممن لم ينجحوا فى ذلك ويشعرون بالاستياء أو السخط . المسئول قام بالاختيار ، ولكن هل من السهل أن نقول إنه قد جامل أحد دون وجه حق؟ إن الذين لم ينجحوا فى الحصول على الترخيص أو الخدمة سوف يقولون ذلك ، ولو أنهم كانوا قد نجحوا لقالوا إنه كان عادلا ومنصفا . الأسوأ من ذلك هو أنهم لو كان لديهم الفرصة للاتصال بالشخص المسئول لطلب معاملة خاصة ، فإنهم لن يترددوا فى ذلك .

يلاحظ مما سبق أن تعريف الفساد بالرغم من سهولته فى الحالات الواضحة ، إلا أنه لايبدو كذلك فى معظم الحالات التى تستدعى مثل ذلك الاتهام . عندما يوجه أحد الأفراد الذين فشلوا فى الحصول على خدمة معينة اتهاماته ، فإنها تصبح موضع شك ، ولكن من ذا الذى سيوجه الاتهام بالفساد إن لم يكن الشخص المعنى؟ غير المعنيين بالمشكلة لن يعرفوا شيئا عن المعاناة أو مرارة الفشل أو تفاصيل ماحدث . ومقاومة الفساد لها مشكلاتها المورطة ، ليس فقط لأن ما يوصف بأنه فساد ليس كذلك بالفعل ، وإنما كذلك لأن هناك ضرورة لإعطاء سلطات لدوائر معنية للقضاء على الفساد ، وهى سلطات أساسية ، ويمكن أن يساء استخدامها مثل غيرها من السلطات ؛ بمعنى أن الأفراد الذين هم ضد الفساد سيكون عليهم أن يتغلبوا على محاولات إفسادهم ، وأن يواجهوها باستمرار أينما كان موقعهم ، لأن الاتهامات سوف تطولهم سواء أكانوا أنقياء أم لا . وفى الوقت نفسه فإن الاتهام بالفساد سواء أكان له أساس من الصحة أو لم يكن ، فسوف يضعف من الجهود المبذولة للقضاء عليه . على أن الاتهامات قد يكون لها أساس ، وإن لم يكن ، فقد تتحول آلية مقاومة الفساد إلى آلية لتعزيزه . هذه هى الورطة أو المأزق ؛ حيث لايمكن أن يستخدم أى نظام لمقاومة الفساد دون أن يكون هذا النظام نفسه عرضة لضغوط بهدف إفساده .

وللبحث عن مخرج من هذه الورطة ، لن يكون العامل الحاسم هو النظام أو الآلية المستخدمة ضد الفساد ، المهم والمؤثر هو نظام القيم فى هذا المجتمع . صحيح أن الجميع

مقرون بأن الفساد جريمة ، وبأنه يجب ألا يمارس ، وبعدم الاستخفاف بذلك ، الجميع مقرون بأنه مرض رهيب يصيب المجتمع ، ولكن بالرغم من ذلك عندما تلوح أى فرصة للإفادة منه نجد تباينا كبيرا بين ما يقال وما يمارس بالفعل .

فى الديمقراطية مثلا ، هناك فرص كثيرة جدا أمام الناس العاديين لكى يمارسوا الفساد وخاصة أثناء عملية الانتخابات . الهدف الرئيسى من الانتخابات هو اختيار قيادات قادرة ومؤهلة وأمينة ، ولذلك يجب أن يكون السؤال الأول هو :

هل يستطيع هذا المرشح وحزبه أن يديروا شئون البلاد جيداً؟

هل ستصبح الدولة والمجتمع أكثر تقدما وسلاما باختيار مرشح معين؟ هل ستتحسن الأموال فى هذه الدائرة الانتخابية؟ هل سيكون هناك عدل فى توزيع جهود الحكومة على الناس؟ وباختصار ، فإن اختيار المرشح لابد من أن يعتمد على أثره على رفاهية وتقدم الدولة من جميع الجوانب . ولكن ما يحدث عادة أثناء الانتخابات هو أن معظم الناخبين يولون أقصى اعتبار إلى المزايا الخاصة التى يمكن أن يحصلوا عليها فى حال فوز المرشح الذى يطلب منهم التصويت لصالحه . الصالح أو المزايا الخاصة لا تتسق مع مفهوم الاستقامة والإنصاف ، وإنما هى فى حقيقة الأمر هبات مباشرة للناخبين . وكلما كثرت الوعود بميزات ومنافع خاصة للناخبين (وهذا فى حد ذاته ينطوى على عدم إنصاف للآخرين) ، زاد دعمهم وتأييدهم للمرشح .

المرشح ، منذ البداية ، يقدم الوعود للناخبين بتلبية مطالبهم سواء أكان ذلك عدلا أم ظلما ، بل ربما يكون عليه أن يعدهم بإهمال من يكرهونهم بالرغم من الإجحاف الواضح فى ذلك . ومثلما يكون على المتقدم للحصول على ترخيص معين أن يلبى رغبات المسئول عن منح الترخيص ، فإن المرشح الذى يطلب الأصوات ، يكون عليه أن يقدم وعودا بتلبية رغبات الناخبين . وبعد الفوز سيكون عليه أن يفى بتلك الوعود ، وخاصة إذا كان ينتمى إلى الحزب الذى شكل الحكومة ، ولا مكان للعدل أو الإنصاف أو النزاهة فى الوفاء بتلك

الوعود ، إلا أن ذلك هو كل شيء ، فهو يدرك أن الأصوات يمكن الحصول عليها بتلبية رغبات الناخبين ، ويقوم بالتحضير للانتخابات القادمة بالعمل على تلبية تلك الرغبات مقدما . مرشحو الحزب الحاكم يلجؤون دائمًا إلى منح أراضٍ ومزايا أخرى قبل الانتخابات مباشرة . وإذا كانت الأصوات قد أعطيت فى البداية فى مقابل وعود بمزايا خاصة ، تعطى الآن للحصول على الأصوات ، إلا أن مرشحى الحزب الحاكم ليسوا هم وحدهم الذين يفعلون ذلك . المرشحون الآخرون يلجؤون إلى ممارسات مشابهة ؛ فهم يقومون بزيارات لدوائرهم الانتخابية لتقديم كل أنواع الخدمات ، يحضرون الأعياد والمناسبات البسيطة فى المناطق الريفية ، يصلون فى المساجد الصغيرة فى المناطق الشعبية ، ويقومون بأشياء أخرى ما كانوا ليقوموا بها لولا أنهم ينوون التقدم للانتخابات التالية ، وذلك كله نفاق شديد ؛ لأن مثل هذه الخدمات سوف تتوقف لحظة أن يقرروا التقدم للانتخابات .

وإذا كان المجتمع لا يريد الفساد ، فينبغى ألا يخلق المناخ المؤدى إليه . إن حق الناخب فى التصويت يماثل السلطة فى يد المسئول . الأصوات الانتخابية يمكن أن تشكل مصير شخص ما إلى درجة أن تجعله رئيسًا للوزراء ، وأحيانا يكون صوت واحد كافيا ليقرر مصير رئيس الوزراء . معنى ذلك أن الناخب يملك فى يده سلطة هائلة . السلطة مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة كبرى ، وسلطة الناخب يمكن أن تصبح سلطة مطلقة ، والسلطة المطلقة تؤدى إلى الفساد .

المجتمع الذى تكون لديه هذه السلطات الضخمة من السهل أن يفسد ، وهناك بالفعل دلائل على أنه بالرغم من أن الكل يدين الفساد ، إلا أنه فى حقيقة الأمر يدين شكلا من أشكال يمارسه هو شخصيا . وإذا كان المجتمع يريد أن يقضى على الفساد ، فلابد ألا يمارسه على نحو مباشر أو غير مباشر فى الانتخابات . إذا كان هناك فساد فى التصويت ، فالاحتمالات كبيرة لأن تكون القيادات التى يتم اختيارها من النوع الذى يميل لاستخدام الفساد للترشح والفوز فى الانتخابات . والقيادات التى تنجح لاستخدام الفساد ، سوف

يؤثر عليها الفساد بالطريقة نفسها . لابد من إمعان النظر جيدا فى هذه المشكلة والتفكير فيها . كل مرشح وكل حزب عليه أن ينفق ملايين الدولارات لكى يشارك فى الانتخابات . هذا الأنفاق لم يكن ضروريا ذات يوم ، حيث كان هناك كثيرون مستعدون لتقديم الخدمات طواعية ، كانوا يؤمنون بالمبادئ التى يتنباها الحزب أو بشخص معين ؛ لأن روح الخدمة العامة هى التى كانت تدفعهم لذلك ، واليوم لا يستطيع شخص فقير أن يتقدم للانتخابات إلا إذا كان وراءه حزب غنى .

فى وضع كهذا يصبح من السهل جدا أن يقوم الناخبون بالاختيار الخطأ ؛ فإذا كانوا يعتبرون ثروة الحزب مرادفا للفساد دون إعطاء أى وزن لعوامل أخرى ، قرروا أن ينتخبوا مرشحا فقيرا كنوع من الاحتجاج .

هذا توجه سلبى ، إذ قد لا يكون المرشح الفقير جيدا ، أو قادرا على عمل أى شىء مفيد مثل محاربة الفساد . مثل هذا التوجه السلبى يبين لنا أن أعضاء هذا المجتمع ليسوا مستعدين لمواجهة هذه المشكلة بحسم .

المرض الذى يهاجم المجتمع هو الفساد الذى يمارسه المجتمع نفسه ، والعلاج هو تخليص المجتمع من الفساد وليس رفض ما قد يعتبر رمزا للفساد ، أى ثروة المرشح أو الحزب . وللقضاء على الفساد وآثاره ، ينبغى على كل أو معظم أفراد المجتمع أن يتجنبوا كل صوره . فى إطار الانتخابات ، لابد من أن يكون الاختيار على أساس كفاءة المرشح وأمانته ، وليس على وعوده بأن يقدم لدائرته أو لناخبيه شيئا ما . وكذلك ، على الذين يريدون أن ينجح مرشح جيد ، أن يكونوا مستعدين للعمل طواعية دون أن يطلبوا مكافأة عن ذلك أو وعدا بخدمات أو مزايا خاصة .

قد رأينا كيف تحطمت الديمقراطية فى الولايات المتحدة بسبب صور مختلفة من الفساد فضحتها قضية «ووترجيت» . والحقيقة أن «نيكسون» لم يكن هو الشخص الوحيد الذى لجأ إلى هذا الأسلوب ؛ إذ إن كل المرشحين لمنصب الرئيس والرؤساء الذين سبقوه

كانوا يفعلون الشيء نفسه بالضبط . وهذا نابع من حقيقة أن الانتخابات الرئاسية تتطلب إنفاق مبالغ فلكية ، بينما الغالبية العظمى من المؤيدين والناخبين ليسوا مستعدين لتقديم إسهامات تطوعية فى ذلك ، وأمام النقص فى التمويل لا يكون أمام المرشح وحزبه سوى قبول المساعدات من الدوائر المهتمة (والغنية) . هذه المساعدات قد لا تكون بينها خطوط صلة ، لكن الذى لاشك فيه هو أن متلقيها سوف يشعر بأنه مدين . صحيح أن المجتمع خلع الرئيس ، ولكن المرض الحقيقى- الفساد الذى يمارسه وينميه ، باقٍ ، وقد ثبت ذلك باكتشاف تورط الرئيس كارتر أيضا فى فضيحة الفساد الخاصة بمستشاره المالى بيرت لانس .

والفساد ليس مرضا حديثا . الفساد مرض قديم ومعروف كجزء من نظام القيم والثقافات فى المجتمعات فى كل مكان . ومثل كل القيم المتأصلة فى ثقافة ما ، فإن العبارات أو الأحكام التى تصف الفساد بأنه جيد أو ردىء ، لا تدل على أى عمق فى الفهم ، وليس ذلك فقط لأن هناك نقصا فى فهم معين وآثار الفساد ، وإنما لأن كل شخص لديه معنى وقيمة لنفسه ، ومعنى وقيمة أخرى للآخرين . وهكذا فإن الشخص الذى يدين المحاباة يشعر بأى درجة من تأنيب الضمير لمحاباة أو مجاملة له شخصيا عندما تكون هناك فرصة لذلك .

ليس من السهل كتابة فصل كهذا ؛ لأن رد الفعل سيكون محاولة إثبات أن الكاتب أيضا يمارس الفساد . على ضوء التفسير الفضفاض للفساد لا يمكن أن يكون أحد نظيفا . أن يكتب سياسى مقالا كهذا معناه أنه يؤكد الفشل فى المستقبل تقريبا . المساعدون المحتملون سوف يولون الأدبار خوفا من الاتهام بالرغبة فى المساعدة لأغراض فاسدة ، أو عندما يعرفون أنهم لن يحصلوا على مزايا شخصية نتيجة مساعدتهم . على أنه من المهم والضرورى أن نفهم أن الفساد ليس مجرد جزء من الثقافة ، بل على أنه مرض له عواقب ونتائج محددة .

القضاء على الفساد محتاج إلى الأمانة ، وأى شخص يحاول أن يستغل هذا الفصل من الكتاب لصالحه أو لصالح أهداف حزبه السياسى لن يكون غير أمين فقط ، وإنما هو

يمارس شكلا من أشكال الفساد ، وهو سوء استخدام السلطة الناجمة عن المعرفة . الفساد الذى يحول دون القضاء على الفساد هو أسوأ أشكال الفساد .

الفصل الثالث عشر
«أومنو» والوحدة

مصداقًا لكلمة «الاتحاد» فى اسم المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، فإن تاريخ «أومنو» حاشد بالجهود المبذولة فى سبيل توحيد أبناء الملايو فى منظمة وطنية . الاتحاد هو موضوع كفاح هذه المنظمة ، وقد كان مؤتمر منظمات الملايو فى «سلطان سليمان كلوب» و«كامبونج باهرو» فى شهر مايو عام ١٩٤٦ هو الذى صنع وحدة الملايو من خلال «أومنو» ، والعلاقة الوثيقة بين «أومنو» و «پاس» (الحزب الإسلامى الماليزى) فى أوائل السبعينيات تبرهن كذلك على أن هدف «پاس» و«أومنو» هو وحدة الملايو . «إننا نقف عندما نتحد ، ونسقط عندما نتفرق . «أومنو» أو PEKEMBAR(الاسم المختصر للحزب بلغة الملايو) سوف يجد مكانا فى سجل التاريخ باعتباره قوة من أجل الاتحاد . وتوحيد أبناء الملايو ليس بالأمر السهل ، كما يدلنا التاريخ على أن أبناء الملايو فى شبه الجزيرة والأرخبيل يتفرقون أكثر مما يتحدون .

النظام السياسى الملايوى يؤدى إلى الشقاق . يعيش فى شبه الجزيرة والأرخبيل ملايويون ينتمون إلى العرق نفسه ومتشابهون فى اللغة والثقافة ، ومن الطبيعى أن تؤدى مثل تلك الظروف إلى قيام دولة واحدة تحت حكم واحد ؛ ففى أوروبا ، على سبيل المثال ، ظهرت الدول العظيمة والقوية إلى حيز الوجود نتيجة للهوية اللغوية والثقافية والجغرافية ، وبالرغم من وجود رؤساء أقاليم بالوراثة فى بريطانيا وألمانيا وغيرهما من الدول الأوروبية ، إلا أن الدولتين تحت حكم واحد وعلم واحد ، كما أن الصين بالرغم من ضخامتها ووجود لهجات متعددة بها ، وإن كانت تشترك فى أصل واحد ، إلا أنها استطاعت أن تكون دولة واحدة ، والأمر نفسه نجده فى اليابان وكوريا وفارس (إيران) .

أما بالنسبة لأبناء الملايو فى الجزيرة والأرخبيل ، فإن تشابه اللغة والثقافة لم يؤد إلى ظهور دولة واحدة . النظام السياسى الملايوى يشجع على وجود ولايات صغيرة تتمتع

بالحكم الذاتى . كانت آشن Achen فى سومطره مثلا مفتتة إلى ما يزيد عن ٣٠٠ ولاية صغيرة ، وكان لكل منها ملك عندما قام الهولنديون بغزوها واحتلالها . أما بالنسبة لشبه الجزيرة فليس معروفا على وجه الدقة كم كان عدد الولايات الموجودة بها قبل الاحتلال البريطانى . كانت «سونجاى أوجنج» ولاية ذات يوم ، وكذلك «نانج» ، وفى «كيداه» تحولت «بيرلس» إلى ولاية مستقلة ، كانت «كوبانج باسو» ولاية مستقلة أيضا لها ملكها الخاص .

بعد غزو القوى الأجنبية من هنا وهناك ، أصبحت الولايات الملايوية أكثر انقساما . كان هناك دائما ملك على استعداد لأن يساعد القوى الأجنبية تحقيقا لكسب شخصى ، فقد برزت سنغافورة إلى حيز الوجود ؛ لأن أحد الملوك كان على استعداد لتسليم ذلك الجزء من أمبراطورية «چوهور» ، كما أن تمزق كيان «چوهور- ريان» يرجع إلى حدث مشابه ، وهو استعداد أحد الملوك لقبول الحكم الهولندى .

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان أبناء الملايو فى شبه الجزيرة ما زالوا ضيقى الأفق فى تفكيرهم ، ويدينون بالولاء لولاياتهم وحكامهم ، وكانت جنسية الدولة تعرف فى كثير من الدساتير باعتبارها مواطنة فى الولاية ، لم تكن هناك مواطنة عامة لكل ولايات شبه الجزيرة ، كما أن المواطنة لم تكن مجرد إجراء شكلى ؛ إذ لم يكن مواطنو ولاية ما يتمتعون بأى حق فى ولاية أخرى . كانت المنح الدراسية فى «كيداه» مثلا مقصورة على «أبناء أو مواطنى كيداه» ، وفى حال عدم وجود مواطن من «كيداه» كان يتم قبول أى بريطانى أو هندى من المتقدمين للوظيفة ، بينما لا يستطيع أحد آخر من أبناء الملايو من ولاية أخرى أن يحصل على منحة أو وظيفة .

كما يتضح لنا من تاريخ الملايو أن الفرقة والعزلة كانت من الأمور المعتادة ؛ حيث لم يكن هناك تشجيع على الوحدة ولا كان ذلك بالأمر المعتاد ، كان الموجود فى الجزيرة والأرخبيل نظام يعتمد على التفتيت والتجزئة أى التقسيم إلى وحدات أصغر فأصغر ، وقد توقف هذا الأسلوب فى الممارسة فى عام ١٩٤٦ عندما شكل مؤتمر المنظمات الملايوية فى

شبه الجزيرة حزبا سياسيا باسم المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، وكان اختيار هذا الاسم بسبب أن العالم فى ذلك الوقت كان لديه إيمان قوى بمنظمة الأمم المتحدة كوسيلة لإيقاف الحرب وبناء عالم جديد ، عالم متحد وليس منقسما .

فإذا كانت دول العالم تؤمن بالاتحاد ، فإن أبناء الملايو أيضا لابد من أن يصنعوا آمالهم على الاتحاد لمقاومة خطر التحرك البريطانى لوضع ولايات الملايو تحت الحكم البريطانى المباشر ، وهكذا ولدت «أومنو» أو PEKEMBAR ، وهى منظمة لتوحيد طاقات أبناء الملايو «نقف عندما نتحد» ، وقد حقق أبناء الملايو الوحدة فى المنظمة الوطنية لإتحاد الملايو ، ووقفوا بقوة .

ومع صيحة «عاش أبناء الملايو» بدأ الملايويون يعيشون باعتبارهم دولة وليس كمواطنين فى ولايات صغيرة ضعيفة ، كما أصبح هذا الشعار «عاش أبناء الملايو» هو شعار «أومنو» و «الاتحاد» هو التطبيق ، ولكن بالرغم من أن روح الاتحاد كانت قوية إلا أنه لم يكن من السهل القضاء على ضيق الأفق والولاءات الضيقة للتنظيمات المختلفة فى «سلطان سليمان كلوب» ، ولأن «أومنو» هو اتحاد فيدرالى للمنظمات الملايوية ، فإن مصطلح «الاتحاد» لا يشير إلى «الوحدة» ، وإنما إلى اتحاد فيدرالى فى إطار «أومنو» ؛ حيث إنه كانت هناك منظمات مستقلة وافقت على التعاون . كان هناك فى كل ولاية على حدة منظمتها ، كما كانت هناك كيانات شبه حزبية ، مستقلة عن التنظيم السياسى للولاية ومنتسبة إلى «أومنو» .

فى كيداه ، كان «كيساتوان ميلايو كيداه» هو الحزب السياسى الوطنى للولاية ، ولكن «سيبركاس» ، التى لم تكن منظمة سياسية مائة بالمائة أصبحت أيضا عضوا فى «أومنو» ، كما كانت هناك مواقف مشابهة فى الولايات الأخرى مع منظمات مختلفة تمثل أبناء الملايو فى إطار «أومنو» .

وكان الصراع ضد اتحاد الملايو بقيادة «أومنو» التى كانت ماتزال اتحادا فيدراليا وليس

كيانا كاملا بذاته ، وقد أثبت نجاح «أومنو» في هذا الجهد الأولى مزايا الوحدة - عن العمل بشكل منفصل - في النضال السياسي الذي لم يكن يشمل أبناء الملايو فقط ، وإنما الولايات كلها . ولو كانت ولايات الملايو قد عملت منفصلة في معارضة اتحاد الملايو ، لما كان البريطانيون استسلموا ورضخوا ، ولكن الوحدة التي تجلت في «أومنو» جعلت منه قوة لم يستطع البريطانيون تجاهلها (بالرغم من أنهم كانوا قوة عالمية في ذلك الوقت) .

وبعد النجاح في إزاحة اتحاد الملايو ، وجدت «أومنو» نفسها بلا هدف ، كما فقد الاتحاد رونقه كهدف أيضًا ، ولكن بعد أزمة قيادة ، بدأت الجهود مرة أخرى من أجل الاتحاد ، فكانت النتيجة أن المنظمات التي كانت مجرد أعضاء منتسبة في «أومنو» نجحت في توحيد نفسها في إطار «أومنو» واحدة تمثل كل أبناء الملايو من المؤمنين بقضية المنظمة . وحلت أحزاب «أومنو كيداه» و«أومنو بيراك» و«أومنو سنغافورة» محل منظمات مثل «كيساتوان ميلايو كيداه» و«بيراك مالاي ليج» و «كيساتوان ميلايو» سنغافورة ، وبقى «سيبير كاس كيداه» لبعض الوقت منظمة مستقلة عن «أومنو» ولكن داخل الإطار ، وفي النهاية لم يعد هناك وجود «سيبير كاس» .

على أن عملية توحيد «أومنو» لم تنته بتوقف المنظمات المنتسبة إليها . كان حزب «أومنو» في كل ولاية له استقلاليته القوية ، وغالبا ما كان يعمل دون تنسيق مع الكيان الرئيسي . كانت الفيدرالية موجودة على هذا الشكل ، ولكنها انتهت عندما بدأت الأقسام كلها تتعامل مع المركز ، وأصبحت المنظمة التابعة للولاية مجرد هيئة اتصال ، وبهذه الخطوة النهائية أصبح «أومنو» كيانا حقيقيا . جميع الأعمال والسياسات يتم إقرارها في المركز عن طريق هيئة تمثل كل الأعضاء ، وكان المجلس الأعلى لـ«أومنو» هو الهيئة التي لها كل هذه السلطات ، التي كانت بدورها تتبع الجمعية العامة ، أكبر الهيئات جميعا ، والتي تمثل وحدة الأعضاء في «أومنو» .

إلا أن حزب «أومنو» لم يوجد لذاته فقط ، «أومنو» موجود من أجل أبناء الملايو ،

والاتحـاد المنشـود هو اتحـاد أبناء الملايو ، إلا أن وحـدة «أومنو» لاتعنى ، بعـد ، وحـدة أبناء الملايو . الاسم هو اتحاد الملايو ، إلا أن أبناء الملايو كانوا مازالوا متفرقين فى منظمات سياسية مختلفة ، بعضها يعارض الآخر .

وبالرغم من أننا كنا قد رأينا كيف تحققت الوحدة تدريجيا فى داخل «أومنو» ، إلا أن مؤتمر منظمات الملايو فى ١٩٤٦ فشل فى إقناع أحد أحزاب الملايو السياسية الرئيسية ، وهو الحزب القومى الملايوى- MNP بقبول مفهوم «أومنو» عن الوحدة . الحزب القومى الملايو رفض الوحدة دون أيديولوچيا ، وحيث إنه كان يضع الايديولوچيا قبل الوحدة الوطنية ، فإنه لم ينضم إلى الاتحاد المسمى «أومنو» بالرغم من أن كل الكيانات المنتسبة كان يمكنها الاحتفاظ بهويتها .

بعد ذلك انجذب أبناء الملايو إلى أحزاب مختلفة نشأت لأسباب متعددة ، وكان من بين تلك الأحزاب «حزب استقلال الملايو- IMP وحزب نيجارا- PN والحزب الإسلامى PAS ، والأخير هو الذى بقى حزبا رئيسيا بدعم قوى من أبناء الملايو . لم ينجح «أومنو» فى أن يجعل كل أبناء الملايو ينضمون إليه مهما كانت الوعود التى يقدمها . ظل البعض على تأييدهم للحزب الإسلامى ، ولم تتحقق وحدة أبناء الملايو ، ولم يتمكن يكيمبار أو «أومنو» من تحقيق هدفه الأسمى وهو وحدة أبناء الملايو . وفى نهاية الأمر ، قبل قادة «أومنو» هذه الحقيقة ، عندما أدركوا أن وحدة الملايو ينبغى ألا تعنى بالضرورة الوحدة داخل «أومنو» ، وحيث إن «أومنو» لم يوجد من أجل «أومنو» وإنما من أجل كل أبناء الملايو ،عندما بدا ذلك واضحا ، بدأت التوجهات تتغير ، وكان ذلك التغير هو الذى جعل التعاون بين «أومنو» و«باس» ممكنا ؛ أى بين أبناء الملايو بعضهم البعض .

لم تتحقق الوحدة داخل «أومنو» ، ولكن وحدة الملايو تحققت ، وبتحقيق هذه الوحدة تغيرت دولتنا ، وبدأ ما كان مستحيلا بالنسبة لأبناء الملايو ممكنا فى ظرف عامين ،

ولاح أمامهم مستقبل أفضل لأنهم متحدون . الحزب السياسى مجرد وسيلة . المهم هو الوحدة ، وهى التى تحقق النجاح .

لقد حقق «أومنو» هدفه الأساسى وهو توحيد أبناء الملايو ، كما تم تحقيق أحد الطموحات الأساسية للمنظمة الوطنية لاتحاد الملايو . كان «أومنو» من البداية يسعى من أجل الوحدة ، إلا أن ممارسة الديمقراطية ، بما فيها من انتخابات ، قد نحت الوحدة جانبا أو ربما أهملتها ، وتمخضت أحداث ١٩٦٩ عن صدمة ووعى ، ونتيجة لهذا الوعى انبعثت من جديد جهود توحيد أبناء الملايون ، وتحقق التعاون بين «أومنو» و«پاس» ، وكان هذا التعاون هو ذروة نضال «أومنو» بقيادة رئيسه الثالث «تون عبد الرزاق» .

بيد أنه ليس من السهل دائما التغلب على العادات والتقاليد ؛ إذ بينما كان أبناء الملايو من ذوى التفكير السليم ، والذين يشكلون الأغلبية ، بينما كانوا سعداء بالوحدة من خلال تعاون «پاس-أومنو» ، إلا أنه كانت هناك جماعات بعينها تنظر إلى هذا الإنجاز بعين الحسد .

لم يكن لهم دور فى هذه الوحدة ، ولم يلفتوا انتباه العامة إليهم ، ومثلما كان هناك ذات يوم ملوك بلا عروس مستعدون لخيانة شعوبهم بسبب الجشع من أجل السلطة ، كانت تلك الجماعات هى الأخرى مستعدة للجوء إلى أى وسيلة لتخريب وحدة أبناء الملايو لخدمة أهدافهم الخاصة ، واستخدموا العرق والدين واللغة وغيرها من أجل تحقيق ذلك .

إن وحدة أبناء الملايو مهددة مرة أخرى قبل أن يتحقق لهم الأمن والسلام ؛ فهل يستطيع «أومنو» أن يتغلب على هذا التحدى الجديد؟ هل يستطيع مواصلة النضال من أجل الوحدة؟ أم ترى ستنهزم الملايو التى احتلت على مدى أربعمائة عام ، وتستعبد مرة أخرى لأن الاتحاد ليس عادة ملايوية؟

الفصل الرابع عشر
ماليزيا .. إلى أين

أعطى فوز حزب التحالف فى الانتخابات العامة فى عام ١٩٥٥ الفرصة لـ«تنكو عبدالرحمن» لكى يكون رئيسا لوزراء اتحاد الملايو ، وتبع ذلك قيام وفد ، ترأسه هو شخصيا ، بزيارة إلى المملكة المتحدة للتفاوض مع البريطانيين على استقلال ولايات الملايو .

غادر الوفد إلى سريلانكا بحرا ومنها إلى أوروبا جوا ، حاملا تفويضا من الشعب ومن حكام الملايو للمطالبة بالحصول على الاستقلال فى عام ١٩٥٩ ، وبالرغم من أن «أومنو» هو الذى كان قد حدد التاريخ ، إلا أن شباب الحزب «أومنو» كان يحث «تنكو» على المطالبة بالاستقلال فى ١٩٥٧ ، أى قبل الموعد المحدد بعامين .

وعندما عاد وفد «ميرديكا» إلى البلاد ، أعلن «تنكو عبد الرحمن» فى استقبال تاريخى فى «ميلاكا» ، أعلن أن البريطانيين قد وافقوا على منح الاستقلال لشبه جزيرة الملايو فى عام ١٩٥٩ ، ثم أضاف قائلا «وكما كان يطالب شباب أومنو» إن الاستقلال سوف يمنح فى ١٩٥٧ «إن أمكن» . وبالرغم من أن الاستقلال قد تحقق بالفعل فى ١٩٥٧ ، إلا أن استخدام «تنكو» لعبارة «إن أمكن» قد عكس بوضوح تلك الشكوك التى كانت تساور جماعات كثيرة بمن فى ذلك قادة الملايو آنذاك بخصوص استقلال ولايات الملايو .

والحقيقة أنه كانت هناك منظمات سياسية فى الملايو تعارض الاستقلال صراحة ، وجعلت من ذلك برنامجا لها فى انتخابات عام ١٩٥٥ .

هذه الشكوك من الصعب أن يتفهمها الجيل الحالى الذى نشأ فى ماليزيا مستقلة ، لكن الشكوك فى إمكانية أن يبقى اتحاد الملايو ويظل مستقرا بعد الاستقلال ، كانت شكوكا حقيقية عند المطالبة بالاستقلال . أما أسباب تلك الشكوك فكانت هى التطورات السياسية فى شبه الجزيرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والأوضاع العرقية والاقتصادية آنذاك .

إن تاريخ الاحتلال البريطانى للملايو حافل بالاستغلال ؛ فقد جاءوا بأعداد ضخمة من العمال غير المهرة والحمالين من الهند والصين لبدء العمل فى المزارع والمناجم ، واجتذبت سياسة الهجرة المفتوحة على مصراعيها الأجانب لدرجة أن عددهم زاد عن أبناء الملايو الأصليين .

وعندما احتل اليابانيون شبه الجزيرة فى عام ١٩٤٢ كان سكانها مقسمين بالفعل - وبشكل ثابت - إلى ثلاث جماعات رئيسية هى : أبناء الملايو الأصليون ، والصينيون ، والهنود . ولم تكن الوحدة هى المفتقدة فقط بين هذه الجماعات ، بل إن العلاقات بينها كانت ضعيفة لدرجة أنهم كانوا يتحولون إلى أعداد بسهولة شديدة ، وكل ما فعله الحكم اليابانى هو أنه وسع الهوة بين هذه الجماعات .

هزيمة اليابانيين وتأخر البريطانيين فى إرسال قوات لتولى زمام السلطة فى ولايات الملايو ، أعطى الفرصة للعصابات الشيوعية ، والتى كانت مكونة من صينيين بنسبة مائة فى المائة ، أعطاها الفرصة لارتكاب كل الفظائع والأعمال الوحشية ضد أبناء الجماعات المختلفة ، الأمر الذى عمق كراهية أبناء الملايو للصينيين ، كما كان الصينيون بدورهم يحملون المشاعر نفسها لأبناء الملايو . وقعت أحداث دامية كثيرة بينهم ، فى الوقت الذى كان فيه الهنود مستغرقين فى النضال من أجل استقلال الهند ؛ فبقوا خارج الحركة السياسية فى الملايو ، وكأنهم غير موجودين بالمرة . الاقتراح البريطانى ، فى ظل هذه الظروف ، بإعطاء وضع شرعى متساو لكل الجماعات فى مستعمرة بريطانية تسمى اتحاد الملايو ، هذا الاقتراح الذى كان من بنات أفكار «وايت هول - لندن» ، عمل فقط على تعميق الانقسام العرقى وزيادة التوتر فى شبه الجزيرة ، ثم زادت الأمور سوءا عندما شن الشيوعيون - وكانوا كلهم من الصينيين - حرب عصابات فى عام ١٩٤٨ لانتزاع السلطة من يد البريطانيين .

فى خضم كل هذا التوتر ، وفى ظل حكم الطوارئ ، كان على ولايات الملايو أن تعيد إحياء الخدمات العامة والمرافق التى دمرت على مدى ثلاث سنوات من الحكم اليابانى

والسياسى ، وزاد عدد الموظفين البريطانيين عما كان عليه بعد الحرب ؛ فكانت النتيجة أن أصبحت كل الأمور الإدارية المهمة فى أيدى موظفين أجانب ، بينما أبناء البلاد لا يجدون فرصة للتدريب أو لإظهار كفاءتهم .

والواضح أن الأحوال فى ولايات الملايو فى شبه الجزيرة كانت غير مستقرة ومملوءة بالمشكلات ، وعند تقديم طلب الاستقلال كانت تلك المشكلات قد تفاقمت ، وأصبحت أكثر خطورة . كانت المشكلات كلها متصلة ببعضها ، بيد أنه يمكن تصنيفها إلى أربعة أقسام :

أولاً : كانت مشاعر الانتماء للجماعة قوية والعلاقات بين الجماعات شديدة التوتر .

ثانيًا : كانت العصابات ماتزال نشطة ، ولم تكن الحرب فى حاجة إلى قيادات كفء فقط ، بل إنها كانت مكلفة ماديا وتحتاج إلى طاقة ، بالرغم من أن المعونات البريطانية كانت ماتزال موجودة . معظم المناطق البعيدة عن المدن الكبيرة نسبيا ، كانت باعتبارها «مناطق إظلام» ، أى أن حرية الحركة والعمل فيها كانت مقيدة .

ثالثًا : كان اقتصاد البلاد ضعيفا ، ومن الصعب إنعاشه بسبب عدم توفر الظروف السلمية ، لم يكن هناك مصانع ، بل إن الصناعات التقليدية نفسها مثل صناعة القصدير والمطاط لم تكن قد عادت إلى العمل بالكامل ، كما كانت أعمال الاستيراد والتصدير وغيرها من أشكال التجارة فى بدايتها ، ولم تحقق شيئا للحكومة على شكل عائدات أو ضرائب .

وأخيراً ، كان عدد العاملين المحليين فى الحكومة ضئيلا ، ولا توجد أمامهم فرص لشغل مراكز مهمة . المراكز والمواقع المهمة كان يشغلها موظفون بريطانيون مسئولون فقط أمام حكومة الاستعمار وليس أمام الشعب . وفى حال ترك الموظفين البريطانيين للعمل ، كان يمكن أن يصاب الأداء الحكومى بالشلل .

في ظل هذه المشكلات الرئيسية ، ليس من الغريب أو ما يدعو للدهشة ألا يكون الإيمان بالاستقلال قويا بين كل الجماعات باستثناء شباب «أومنو» . كان المسئولون البريطانيون ورجال الأعمال وعدد كبير من سكان شبه الجزيرة يعتقدون أن اتحاد الملايو سوف يشهد أياما سوداء ، وربما لحق به الدمار لو أنه أصبح مستقلا . كانوا ، على وجه التحديد ، يتوقعون حربا عرقية واضطرابا في كل الأنشطة والأعمال التجارية والصناعية . في مثل هذه الحالة من الفوضى ، كانت آليات الحكم تحت قيادة الموظفين المحليين ، وخاصة أبناء الملايو منهم ، لابد من أن تضعف ويعتريها الفساد ، وألا يصبح لها الفعالية والاحترام التي كانت تتمتع بهما حكومة الاستعمار البريطاني بدعم من «وايت هول - لندن» .

لم تكن توقعات دمار اتحاد الملايو المستقل محض خيال ، كانت هناك أمثلة كثيرة على دول خرجت من تحت الاحتلال البريطاني لكي تواجه أزمات كثيرة . حكومة الدولة المستقلة حديثا إما أن تكون عديمة الكفاءة أو أن تلجأ إلى الدكتاتورية والاستبداد . الاقتصاد ينهار ، وتصبح أحوال الناس أكثر سوءاً مما كانت عليه في الفترة الاستعمارية ، وقد حدث ذلك بالفعل بالرغم من أنه لم يكن من الضروري التكيف مع المشكلات التي كان يواجهها اتحاد الملايو في الوقت الذي كان يريد فيه الاستقلال .

وكأن المشكلات الأربع لم تكن كافية ، فقد فرض البريطانيون نظامًا ديمقراطيًا للحكم شرطا للاستقلال . لم تكن الديمقراطية معروفة باعتبارها نظاما للحكم في هذه المنطقة من العالم ، كما لم يكن قادة المستقبل لاتحاد الملايو على دراية أو خبرة بتعقداتها . نظام حكم الملايو البريطاني نفسه لم يكن ديمقراطيا ، ولم يصح نموذجا لقيادات الملايو ، ولم يكن من السهل إدارة دفة الحكم أو أن يأخذ بالاعتبار والآراء المختلفة للناس كما كان الأمر سهلا بالنسبة للحكم الشمولي في الفترة البريطانية . وبالرغم من ذلك لم يفرض البريطانيون هذا الشرط فقط ، بل إنهم وضعوا في دستور اتحاد الملايو شرطا ينص على ديمقراطية كاملة كما تمارسها وتطبقها الدول الأوروبية التي كانت تعرف الاستقلال قبل قرون .

وبالرغم من إثقال كاهله بهذه المشكلات الهائلة ، إلا أن اتحاد الملايو أصبح مستقلا دون معاناة من العواقب المتوقعة ، فلم تقع صدامات عرقية ، بل إن هجمات العصابات الشيوعية ضعفت وتم سحقها تماما بعد الاستقلال بثلاث سنوات . كانت هزيمة الشيوعيين إنجازا غير عادى ، وهو ما لم يحدث فى فيتنام ودول أخرى بالرغم من المعونات الشاملة من الولايات المتحدة وهى قوة عالمية عظمى . لم تنجم هزيمة الشيوعيين عن وجود القوات البريطانية ، وقوات الكومنولث ، وإنما كانت جذور الهزيمة مغروسة فى قدرة الحكومة المستقلة لاتحاد الملايو على تشكيل التوجهات وحشد الجهود بكفاءة .

وبعد انتهاء فترة الطوارئ ، ركزت الحكومة اهتمامها وجهدها على التنمية بالمعنى الكامل للكلمة . ولأول مرة أعطى اهتمام لتقديم التسهيلات الحديثة مثل الطرق وإمدادات الماء والكهرباء والمستشفيات والمدارس إلى آخره . وفى المدن تم تشجيع الصناعة والتجارة بشكل إيجابى عن طريق الحوافز المختلفة ، كما أسهمت الحكومة نفسها برأسمال ، وشاركت فى الصناعة والتجارة ، وبذلك انتشرت المصانع بمعدل سريع . أبناء الملايو الذين لم يكونوا يمتلكون محلا صغيرا واحدا فى المدن ، أصبحت أمامهم الفرصة والمعونة ، وقد نجح كل من أفاد من تلك الفرص بدرجة أثارت الغيرة فى نفوس الآخرين .

لكن الإنجاز الذى نادرا ما يتم تقديره حق قدره أو تسليط الضوء عليه ، فكان هو إدارة شئون البلاد بواسطة مسئولين محليين ، فى ظل نظام ديمقراطى شديد التعقيد . بعيدا عن توقع الانهيار كبر الجهاز الإدارى وأصبح أكثر تعقيدا بعد إنهاء خدمات الموظفين الأجانب . المسئولون الحكوميون ، ليس عليهم اليوم فقط أن يولوا اهتماما خاصا لرغبات الناس كما يعبر عنها ممثلوهم المنتخبون ، بل إن عليهم - إلى جانب ذلك - أن يواجهوا تحديات مرؤوسيهم عن طريق اتحادات العمال التى ازدهرت من الاستقلال .

لابد من أن يسجل ذلك كله ؛ حيث إن ذاكرة الإنسان ضعيفة ، بينما هذا البلد مستقل الآن منذ ثلاثة عقود . فى خلال هذه العقود الثلاثة ، كبر كثيرون ممن كانوا صغارا

قبل الاستقلال ولم يكونوا مدركين لما حولهم من فوران . لم يجربوا مرار وألم الحياة كشعب تحت الاحتلال ، ولا كانوا على وعى بالشكوك فى مستقبل الاستقلال . لم يكن الاحتلال من قبل دولة أجنبية يعنى شيئا بالنسبة لهم ، ولا يمكنهم أن يعقارنوا بين أن يحكمهم أبناء وطنهم أو قوة استعمارية ، وحيث إنهم لا يستطيعون عقد مثل تلك المقارنات ، فمن الصعب أن يقدروا ما لديهم الآن حق قدره . كل ما يستطيعونه هو المقارنة بين الظروف القائمة وما يصبون إليه ، وحيث إن المرء لا يستطيع دائما أن يحقق ما يصبو إليه ، فلابد من أن تكون تلك المقارنات محبطة .

هذا الإحباط هو الذى يوسع الفجوة بين الأجيال ، الأمر الذى يؤدى إلى سوء الفهم وتصادم الآراء ، وكلما اتسعت الفجوة قوى الصراع والصدام . هذا الصراع ، أو المواجهة الناجمة عن سوء الفهم من المؤكد أن ضررها أكثر من نفعها . الجيل الأكبر مسئول عن تدريب الجيل الجديد وتشكيل توجهاته ، ذلك الجيل الذى سوف يتسلم منه ذات يوم زمام الأمور ، والجيل الأصغر يرى فى جهود الجيل الأكبر ظلما ، ويصارع من أجل القضاء على ذلك الجيل المتخلف من وجهة نظره .

وفى ظل القيادة المحلية التى تضم أغلبية من أبناء الملايو ، فإن ولايات شبة الجزيرة بالإضافة إلى «صباح» و«ساراواك» قد حققت تقدما فاق كل التوقعات . الرأى العام فى الداخل والخارج مجمع على أن ماليزيا لديها الإمكانيات والمقدرة على أن تظل قوية ومتقدمة لو أنها حافظت على استقرارها الحالى . والسؤال هو : هل يكون هذا الصراع بين الجيلين القديم والجديد فى ولايات الملايو فى شبه الجزيرة سببا فى إضعافها؟ هل تدمر الأفكار اليسارية واليمينية بين الأجيال الجديدة النظام الذى نجح طويلا فى الحفاظ على وحدة واستقلال ماليزيا؟ وبصيغة أخرى . . . إلى أين تتجه ماليزيا؟

بالرغم من أن المشكلات التى ذكرناها قبل قليل لم تؤثر على نجاح ماليزيا المستقلة ،

إلا أنها لم تختف . كل العوامل التى تهدد البلاد مازالت موجودة ، صحيح أنه قد تم التقليل من آثارها أو وضعها تحت السيطرة حتى لا تعوق التقدم ، إلا أنها مازالت موجودة .

مازال الولاء المتعصب للجماعة الاجتماعية خطرا يهدد السلام ، وأى عمل أخرق من قبل أى جماعة يمكن أن يثير أحداث شغب ، ولابد من أن تكون شديدة الانتباه للسيطرة على الأعمال التى تنطوى على توجهات متعصبة للجماعة الاجتماعية . أما إذا كانت تلك السيطرة شديدة الصرامة أو شديدة التراخى فإن المشاعر المجتمعية يمكن أن تستيقظ . الاعتدال مطلوب ، ولكن ماذا يعنى الاعتدال؟ إن الإجراء المعتدل من قبل الحكومة تجاه جماعة اجتماعية ما ، قد يعتبر إجراء متطرفًا فى نظر تلك الجماعة ، أو ضعيفا فى نظر جماعة أخرى .

الأخطاء الشيوعية مازالت تهدد الدولة ، وإذا كانت ماليزيا قد استطاعت فى وقت ما أن تحصل على مساعدة البريطانيين لمقاومة العصابات الشيوعية ، فإن هذه المساعدة ليست موجودة اليوم ، علاوة على أن المناطق التى يدافع عنها الماليزيون قد اتسعت . لم يعد بين الشيوعيين أنصاف متعلمين ، لقد أصبحوا أفضل تعليما ، ويستطيعون التخطيط لتحركاتهم وصنع أسلحتهم واستخدام الوسائل الحديثة وشق طريقهم خلسة فى كل مستويات المجتمع . لقد أصبحت مقدرة وكفاءة الحكومة على إحباط جهود العصابات الشيوعية وإفشال مخططاتها ، أصبحت أكثر أهمية عن ذى قبل ؛ فهل هذه المقدرة والكفاءة موجودة؟ وهل يمكن أن تتقدم على نحو أسرع من تكتيكات العصابات؟

أما فى مجال الاقتصاد فقد زادت المشكلات عددا وتعقيدا . عدد الذين يتخرجون فى المدارس ويبحثون عن عمل يتزايد بمعدل سريع عامًا بعد عام ، ولمواجهة ذلك لابد من توسيع مجال التجارة والصناعة ، لكن التجارة والصناعة لابد من السيطرة عليهما بما يتفق مع سياسة تنمية اقتصادية متوازنة بين الجماعات الاجتماعية ولضمان ألا تكون المخصصات

الصناعية محتكرة فى يد الأجانب ، بالإضافة إلى ضرورة السيطرة على نشاط اتحاد العمال لإزالة مخاوف المستثمرين الجدد .

وإذا كانت النواحى الاقتصادية قد كدست ذات يوم لإصلاح صناعات المطاط والقصدير ، فإن قطاعات أخرى جديدة يتم إصلاحها اليوم بشكل مباشر أو غير مباشر . وبين الحاجة لتوسيع الأنشطة الاقتصادية لزيادة فرص العمل والعائد القومى من جانب ، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة من جانب آخر ، أصبحت إدارة اقتصاد البلاد أكثر تعقيدا منها فى الدول المتقدمة ، وبالرغم من ذلك ، فإن ماليزيا لا تستطيع أن تتجنب المنافسة مع تلك الدول .

وحيث إن المشكلات التى ذكرناها قد أصبحت أكثر تعقيدا وتداخلا ، يصبح من المهم جدا أن يكون هناك إدارة أكثر كفاءة وسلاسة . أصبح من الضرورى زيادة عدد الموظفين الإداريين وتوسيع مجالات الإدارة ، كما أن المؤسسات والهيئات شبه الحكومية التى أنشئت لتطبيق سياسات اقتصادية – سياسية ، قد أخذت أدوارا أوسع وأشمل لم تكن تقوم بها من قبل . فى الماضى ، كانت الإدارة معزولة عن الناس ، واليوم مطلوب من رجال الإدارة أن يكونوا قريبين من الناس ، وأن يهتموا بمطالبهم ، وأن يتقبلوا النقد من الجميع .

من الواضح أن المشكلات والتعقدات التى تواجهها ماليزيا اليوم قد تضاعفت عنها فى تلك السنوات التى أعقبت الاستقلال . الدول التى حصلت على استقلالها مع ماليزيا إما أنها تحطمت أو تغيرت طبيعتها ، بعضها انشق إلى دولتين والبعض الآخر لم يعد كيانات قومية مستقلة ، كما أن البعض أصبح أداة فى يد القوى الأجنبية . كل هذه الدول الجديدة تقريبا رفضت أو توقفت عن ممارسة أشكال الديمقراطية التى ورثتها واختارتها عند حصولها على الاستقلال .

هل تتخذ ماليزيا أيضا هذا التوجه؟ هل ستكون الحكومة الديمقراطية ضعيفة لدرجة العجز عن التغلب على تلك المشكلات التى ذكرناها ، وهل تحل محلها دكتاتورية؟ أم ترى

سوف تصاب ماليزيا بالشلل ثم تتفسخ فى النهاية لأنها لا تستطيع أن تحل مشكلاتها؟ أم ترى أن تحقق ذلك كله سوف يجعل الماليزيين وقياداتهم يعملون معا للحفاظ على سلامة وسيادة ماليزيا والمواصفات التى جعلتها إلى الآن أمة متعددة الأعراق ، ناجحة ومتقدمة بالمعنى الصحيح؟ ماليزيا . . إلى أين؟

فهرس

١- الأعلام

٢- الأماكن

٣- الهيئات والمنظمات

٤- الأحداث الكبرى

٥- مصطلحات وعبارات مهمة